

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

التخصص: مراقبة التسيير

الموضوع:

دور الرقابة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي
دراسة حالة مؤسسة عمور بالبلدية

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور ثابت محمد ناصر

من إعداد الطالبتين:

بلود سمية

كبداني نور الهدى

مكان التريص: مؤسسة عمور لمصبرات المغرب بالبلدية

فترة التريص: من 01-04-2016 إلى 30-04-2016

السنة الجامعية: 2015_2016

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز و إتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر و التقدير الخالص لكل من ساعدنا في انجاز هذا

العمل و نخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور ثابت محمد ناصر الذي لو يتوان

في تقديم نصائحه وإرشاداته القيمة التي من خلالها تم بعون الله

انجاز هذا العمل.

كل أعضاء هيئة التدريس الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم و

توجيهاتهم العلمية فيما يخص اختيار الموضوع و خلال مرحلة الانجاز.

كما نتقدم بجزيل الشكر و الاحترام إلى كل إدارات و عمال وحدة

"عمور" البليدة على كل المعلومات التي قدموها لنا خلال الدراسة

الميدانية.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى:

إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق أبي الغالي حفظه الله و أطال
عمره.

إلى التي وضع الله الجنة تحت أقدامها أمي العزيزة الغالية حفظها الله
و أطال عمرها.

إلى الشموع التي أضاءت مشواري إخوتي الأعزاء خثير, محمد, رشيدة,
أسماء والكتاكيت الصغار إيمان و ريحانة, يوسف و إسحاق, ملك و
رتاج, و إلى كل الأهل و الأقارب, إلى كل الأصدقاء و الزملاء.

بلود سمية

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الصدر العنون الذي أويك إليه أيام خوفي إلى
الشمعة التي احترقت لتضيء لي سبيلي إلى من تذبل لأتفتح و تشقى
لإسعادي حبيبتي و قرة عيني أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أعطاه الله الصبة و الوقار و أحمل اسمه بافتخار و الذي علمني العطاء
بدون انتظار إلى من كان عونني و سدي و مد لي يده لأخرج إلى بر
الأمان إلى تاج رأسي أبي العزيز.

إلى من شاركوني حبيب الأمومة و قاسموني الفرح و الحزن و سقفة البيت
إلى من يعجز اللسان عن وصفه ما أكنه له من حب و حنان إلى العزيزات
على قلبي أختي البكر صبرينة و زوجها عيسى أختي جهاد و زهرة و مريم.
إلى من كان الصديق و الأخ العنون و المساند حكيم.

إلى الأعمام على قلبي ابن أختي عبد الصمد و الكتاكيت الصغار كوثر و
هبة و يوسف البرعم الصغير.

إلى كل أفراد عائلتي دون أن أنسى جدتي حفظها الله و أطال في عمرها.
إلى كل قريب و بعيد كل من نسيه قلبي و تذكره قلبي أهدي هذا
العمل.

كبداني نور الهدى

فهرس المحتويات

شكر و تقدير

إهداء

I	فهرس المحتويات.....
II	قائمة الجداول.....
III	قائمة الأشكال.....
IV	قائمة الاختصارات.....
V	قائمة الملحقات.....

.....(I-x)..... ملخص

البحث

المقدمة العامة.....(أ-ج)

1..... الفصل الأول: نظام الرقابة الداخلية

1..... تمهيد

2..... المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

2..... المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الرقابة الداخلية.

2..... 1.العوامل المساعدة على تطور نظام الرقابة الداخلية

3..... 2.مراحل تطور الرقابة الداخلية

5..... المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية.

5..... 1. تعريف الرقابة الداخلية

6..... 2.مراحل الرقابة الداخلية

7..... 3. أدوات الرقابة الداخلية.

11..... 4.مبادئ نظام الرقابة الداخلية

13..... المبحث الثاني: المكونات و المعايير الأساسية لنظام الرقابة و مقوماته.

13..... المطلب الأول : مكونات نظام الرقابة الداخلية.

14..... 1.بيئة الرقابة.

14..... 2.تقييم المخاطر.

15..... 3.أنشطة الرقابة.

15.....	4.المعلومات والاتصالات.....
16.....	5.المتابعة.....
16.....	المطلب الثاني :معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية.....
17.....	1.معيار ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من وجود نظام رقابة داخلي
17.....	2.معيار تكامل مكونات أو أجزاء نظام الرقابة الداخلية
17.....	3.معيار فعالية كل جزء من أجزاء نظام الرقابة الداخلية
18.....	4.معيار كفاءة إدارة المراجعة الداخلية
19.....	5.معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها
19.....	المطلب الثالث:مقومات نظام الرقابة الداخلية
19.....	1.خطة تنظيمية
19.....	2.نظام محاسبي سليم.....
20.....	3.تحديد الإختصاصات والمسؤوليات.....
20.....	4.مجموعة من العاملين الأكفاء.....
21.....	5.استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية.....
21.....	6. تقييم الأداء.....
21.....	المبحث الثالث :أهمية وأهداف وتقييم نظام الرقابة الداخلية.....
21.....	المطلب الأول:أهمية و أهداف نظام الرقابة.....
22.....	1.أهمية نظام الرقابة الداخلية.....
22.....	2. أهداف نظام الرقابة الداخلية.....
25.....	المطلب الثاني :تقييم نظام الرقابة الداخلية.....
25.....	1.أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية
28.....	2.طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية
29.....	3. مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية.....
33.....	خاتمة الفصل
34.....	الفصل الثاني : نظام المعلومات المحاسبي.....
35.....	مقدمة الفصل.....
36	المبحث الأول:عموميات حول نظام المعلومات.....
36.....	المطلب الأول: ماهية النظام.....
36.....	1.تعريف النظام.....
36.....	2.عناصر النظام.....

37.....	3. خصائص النظام
39.....	4. أنواع النظم
40.....	المطلب الثاني: عرض مفاهيم أساسية عن المعلومات و البيانات و المعرفة
40.....	أولا :عموميات حول المعلومات
41.....	1. تعريف المعلومات
41.....	2. مصادر المعلومات
42.....	3. أهم تصنيفات المعلومات
43.....	4. خصائص المعلومات المحاسبية
44.....	5. أهمية المعلومات المحاسبية
44.....	ثانيا: عموميات حول البيانات
44.....	1. تعريف البيانات
45.....	2. أنواع البيانات
45.....	3. مصادر البيانات
46.....	4. خطوات معالجة وتحويل البيانات إلى معلومات
46.....	ثالثا:عموميات حول المعرفة
46.....	1. تعريف المعرفة
47.....	رابعا:العلاقة بين المعلومات و البيانات و المعرفة
47.....	-العلاقة بين البيانات والمعلومات
47.....	-العلاقة بين المعلومات والمعرفة
48.....	المطلب الثالث:مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات
49.....	1. تعريف نظام المعلومات
49.....	2. خصائص نظم المعلومات
50.....	1. أنواع نظم المعلومات
50.....	2. وظائف نظم المعلومات
51.....	3. أهمية نظم المعلومات
54.....	المبحث الثاني: عموميات حول المحاسبة
54.....	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة
54.....	1. تعريف المحاسبة
54.....	2. أنواع المحاسبة
56.....	3. وظائف المحاسبة

56.....	المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة.....
47.....	1. مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات.....
57.....	2. مبدأ الحيطة والحذر
57.....	3. مبدأ التكلفة التاريخية.....
57.....	4. مبدأ الثبات في إتباع النسق.....
57.....	5. مبدأ الإفصاح التام.....
58.....	6. مبدأ الموضوعية.....
58.....	7. مبدأ الأهمية النسبية(المادية).....
58.....	8. مبدأ تحقق الإيراد.....
58.....	المطلب الثالث: أهداف المحاسبة.....
58.....	1. وسيلة إثبات.....
59.....	2. وسيلة مراقبة.....
59.....	3. تساعد على اتخاذ القرار.....
59.....	4. تساعد على التقييم الاقتصادي و المالي.....
59.....	5. تغذي احتياجات الإحصاء و المحاسبة الوطنية.....
59.....	6. تحقيق الثقة و تفضيل الحوار الاجتماعي.....
60	المبحث الثالث: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي.....
60.....	المطلب الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي.....
60.....	1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي.....
61.....	2. أنواع نظم المعلومات المحاسبية
63.....	3. أهمية نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة
65.....	المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي و مكوناته.
65.....	1. خصائص نظام المعلومات المحاسبي
66.....	2. مكونات نظام المعلومات المحاسبي
67.....	المطلب الثالث: تقييم نظام المعلومات المحاسبي
68.....	1. أنواع نماذج التقييم
69.....	2. مراحل تقييم نظام المعلومات المحاسبي
69.....	خاتمة الفصل
70.....	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب"
71.....	تمهيد

71.....	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة
72.....	المطلب الأول: التعرف على المؤسسة.....
72.....	1.التعريف بالمؤسسة و نشأتها.....
72.....	2.مراحل تطور الإنتاج في المؤسسة.....
73.....	3.وظائف المؤسسة.....
73.....	4.أهداف المؤسسة.....
74.....	المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
74.....	1.الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
75.....	2.تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
76.....	المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية في المؤسسة.....
76.....	1.الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية.....
76.....	2.تحليل الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية لهذه المؤسسة.....
76.....	3.العلاقة بين مصلحة المحاسبة و المالية و الأقسام الأخرى.....
	المبحث الثاني: واقع كل من الرقابة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب".....
82.....	المطلب الأول: واقع نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.....
82.....	1. إجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب".....
82.....	2. أنواع الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة
82.....	المطلب الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.....
	1.نظرة عامة حول نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب".....
83.....	المغرب".....
83.....	2.البرنامج المحاسبي المعمول به في المؤسسة.....
84.....	3.عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.....
87.....	4.تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.....
87.....	المبحث الثالث: نتائج المقابلة الشخصية.....
88.....	المطلب الأول:المقابلة.....
88.....	1.واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة.....
95.....	2.علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي.....
97.....	المطلب الثاني:تحليل نتائج المقابلة الشخصية.....
97.....	1.واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة.....

97.....	أولاً: إجراءات إدارية و تنظيمية.....
97.....	ثانياً: إجراءات تخص العمل المحاسبي.....
98.....	ثالثاً: إجراءات عامة.....
98.....	2. علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي
100.....	3. الحلول اللازمة.....
101.....	خاتمة الفصل.....
102.....	الخاتمة العامة.....
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
88	الرقابة الداخلية في المؤسسة	3.010
89	الرقابة على المشتريات	03.02
89-90	الرقابة على المبيعات	03.03
90	الرقابة على المدفوعات النقدية	03.04
90-91	الرقابة على المخزونات	03.05
91	الرقابة على المقبوضات النقدية	03.06
91-92	الرقابة على الرواتب و الأجور	03.07
92-93	الرقابة على مدى صحة التنظيم المحاسبي وتأمين المعلومات الناجمة عن النظام المحاسبي	03.08
93	علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي	03.09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
10	قواعد وأسس الضبط الداخلي	01.01
14	مكونات نظام الرقابة الداخلية	01.02
27	رموز خرائط التدفق	01.03
30	مراحل تقييم الرقابة الداخلية	01.04
45	المعلومات ناتجة من البيانات	02.05
46	العلاقة بين المعلومات و المعرفة	02.06
50	مهام و وظائف نظام المعلومات	02.07
58	مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	02.08
59	نظام المعلومات المحاسبي	02.09
72	الهيكل التنظيمي لمؤسسة" عمور لمصبرات المغرب"	03.10
78	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية	03.11
86	عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة	03.12

قائمة الاختصارات

الإختصار	الشرح
COSO	comite of sponsoring organisation.
ICCA	institutue canadien des comptables agrées.
SMSDA	systeme de management et de sécurité de données alimentaires.
PC COMPTA	personnel computer of compatibility.
SCF	systeme comptable financier.
TCR	tableau du compte de résultat.
TFT	tableau de flux de trésorerie.
TVCP	tableau de variation des droits de propriété.
ANX	annexe.

قائمة الملحقات

العنوان	رقم الملحق
فاتورة البيع و الشراء	01
وصل التسليم	02
استقبال المنتج	03
وصل الطلبية	04
وصل التحويل داخل المستودعات	05
وصل التنازل الداخلي	06
يوميات 2016	07
أنواع اليوميات	08
ميزان المراجعة قبل الجرد	09
حركة المخزون 2014	10
حركة المخزون 2016	11
إعادة تقييم التثبيتات	12
حساب الاهتلاكات	13
حساب المؤونات	14
الميزانية الختامية	15
جدول حسابات النتائج	16
إحتياطات المؤسسة	17

ملخص البحث:

إن الهدف من هذا البحث هو تقييم نظام المعلومات المحاسبي في ظل الرقابة الداخلية ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على مراجع وكتب ودراسات سابقة حول الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبي.

وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها اهتمام المؤسسات بنظام الرقابة الداخلية لأنه بمثابة خط الدفاع الذي يحمي مصالحها ومصالح كافة الأطراف ذات الصلة فيها. ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة أهم نظام فرعي للمعلومات وهو يمثل أحد الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال. كما أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي أمر جد مهم، لأنه يعطي مصداقية أكثر لمخرجات النظام المحاسبي وبالتالي تعزيز ثقة مستخدميها الداخليين والخارجيين .

وبناء على هذه النتائج نقترح بعض التوصيات التي من أهمها أنه يجب على المؤسسات أن تتأكد من تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالعمل المحاسبي لأن هذا من شأنه إعطاء مصداقية أكثر للقوائم المالية، كما يجب على المؤسسات أن تقوم بالتأمين ضد خيانة الأمانة للموظفين الذين يعملون في تحصيل النقدية أو صرفها، أو الذين يدخل في اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية كما يجب على المؤسسات أن تقوم بالتأمين على ممتلكاتها ضد كل الأخطار المحتملة .

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، نظام الرقابة الداخلية، العمل المحاسبي، مصداقية القوائم المالية، الفعالية.

Résumé:

L'objectif de cette recherche est d'évaluer le système d'information comptable par le contrôle interne et pour bien mener cette recherche on s'est appuyé sur des références et des livres ainsi que sur des études antérieures sur le thème aborder.

Cette recherche nous mène à un ensemble des résultats qui se traduit comme suit:

L'entreprise s'intéresse au système du contrôle interne car il représente un trait de défense qui protège les propriétés de l'entreprise et ces partenaires. Le système d'information comptable représente un sous système le plus important à l'information dans l'entreprise.

Parce que c'est un pilier fondamental essentiel à l'efficacité d'un système du contrôle interne ainsi à l'emploi des procédures du contrôle interne sur le système d'information comptable est très important car il donne plus de crédibilité à ces sorties, ce qui conduit à renforcer la confiance des utilisateurs internes et externes.

D'après les résultats on propose quelques recommandations essentielles:

Les entreprises doivent prendre en compte des règles et des procédures du contrôle interne lié aux exécutions comptables.

L'entreprise doit s'assurer contre les risques probables ainsi que le vol et la malhonnêteté des employeurs qui travaillent dans le service d'encaissement ou bien de décaissement de la trésorerie, et qui s'occupe à la gestion matérielle des marchandises ou des titres financiers et pour bien protéger ces propriétés et son patrimoine.

Mots clés: système d'information comptable, système du contrôle interne, efficacité, crédibilité des états financiers, les travaux de comptabilité.

Abstract:

The objective of this research is to evaluate the accounting information system of internal control and for good conduct this research we relied on reference and books as well as previous studies on the theme address this research mine us to a set of results which translates as follow: the company is interested system of internal control as it relates represented a defense which protects properties the company and the partner. The accounting information system is the largest system in the information in the company. because it is an essential pillar fundamental to the effectiveness of a system of internal control and for use of the internal control procedures on the system of computable information is very important because gives more credibility these sorties.so who drives strengthen the confidence of internal and external users after the result we propose some key recommendation: companies must take into account the rules and internal control procedures related to accounting performance the company must measure the center likely risks as well as theft and dishonesty employers working in the service collection or disbursement of cash .and that deals with the physical these management of goods or securities and to properly protect these properties and heritage.

Key words: accounting information system, system of internal control, efficiency, credibility of financial statements, accounting jobs.



المقدمة العامة

تعتبر الرقابة الداخلية وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ذاتية ينبغي القيام بها في كافة المجالات، من حيث أنها تعتبر نظاما لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المخطط لها سابقا من قبل المؤسسة و نجاح المؤسسة مرهون بوجود إدارة قادرة على اتخاذ قرارات مناسبة ورشيدة للوصول إلى الأهداف المسطرة وفق الخطط المرسومة، ولا يتم هذا إلا في ظل وجود نظام رقابي سليم، يضمن الأداء الجيد وفق السياسات و التوجيهات الإدارية.

و يعتبر نظام المعلومات المحاسبي السليم من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال و الذي هو جزء من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا هاما و فعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات جاهزة صحيحة و دقيقة و في الوقت المناسب. ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير و القوائم التي تعد من واقع البيانات اليومية و الفعلية و المدعمة بعناصر أخرى مثل المؤشرات التسييرية، المعايير، الجداول القيادية، الميزانية التقديرية. وتساعد هذه المعلومات في حل الكثير من المشكلات و القرارات المالية التي تواجه إدارات مختلف المؤسسات وأطراف أخرى عديدة ، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال وزيادة حدة التنافس وفي ضوء التطورات التكنولوجية و الاقتصادية المتلاحقة وتزايد الاهتمام بالجودة و نمو التجارة الدولية و ثورة المعلومات.

1. إشكالية الدراسة

من أجل التطرق لدور الرقابة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الرقابة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة "عمور لمصبرات المغرب"؟

وهذا التساؤل الجوهرى يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1-ماذا نقصد بنظام الرقابة الداخلية وما هي خصائصها ومقوماتها وأهميتها في المؤسسة؟
- 2-ماهي علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي وهل لها تأثير على جودته وفعاليته؟
- 3- ماهي إجراءات تقييم نظام المعلومات المحاسبي و آلية عمله؟
- 4- ما هي المكانة التي يحتلها نظام المعلومات المحاسبي في نظام معلومات المؤسسة وكيف يمكن تطويره؟

2. فرضيات الدراسة

حسب تطلعاتنا الأولية لهذا البحث يمكن الإجابة عن الإشكالية العامة بالفرضية الرئيسية الآتية :

تعتبر الرقابة الداخلية كأداة لفحص و تقييم نظام المعلومات المحاسبي.

حيث تنبثق عن هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية نبرزها كالآتي:

-تتوقف كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية على مدى توافر مجموعة من الإجراءات و اللوائح المحددة مسبقا.

-تسمح إجراءات الرقابة الداخلية بالتحكم المستمر بنظام المعلومات المحاسبي, فكلما كان نظام الرقابة فعال أدى ذلك إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية .

-تكون إجراءات تقييم نظام المعلومات المحاسبي مثل إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية .

-يندرج نظام المعلومات المحاسبي ضمن الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإدارية ويشكل محور نظام معلومات المؤسسة ومصدرا أساسيا للمعلومات, ويمكن تطويره للمراقبة المستمرة لاستخراج العيوب و تصحيحها.

3. منهج الدراسة

من المعروف أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه لذا اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداما في مثل هذه الدراسات،

والذي يتميز كذلك بجمع وتحليل المعلومات الموجودة للإمام بكل الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، فقد قمنا بجمع مختلف المراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة من كتب، ومجلات، ومذكرات، ثم قمنا بقراءتها و تفحصها ثم انتقلنا إلى المؤسسة التي هي محل دراستنا سعياً لجمع المعلومات الضرورية للإمام بالجانب التطبيقي للمذكرة حيث تم فحص مختلف الأقسام والمصالح التي تتماشى مع احتياجات البحث، بعد ذلك قمنا بتلخيص ومعالجة وتبويب هذه المعلومات المجمعّة باستخدام المناهج العلمية و الإحصائية المناسبة والملائمة، بطريقة تلي التساؤلات المطروحة وتخدم أهداف الدراسة وتوصلنا إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في البحث.

4. حدود الدراسة

بالنسبة للحدود الزمنية للدراسة فقد امتدت من شهر فيفري 2016 الى شهر جوان 2016. اما بالنسبة للحدود المكانية فقد تمت دراستها على مستوى مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" بالبلدية .

5. الأدوات المستعملة في الدراسة

اعتمدنا في بحثنا هذا على:

- المسح المكتبي، والغرض منه الوقوف على ما تناولته الكتب والوثائق الرسمية المختلفة والاطلاع على بعض الدراسات السابقة وكذا بعض المجلات وكل ما له صلة بالموضوع.
- شبكة الانترنت، بهدف الحصول على المعلومات الحديثة وكل المستجدات الصادرة عن الهيئات الدولية التي لها علاقة بالموضوع.
- المقابلة، قمنا بمقابلة مع المحاسب لشركة "عمور لمصبرات المغرب" .

6. أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في أهمية تقييم الرقابة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي حيث تعتبر مخرجاته مصدر مهم في اتخاذ القرار سواء بالنسبة للإدارة أو الأطراف الأخرى ذات الصلة بالمؤسسة.

7. أهداف الدراسة

- . محاولة الإلمام بالاطار النظري للرقابة الداخلية.
- . إبراز تأثير الرقابة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبي.
- . تحقيق هدف علمي وهو إضافية مرجع جديد في هذا المجال.

8. أسباب إختيار الموضوع

واستنادا إلى هذا يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع :

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.
- الرغبة الشخصية في التطرق للموضوع
- عدم وجود تطبيق فعلي للرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية ,حيث ان عدم توفير معلومات غير كافية و دقيقة وعدم وصولها للإدارة في الوقت المناسب لا يسمح لهذه الاخيرة باتخاذ قرارات سلمية وبلوغ الاهداف المرجوة.

9. صعوبات الدراسة

بما أن الشركة عبارة عن شركة جزائرية خاصة فقد واجهتنا جملة من الصعوبات أهمها :

- صعوبة الحصول على المعطيات المحاسبية للشركة وامتيازها بالسرية التامة.
- تماطل الموظفين في تقديم المعلومات وعدم الحصول على الحرية الكاملة في المؤسسة.
- ونظرا لأهمية الموضوع فقد تناولنا بخصوص تقييم نظام المعلومات المحاسبي في ظل الرقابة الداخلية نظام الرقابة الداخلية حيث أن غالبية المؤسسات والباحثين بالأخص اجتهدوا في هذا الميدان ومن بين البحوث التي تطرقت إليه نذكر :

-دراسة محسن بابقي عبد القادر أحمد :و هي رسالة جامعية في الماجستير لسنة 2002 بجامعة صنعاء اليمن بعنوان "مدى اعتماد مراقب الحسابات على عناصر الرقابة الداخلية" :و كان الهدف

من الدراسة مدى اعتماد مراقب الحسابات على عناصر الرقابة الداخلية عند تكليفه لمهمة التدقيق إذ يسعى مراقب الحسابات لتقويمه للرقابة الداخلية إلى الوقوف على درجة إمكانية اعتماد عليها في عملية التدقيق.

-دراسة الحكيم سنة 2007 بعنوان "اثر استخدام قواعد البيانات في الوظيفة الرقابية لنظم المعلومات المحاسبية_حالة تطبيقية:" أجريت الدراسة في المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي حيث هدفت إلى تحديد نقاط الضعف في الإجراءات الرقابية في مرحلة تحليل النظام، والعمل على سد الثغرات فيها.

-دراسة الدوسري 2006 بعنوان "الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وهي دراسة تحليلية في المنشآت القطرية"، والتي تهدف إلى فحص إجراءات الضوابط الرقابية الحالية المتبعة داخل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتتبعها داخل المنشآت القطرية، تقييم مدى أفضلية الضوابط الرقابية المصممة في نظم المعلومات المحاسبية.

-دراسة لقصير مريم وغاشوش عابدة في 2011 الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي في علوم التسيير " جامعة منتوري قسنطينة" تحت عنوان دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مع دراسة حالة لمؤسسة سونالغاز وتدور اشكالياتها حول مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة والتي تهدف إلى محاولة الإلمام بالاطار النظري للرقابة الداخلية وإبراز تأثير الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية وكذا تحقيق هدف علمي وهو اضافة مرجع جديد في هذا المجال.

10. خطة البحث

من أجل التطرق إلى الموضوع قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ماهية الرقابة الداخلية، قد تطرقنا فيه إلى عموميات حول الرقابة الداخلية و تناولنا فيه التطور التاريخي لمفهوم الرقابة الداخلية وكذا مفهومها، ثم تطرقنا إلى مكونات نظام الرقابة الداخلية و مقوماته وكذا المعايير الفعالة لهذا النظام، و في الأخير تطرقنا إلى أهمية و أهداف و كيفية تقييم هذا النظام.

الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبي، والذي تناولنا فيه مدخل عام حول نظم المعلومات من خلال التطرق إلى كل من النظام، المعلومات، البيانات و المعرفة، ثم إلى نظم المعلومات و إلى المحاسبة وبعدها تطرقنا إلى نظام المعلومات المحاسبي من خلال العناصر التالية: تعريفه و أنواعه، خصائص نظام المعلومات المحاسبي و مكوناته ثم تقييمه.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب"، وقد خصصنا هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" والتي اعتمدنا فيها على المقابلة الشخصية التي قمنا بها مع محاسب المؤسسة، حيث أجاب لنا فيها على مجموعة من الأسئلة في شكل استمارات منظمة ثم قمنا بتحليل هذه النتائج.

الفصل الأول

نظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

تلعب الرقابة الداخلية دورا هاما داخل المؤسسة لأن مفهومها وغرضها وكذا هدفها يتماشى مع النشاط الإقتصادي، ويعود ظهورها إلى الحضارات القديمة حيث كانت تمارس العمليات التجارية عن طريق المقايضة، وتزامنا مع الثورة الصناعية وكنتيجة للتطور الإقتصادي أصبح تبني نظام رقابة داخلي وإدخال أساليب رقابية جديدة حاجة ضرورية لمنع الإختلاسات والتلاعبات، ويهدف الإحاطة بجميع جوانب بحثنا وتبعاً لتسلسل الموضوع قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول نظام الرقابة الداخلية، وفي المبحث الثاني إلى المكونات والمعايير الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ومقوماته، كما خصص آخر مبحث لأهمية وأهداف وتقييم هذا النظام.

المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي لمفهوم الرقابة الداخلية في المطلب الأول ومفهومها في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الرقابة الداخلية

نتطرق إلى التطور التاريخي لمفهوم الرقابة الداخلية من خلال ما يلي:

1. العوامل المساعدة على تطور نظام الرقابة الداخلية:

مر مفهوم الرقابة الداخلية بعدة مراحل نتيجة لمجموعة من العوامل تضافرت لإحداث تغيير في هذا المفهوم، وهي¹:

1-الأصناف العديدة للمؤسسات: حيث عرفت المؤسسة أصنافا عديدة سواء من ناحية طبيعة نشاطها أو من ناحية حجمها. وذلك نتيجة لتنوع النشاطات والقطاعات التي يزداد فيها عمل وتقسيمات الهيئة المسيرة لها.

2-تعدد العمليات: فالمؤسسات تقوم بعدة وظائف كالاستثمار، الشراء، التحويل، الانتاج والبيع، وداخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسات بعدة عمليات تتفاوت من مؤسسة إلى أخرى، وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة المشرفة على كل وظيفة أن تنقيد بما هو موضوع في الخطة الخاصة بها والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة.

3-توزيع السلطات والمسؤوليات: فالتوزيع الجغرافي للمؤسسات سواء على التراب الوطني أو التوسع الذي تعرفه الشركات المتعددة الجنسيات يدعو إلى ضرورة توزيع السلطات والمسؤوليات على المديرية الفرعية بما يسمح بتنفيذ كل الأعمال واتخاذ القرارات في المكان والوقت المناسب، على أن تكون هذه المديرية الفرعية أو الوحدات المتواجدة في المناطق الأخرى مسؤولة أمام المديرية العامة والتي هي بدورها مقيمة من طرف مجلس الإدارة وذلك على أساس ما سطر في الخطة التنظيمية.

¹ - سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 231.

4- الحاجة الدائمة للمعلومات :كون أن المعلومات قاعدة تبنى عليها قرارات قد تؤثر على وضعية المؤسسة خاصة فيما يخص حاجيات المؤسسة .

5- حماية أصول المؤسسة :تعمل المؤسسة على حماية أصولها بشكل فعال من خلال إنشاء حماية مادية ومحاسبية، فالأولى تتجلى في المحافظة على الأصول من العوامل الجوية، والثانية تتجلى في حماية الأصول محاسبيا من خلال تسجيل كل التحركات التي تمس عنصر من عناصر الأصول (الاستثمارات المخزونات، الحقوق) تسجيلا أنيا يتقيد بالنصوص المحاسبية ويستجيب لشكل نظام الرقابة الداخلية، بحيث يعتبر هذا العنصر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها حيث يسمو إلى منع الأخطاء والغش أو تقليل إرتكابها.

2. مراحل تطور الرقابة الداخلية:

لقد اقترن التطور في المجال الإقتصادي بتطور مناظر في مجال الرقابة الداخلية حيث مرت بالمرحلة التالية:

1-المرحلة التقليدية:

وتتضمن هذه المرحلة الملامح التالية:

-نصب اهتمام إدارة المؤسسات في هذه المرحلة على تنفيذ الإجراءات الموضوعية بصورة صحيحة وحماية الأصول وسلامة القوائم المالية ولم تتعد إجراءات ووسائل الرقابة في هذه المرحلة أكثر من الضبط الداخلي وفحص الجوانب المالية فقط².

-قامت لجنة إجراءات المراجعة الداخلية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1949 بدراسة شاملة لمفهوم الرقابة الداخلية أوضحت فيها بأنها الخطة التنظيمية وكل ما يرتبط بها من وسائل وإجراءات يتبناها المشروع للمحافظة على أصول المؤسسة، وإختبار دقة الحسابات ودرجة الإعتماد عليها، وكذا تنمية الكفاءة والعمل على التشجيع والإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية³.

² - محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 18.

³ - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، 2004، ص 24 .

2-المرحلة الحديثة : ومن أهم ما تضمنته هذه المرحلة ما يلي:

في سبتمبر 1992 صدر تقرير لجنة (COSO) وهي إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكيين، وعن لجنة (Treadway) بعنوان: الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، ويتكون هذا التقرير من أربعة أقسام يتناول القسم الأول مقدمة عن مفهوم الرقابة الداخلية، ويتعرض القسم الثاني للمقاييس التي يمكن الإعتماد عليها في تقييم فعالية الرقابة الداخلية.

ويتناول القسم الثالث تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية، ويتعرض القسم الأخير لكيفية تقييم فعالية الرقابة الداخلية.

ويعتبر تقرير لجنة (COSO) امتداد لتقرير لجنة (Treadway) في عام 1987 و الذي تضمن ضرورة إعداد الإدارة في المؤسسات المساهمة لتقرير عن فعالية الرقابة الداخلية.⁴

كما أصدر المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين (ICCA) في تقريره عن الإرشادات الرقابة، و عرف الرقابة الداخلية على أنها : "الخطّة التنظيمية و كل الطرق و المقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول،ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية و تشجيع فعالية الإستغلال،والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة"⁵.

أصدرت لجنة بازل المكونة من عشرة دول صناعية إطارا موحدًا للرقابة الداخلية سنة 1998 لمواجهة عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والذي يرجع أساسا إلى قلة الإدارة في هذه المؤسسات وضعف الرقابة عليها، ويهدف هذا الإطار إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية لما لها من تأثير حيوي على سلامة العمليات بالمؤسسة، وقد تضمن هذا الإطار إثني عشر (12) مبدأً لتطبيق نظام الرقابة الداخلية.⁶

⁴ - عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006/2005، ص 75.

-محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الاطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 84-85. ⁵

⁶ -محمد سمير أحمد، مرجع سابق ذكره، ص 20.

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية

نتناول فيما يلي تعريف الرقابة وأنواعها وأدواتها وكذا مبادئها:

1. تعريف الرقابة الداخلية:

لقد عرف نظام الرقابة الداخلية بعدة تعريفات نذكر منها:

تعريف 01: هو نظام داخلي يتكون من الخريطة التنظيمية للمؤسسة مع تحديد الواجبات والمسؤوليات، ووجود نظام للحسابات، وإعداد التقارير بالإضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة داخل المؤسسة لتحقيق أهدافها.⁷

تعريف 02: نظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف التالية:

✓ حماية الأصول.

✓ إختبار الدقة ودرجة الإعتماد على البيانات المحاسبية.

✓ تشجيع العمل بكفاءة. تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية.⁸

تعريف 04: نظام الرقابة الداخلية هوة نظام الفحص الداخلي والتدقيق الداخلي المطبق من قبل المؤسسة حتى تتمكن إدارة المؤسسة من السيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية.⁹

حسب فايول بقوله " الرقابة تقوم على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة و التعليمات الصادرة و القواعد المقررة أما موض-وعها فهو تبيان نواحي الضعف و الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها".

⁷-محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001/2000، ص 197.

⁸- عبد الفتاح الصحن، نور أحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 263.

⁹-عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، دون طبعة، مصر، 1993، ص 07.

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تلتزم بها المؤسسة لحماية أصولها وضمان دقة وسلامة بياناتها المالية وتعزيز درجة الإعتماد عليها، والعمل أيضا على ضمان الإلتزام الحقيقي بسياسات الإدارة الموضوعة.

2. مراحل الرقابة الداخلية:

تتميز الرقابة بخمسة مراحل متكاملة، ويلعب النظام المحاسبي فيها دورا هاما، وبذلك تتمثل مراحل الرقابة الداخلية في¹⁰:

1) التنظيم:

يهدف إلى ترتيب الأداء الفعلي ترتيبا منطقيا منتظما، ويعتبر أول عنصر لمراحل الرقابة ويتطلب توضيح العلاقات المختلفة : بين العاملين في المستويات الإدارية والتنفيذية المتعددة في المشروع، تنسيق هذه الأعمال المترابطة بإدارات المشروع وأقسامه المختلفة، مما يسمح بتحديد واجبات وإختصاصات ومسؤوليات كل شخص ، ويتم تحديد معدلات تقديرية أو نمطية ترتبط بأشخاص معينين يتم ربطها عند التقيد بالأداء الفعلي ومن هنا يمكن تحديد مسؤولية الأشخاص وفقا للواجبات المطلوبة منهم.

2) التوجيه :

يساعد على التنفيذ الفعلي للمهام طبقا لما خطط له فهو يتمثل في: إرشاد العاملين في المستويات الإدارية المختلفة، وقيامهم بأداء واجباتهم المطلوبة بطريقة تحقق أحسن النتائج وبأقل تكاليف. ينقسم التوجيه إلى: التوجيه الإداري و التوجيه المحاسبي، يتمثل التوجيه الإداري في إصدار التعليمات و التوجيهات عند تنفيذ الأعمال المطلوبة في الإنتاج والبيع، يتمثل التوجيه المحاسبي في قياس الأحداث المالية لنشاط المشروع وذلك بواسطة النظم المحاسبية كالأنظمة المحاسبية وتنسيق المعلومات المتحصل عنها من الأنظمة السابقة وغيرها.

3) المراقبة:

¹⁰ - د. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص ص 23-27 .

تهدف إلى التأكد من مدى كفاءة الأداء أي أن التنفيذ يتم بما يحقق أهداف المشروع بأقل تكلفة وبجودة عالية أي بأحسن كفاءة إنتاجية وربحية ممكنة، أما بمقارنة الأداء الفعلي بالمعدلات التي وضعت عند التخطيط وإظهار أي إنحراف عن ما هو مخطط له وتسجيله بعد ذلك تدرس هذه الإنحرافات وتحلل لإعطاء الحلول في حالة الإنحراف السالب أو منح حوافز للعاملين في حالة الإنحراف الموجب، أما إذا لم يكن للمشروع خطة مسبقة فإن المراقبة تعمل على التأكد من جودة وكفاءة مستوى الأداء الفعلي طبقاً لم صدر من تعليمات.

4)التقييم:

هو المرحلة التي تأتي بعد المراقبة مباشرة بهدف التأكد من النتائج التي تمت طبقاً لما خطط له،وتقوم المحاسبة بالدور الأكبر في التقييم و التحليل لهذه النتائج وهي الإنحرافات الناتجة عن مقارنة الأداء مع المعدلات التقديرية الموضوعة في إطار الخطة ويتم تحليل الإنحرافات على أسس متعددة نذكر منها المسؤولية فمن هو الشخص المسؤول عن حدوث الإنحرافات،سبب حدوث الإنحراف،تأثير المنتج أي ما هو المنتج أو المرحلة التي تم فيها الإنحراف،في حالة عدم وجود الخطة حتى يتم تحليل الإنحرافات فان الأداء الفعلي هو الذي يقارن بالأداء المثل أو الأداء السابق.

5)التقرير:

هو وسيلة الإتصال لتوصيل المعلومات من المصدر إلى الملتقى حيث يكمل المراحل السابقة الذكر فلا بد من توصيل النتائج الى المستويات الإدارية المختلفة لتصحيح و إتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب،وتشمل التقارير عن الإنحرافات أو الأخطاء دون الأعمال الروتينية وبتماشى هذا مع مفهوم الإدارة بدون إستثناء، أي يتمثل دورها هنا أن تتخذ الإجراءات أو القرارات التصحيحية وفقاً للمعلومات المقدمة في التقارير المحاسبية في إعداد التقارير المناسبة للمستويات الإدارية المختلفة.

3. أدوات الرقابة الداخلية:

تتمثل أدوات الرقابة الداخلية في الضبط الداخلي و المراجعة الداخلية.

1) الضبط الداخلي:

يمثل مجموعة من الإجراءات و الترتيبات الخاصة التي يتم وضعها و التي يطلق عليها قواعد وأسس الضبط الداخلي بهدف إكتشاف الأخطاء و الإنحرافات و تقديم عروض البدائل و كذا منع الغش و الإختلاسات و القيام بالتطور المستمر،فهو أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.ويمكن تقسيم هذه القواعد والأسس إلى قواعد وأسس عامة،قواعد وأسس إدارية،قواعد وأسس محاسبية¹¹.

أ. القواعد والأسس العامة للضبط الداخلي:

تتمثل في الإجراءات و القواعد التي تهدف إلى حماية الأصول من السرقة و التلف و الضياع مثل التأمين على النقدية بالخزينة ضد السرقة و الإختلاس، التأمين على الأجهزة و المعدات ذات طبيعة خاصة كالحسابات الآلية ضد التلف و السرقة،يفضل أن يتم التأمين ضد خيانة الأمانة على الأشخاص المسؤولين عن حيازة الممتلكات و تشغيلها مثل: أمين الخزينة،مهندس التشغيل،وكذلك ترمي إلى إستخدام أسلوب الرقابة الحدية و المزدوجة اللتان تتمثلان على التوالي في وضع حدود تدرج السلطة لتصريح بعملية معينة واشتراك أكثر من شخص لإنجاز مهمة مثل: وجود مفتاحين مع شخصين مختلفين للخزينة،وأخيرا تبني نظام تفتيش و مراقبة البريد بإنشاء قسم خاص لكليهما للتأكد من عدم مخالفة الأنظمة والقواعد وحسن سير العمل.

ب. القواعد و الأسس الإدارية للضبط الداخلي:

هي مجموعة الإجراءات و الترتيبات و الخطوات التي تضعها إدارة المشروع لغرض تقسيم الأعمال وتوزيع الإختصاصات والمسؤوليات، من أهمها¹² تحديد الإختصاصات وتغييرها و تبديلها.

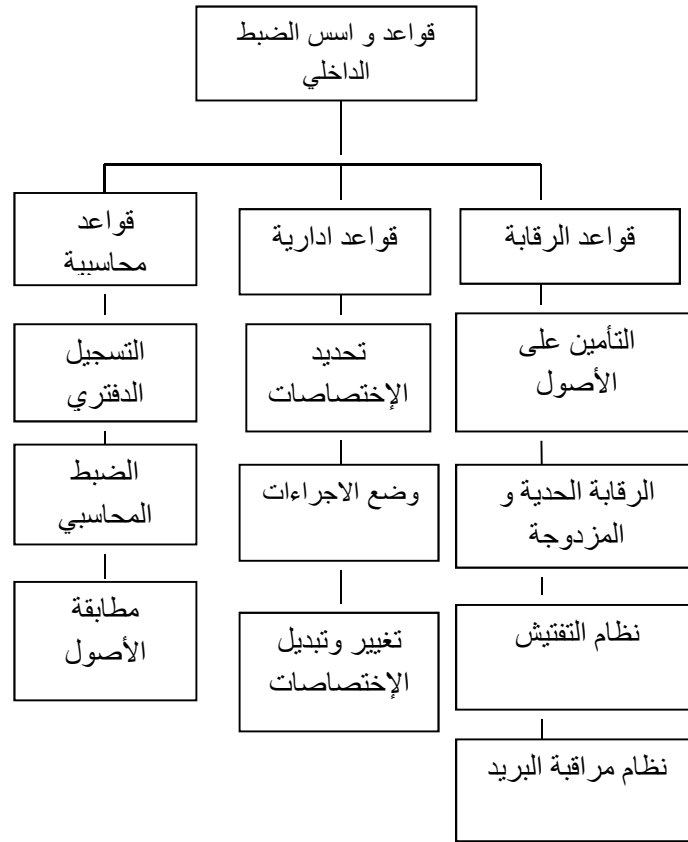
ت. القواعد و الأسس المحاسبية للضبط الداخلي:

وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي يتم وضعها لرفع من فعالية النظام المحاسبي في الرقابة على انشطة المشروع وحماية الممتلكات ومن أهمها التسجيل الدفترى للعمليات، الضبط الحسابي للدفاتر،مطابقة الأصول

د. عبد الفتاح محمد الصحن،نفس مرجع سابق ذكره،ص 203 .

11

12 د. عبد الفتاح محمد الصحن،نفس المرجع السابق ذكره،ص 205 .



الشكل (01): قواعد وأسس الضبط الداخلي.

المصدر: د. عبد الفتاح محمد الصحن، مرجع سبق ذكره، ص. 208.

(2) المراجعة الداخلية:

حسب الجمعية المحاسبية فالمراجعة هي "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية"¹³.

تتمثل أهداف المراجعة الداخلية:

-الصبان م.س و الفيومي م المراجعة بين التنظير و التطبيق،الدار الجامعية بيروت 1990،صفحة18.

أ. الوجود و التحقق:

ترمي إلى تأكد مراجع الحسابات من أن جميع العناصر الموجودة في الميزانية و في القوائم المالية و كذا الموارد و الإستخدامات موجودة فعلا، أي يتحقق من المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي.

ب. الملكية و المديونية :

تقوم بتكملة البند السابق بحيث تتأكد من ملكية و إلتزامات المؤسسة،أي أنها تقوم بتأكيد على صدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي و المقدمة إلى الأطراف الداخلية أو الخارجية.

ت. الشمولية أو الكمال:

يعتبر من أهم الخصائص الواجب توافرها في أي معلومة،حيث يعبر عن مصداقية مخرجات النظام المعلومات المحاسبي أي التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية الواردة في الدفاتر و العمل على توفير معلومات معبرة و شاملة عن حقيقة المؤسسة.

ث. التقييم و التخصيص:

أي تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها، وتلائم لمبادئ المحاسبة،وتخصيصها في حسابات معنية،يتضمن الإلتزام بهذا البند مايلي: تقليل فرص إرتكاب الأخطاء و الغش،الإلتزام بالمبادئ المحاسبية،ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.¹⁴

ج. العرض و الإفصاح:

تبحث الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى معلومات شاملة تبين الوضعية الحقيقية للشركة أي تفصح عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

ح. إبداء رأي فني:

د. محمد التهامي طواهر،مسعود صديقي،مرجع سبق ذكره،ص 17.

يستطيع المراجع أن يعطي رأي فني محايد حول مدى الإلتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية و كذا مصداقيتها الناتجة عن النظام المولد لها، مما يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

4. مبادئ نظام الرقابة الداخلية:

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساعد على السير الجيد للعمليات داخل المؤسسة ، وتتمثل فيما يلي:¹⁵

1-الدليل المكتوب:

يجب أن تكون كل عملية حسابية مرفقة بوثيقة تبريرية لإثباتها ولا بد من توفر شروط في هذه الوثائق وهي:

✓ أن تكون مكتوبة في وثائق مخصصة لهذا الغرض.

✓ أن تكون مكتوبة بشكل واضح ومقروء.

✓ أن تكون ممضاة من طرف المسؤول المكلف بذلك في المؤسسة.

✓ أن تكون مؤرخة.

2-التسجيل الفوري والتسلسلي للعمليات المثبتة:

إن أحسن وسيلة لتنظيم عملية التسجيل المحاسبي هي التسجيل الفوري للعمليات لتفادي تراكمها أو نسيان البعض منها، وتتم هذه التسجيلات في سجلات أو دفاتر خاصة، يمنع فيها الشطب أو عدم الوضوح، باعتبار أنه إذا وجدت أخطاء ينبغي تصحيحها حسب ما نص عليه النظام المحاسبي.

3-تقسيم العمل والرقابة المتبادلة:

وهذا يعني أن لا يقوم شخص واحد بمجموعة من الوظائف والمهام في آن واحد، بل ينبغي تقسيمها بين عدة أشخاص، حتى يمكن إكتشاف الأخطاء إذا وقعت عن قصد أو عن غير قصد، كما يجب

¹⁵ - عبد الفتاح الصحن، المرجع السابق، ص 10.

تحديد المسؤوليات وتوزيع المهام على الأفراد داخل المؤسسة، ومن هنا يمكن أن نفرق بين عمليات التخزين والمحاسبة.

كما يؤدي تقسيم العمل إلى تحسين كفاءة العاملين من خلال تخصص كل فرد في وظيفة معينة.

4- التخصيص ومراقبة المستخدمين:

إن وجود عمال مؤهلين يؤدي إلى نجاح عمل النظام المحاسبي، ففعالية أي نظام رقابي يعتمد على موظفي المؤسسة، فبالتالي ينبغي ان تكون المسؤوليات محددة بوضوح، وأن يكون الموظفين مؤهلين فنيا ومستعدين لتحمل أي مسؤولية بالإضافة إلى الأمانة والصدق.

فالتأهيل الفني وتحمل المسؤولية والمصداقية والأمانة يمكن تحقيقها عن طريق وضع برنامج جيد لإختيار وتعيين الموظفين المبني على أسس سليمة ويمكن التحسين عن طريق برامج التدريب المستمرة، إضافة إلى الإهتمام بالجانب الإنساني للعاملين وذلك بإشراكهم في اتخاذ القرارات والعمل على المحافظة على استقرارهم تفاديا للتسريح ودفعهم للإستقلالية واتباع نظام عادل للحوافز وغرس روح العمل الجماعي بينهم.

5- استخدام وسائل الإعلام الآلي لمعالجة المعلومات المتوفرة:

إن التشغيل الإلكتروني للبيانات يساهم كثيرا في سرعة ودقة إنجاز العمليات وريح الوقت، كما أن التقليل من التدخل البشري عن طريق الأعمال اليدوية يؤدي إلى جعل نتائجه أكثر موضوعية ويمكن الإعتماد عليه بدرجة أفضل باعتبار أن إستغلال البيانات يؤدي إلى دعم وفعالية وكفاءة النظام المحاسبي بصورة عامة وكذا تسهيل عملية الرقابة الداخلية.

كما يساعد الإعلام الآلي على وضع المؤسسة باتصال دائم مع محيطها و يوفر لها بنك معلومات، كما تسمح الانترنت أيضا بتعريف نشاط المؤسسة وتقييم سوقها كما يعطي لها فكرة دقيقة على منافسيها.

المبحث الثاني: المكونات و المعايير الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ومقوماته

في هذا المبحث نتطرق إلى المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول، ثم نتناول في المطلب الثاني مقومات نظام الرقابة الداخلية.

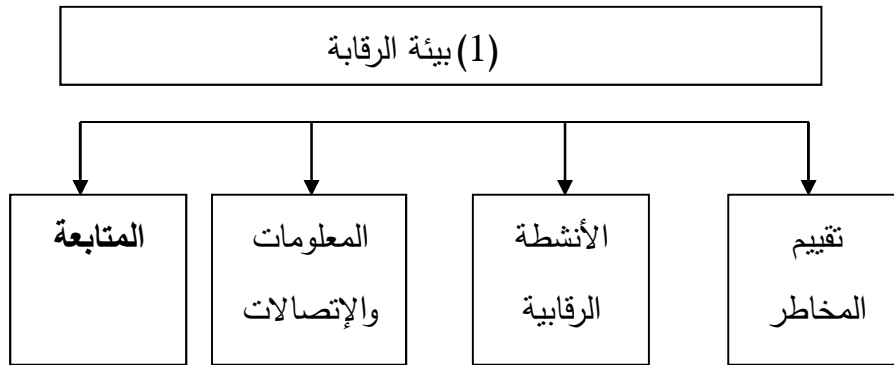
المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية

نتناول أولاً المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ثم معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

1. المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

يشتمل أي نظام رقابي على خمس مكونات أساسية لا بد من الإهتمام بها ودراستها بعناية عند تصميم وتنفيذ أي نظام رقابي حتى يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والإتصال المتابعة.¹⁶

و الشكل التالي يوضح المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:



الشكل (02): مكونات نظام الرقابة الداخلية

المصدر: سمير كامل عيسى، محمود مراد مصطفى، دراسات في المراجعة الخارجية، دار الجامعة الجديدة، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 24.

¹⁶ - فتحي رزق السوافيري وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 17.

1. بيئة الرقابة:

تعتبر بيئة الرقابة أساساً للمكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية، وهي تعكس موقف ووعي وأفعال أعضاء مجلس الإدارة والملاك الآخرين المهتمين بأهمية الرقابة واستخدامها داخل المؤسسة.¹⁷

وتتكون بيئة الرقابة من عوامل متعددة ولكن تتوقف كل هذه العوامل على موقف الإدارة العليا من مفهوم وأهمية الرقابة والمعتقدات الأخلاقية المرتبطة بمفهوم الرقابة. وبالتالي يمكن تقسيم العوامل التي تتكون منها بيئة الرقابة إلى عوامل ذات صلة مباشرة بالإدارة وعوامل أخرى مرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها، وتتمثل تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالإدارة في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة والقيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة، والمعايير السلوكية المطبقة، وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي والمشروع وتجنب العاملين في النهاية من الأداء والسلوك الغير الأخلاقي، وفلسفة الإدارة في وضع معايير وسياسات لتشجيع الأداء والسلوك الأخلاقي.

أما بالنسبة للعوامل المكونة لبيئة الرقابة والمرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها فتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفاء ومدى تحديد السلطة والمسؤولية وتتمثل باقي العوامل في سياسات الأفراد وممارساتهم المختلفة ومدى الالتزام الحقيقي والفعلي بسياسات المؤسسة وطريقة تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وكيفية تنفيذهم لواجباتهم.¹⁸

2. تقييم المخاطر:

يهتم هذا المكون بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة.¹⁹

¹⁷ - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 47.

¹⁸ - فتحي رزق السوافيري، أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص 7.

¹⁹ - جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 20.

حيث يعتبر تحديد أهداف المؤسسة أول خطوة لتقييم المخاطر، وتعتبر أهداف أي مؤسسة بمثابة معايير تستخدم لتقييم أداء الإدارة.

كما تتعرض أي مؤسسة للخطر الذي قد يؤثر على تحقيقها لأهدافها، وقد يحدث هذا الخطر بسبب عوامل داخلية أو خارجية، ومن أمثلة العوامل الداخلية: تعطيل نظم تشغيل المعلومات، وكفاءة العاملين والتدريب، والتغيرات في مسؤوليات الإدارة، وقابلية وصول العاملين للأصول ووجود لجنة مراجعة غير فعالة، ومن العوامل الخارجية نذكر: التطورات التكنولوجية، إحتياجات العميل المتغير، التشريعات واللوائح الجديدة التي تفرض تغييرات في السياسات والإستراتيجيات التشغيلية.²⁰

بعد التعرف على المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة ينبغي إتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة والسيطرة عليها.²¹

3. أنشطة الرقابة:

تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات، والإجراءات، والقواعد التي توفر تأكيد معقول بخصوص تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة، وإدارة المخاطر بفعالية، وتتعلق تلك الأنشطة بالرقابة على التشغيل، والرقابة على إعداد التقارير المالية، والرقابة على الإلتزام. وتهتم أنشطة الرقابة على التشغيل بمتابعة تشغيل المؤسسة، بينما تهدف أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية إلى تأكيد إعداد تقارير مالية يمكن الوثوق فيها، أما أنشطة الرقابة على الإلتزام فإنها تهدف إلى التأكد من الإلتزام بالقوانين التي تطبق على المؤسسة.²²

4. المعلومات والاتصالات:

المعلومات الضرورية يجب أن يتم الإعلان عنها للموظفين ليستطيعوا القيام بالمهام الموكلة لهم مثل معلومات عن العملاء، الموردين، المساهمين والجهات الرسمية، ويتكون نظام المعلومات المتعلق

²⁰ - أمين السيد احمد لطفى، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 269.

²¹ - محمد السيد سرايا وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2008/2007، ص 29.

²² - سمير كامل عيسى، محمود مراد مصطفى، المرجع السابق، ص 26.

بأهداف التقارير بما في ذلك النظام المحاسبي من الطرق المحاسبية والسجلات التي أنشئت لتسجيل ومعالجة، وتلخيص، والتقرير عن عمليات المؤسسة، والأحداث والظروف، وضمن استمرارية مسؤولية المحاسبة عن الأصول والخصوم وحقوق الملاك.

وتؤثر جودة المعلومات التي يولدها النظام على قدرة الإدارة في اتخاذ قرارات ملائمة للرقابة على أنشطة المؤسسة ولإعداد تقارير مالية موثوق بها.

ويتضمن الإتصال توفير فهم للأدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية.²³

5. المتابعة:

إن أحد المسؤوليات الهامة للإدارة هي إنشاء رقابة داخلية والإبقاء عليها على أساس مستمر ، وتشمل متابعة الإدارة لعناصر الرقابة إعتبار ما إذا كانت تعمل كما هو مقصود منها وأنه يتم تعديلها حسب ما هو مناسب أي حسب التغيرات في الظروف، وقد تشمل متابعة عناصر الرقابة أنشطة مختلفة مثل: مراجعة الإدارة ما إذا كانت المطابقات المصرفية يتم إعدادها في الوقت المناسب، وتقييم المراجعين الداخليين للإمتثال موظفي المبيعات لسياسات المؤسسة فيما يتعلق بشروط عقود المبيعات وإشراف الدائرة القانونية على الإمتثال لسياسات المؤسسة الأخلاقية أو العملية، لذلك فإن متابعة عناصر الرقابة هي عملية تقييم لفاعلية أداء الرقابة الداخلية على مدى الوقت.²⁴

المطلب الثاني: معايير فعالية نظام الرقابة الداخلية

إن إدارة المؤسسة مسؤولة عن تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وفقا لمعايير صادرة عن المنظمات المهنية، وفيما يلي نذكر منها:²⁵

²³ - خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص 134.

²⁴ - أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 205.

²⁵ - شحاتة السيد شحاتة وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 64 - 69.

1. معيار ضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من وجود نظام رقابة داخلي:

يجب أن تكون إدارة المؤسسة مدركة للهدف من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية و تكون مسؤولة عن تصميمه وهيكلته، وهو ضمان لإعداد ونشر قوائم مالية صادقة يمكن الإعتماد عليها، كما يجب أن تدرك الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية لا يضمن فقط الرقابة على أرصدة الحسابات بل يشمل أيضا الرقابة على دورة العمليات وذلك لأن دقة أرصدة الحسابات تعتمد على دقة العمليات وتسجيلها.

2. معيار تكامل مكونات أو أجزاء نظام الرقابة الداخلية:

سبق أن أوضحنا المكونات الخمس لنظام الرقابة الداخلية و المتمثلة في بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات والمتابعة، وبذلك تكون إدارة المؤسسة مسؤولة عن تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية بمكوناتها الخمس بصورة متكاملة.

3. معيار فعالية كل جزء من أجزاء نظام الرقابة الداخلية:

3-1) معيار فعالية بيئة الرقابة:

يساعد وجود بيئة رقابية تعمل بفعالية على تحقيق الفعالية في مكونات نظام الرقابة الداخلية الأربعة الأخرى. ولا شك أن فعالية بيئة الرقابة تتوقف على سياسات وتصرفات مجلس الإدارة وإدارة نفسها، ومدى إقناعهم بأهمية وجود نظام فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة، وذلك لأن تلك السياسات ستعكس على سلوك جميع العاملين بالمؤسسة.

3-2) معيار فعالية تقييم المخاطر:

يجب أن تقوم الإدارة بتقييم المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية بفعالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب على العوامل والأسباب التي تؤدي إلى وجود تلك المخاطر و زيادة مستوى الخطر.

من العوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الخطر: عدم كفاءة العاملين بالمؤسسة وزيادة درجة تعقيد نشاطها، زيادة درجة اعتماد المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات، دخول منافسين جدد في سوق المنتجات التي تقوم المؤسسة بتضييعها.

3-3- معيار فعالية أنشطة الرقابة:

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالا لابد من القيام بأنشطة الرقابة بصورة فعالة تضمن تخفيض مستوى الخطر وتحقيق أهدافها.

وتتضمن أنشطة الرقابة مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يتم اتخاذها مثل: سياسات وإجراءات الرقابة على الأصول والسجلات، الفصل بين الواجبات والمسؤوليات، الاعتماد السليم على العمليات والأنشطة، وكذلك الأنشطة المتعلقة بتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

3-4- معيار فعالية نظام المعلومات والاتصالات:

يجب أن يكون لدى المؤسسة نظاما فعالا وملائما للمعلومات والاتصال المحاسبي ، بحيث يقوم بتوصيل المعلومات الملائمة لجميع المستويات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لضمان تحقيق أهداف المؤسسة.

ويقوم هذا النظام بتجميع وتسجيل وتصنيف وتحليل عمليات المؤسسة واتخاذ قرارات على مختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة من خلال قنوات الإتصال ،مما يسمح بإعداد قوائم مالية صادقة.

3-5- معيار فعالية المتابعة والتقييم المستمر لمكونات نظام الرقابة الداخلية:

تؤدي عملية المتابعة والتقييم المستمر والفعال لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق الكفاءة والفعالية، لأنها تساعد على معرفة ما إذا كان هذا النظام يعمل وفقا للتصميم السابق إعداده أم لا؟ وهل كانت هناك حاجة لتعديل بعض أجزاءه أو مكوناته لتتماشى مع التغيرات في ظروف التشغيل.

4. معيار كفاءة إدارة المراجعة الداخلية:

لاشك أن وجود إدارة مستقلة وذات كفاءة عالية للمراجعة الداخلية وكذا كونها أداة من أدوات الرقابة الداخلية يحقق الفعالية في تصميم وتقييم ومتابعة تشغيل نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة خاصة إذا كانت تلك الإدارة مستقلة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتتبع مجلس الإدارة مباشرة.

5. معيار مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها:

لكي يتم تصميم وتشغيل نظام فعال للرقابة الداخلية لابد من استخدام والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. ومن أمثلة الاستفادة بتكنولوجيا المعلومات: التحقق من دقة التشغيل وتسجيل العمل آلياً، تحقيق الرقابة على كافة العمليات من خلال الحاسب الآلي، الاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة الداخلية و الخارجية من خلال شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

المطلب الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية

يبني نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات في:

1. خطة تنظيمية:

تختلف الخطة التنظيمية من مؤسسة إلى أخرى وفقاً لحجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، وحتى تكون الخطة التنظيمية فعالة لابد من مراعاة تسلسل الاختصاصات وتوضيح السلطات والمسؤوليات بين كل إدارة أو قسم داخل المؤسسة بدقة، كذلك يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية للمؤسسة إلى استقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسؤولية بطريقة تسهل عملية تحديد المسؤول عن ارتكاب أي أخطاء.²⁶

2. نظام محاسبي سليم:

إن النظام المحاسبي يمثل البيئة التي يتم فيها إنجاز جميع العمليات المالية المتعلقة بأوجه النشاط المختلفة، كما أنه مصدر المعلومات والتقارير الرئيسية المطلوبة لمختلف المستويات الداخلية والخارجية وحتى يحقق هذا النظام دوره في مجال الرقابة الداخلية لابد من أن يتميز بـ:

- البساطة والوضوح.

أن يصمم بطريقة تتفق مع طبيعة النشاط.

²⁶ - منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، مطبعة مركز التعليم المفتوح، دون طبعة، القاهرة، مصر،

دون سنة نشر، ص 44.

- أن يتولى الإشراف على تنفيذ إجراءات النظام المحاسبي عمال مختصين في المجال المالي والمحاسبي.²⁷

3. تحديد الإختصاصات والمسؤوليات:

وهذا ما يتطلبه تقسيم العمل، ويقصد بتقسيم العمل في هذا المجال وجود أشخاص مسؤولين عن المحافظة على الممتلكات والعمليات، فالشخص المسؤول عن المحافظة على أصول المؤسسة تكون لديه الفرصة في استخدام هذه الأصول شخصياً، وحتى يتمكن من حسن محاسبته يجب أن يحتفظ شخص آخر بسجل عن قيمة وكميات الأصل المعني، فهذا من شأنه أن يقلل من احتمالات حدوث غش أو أخطاء غير معتمدة خاصة في البيانات المحاسبية التي يتم تسجيلها دفترياً على أساس افتراض عدم وجود تواطؤ موظفين أو أكثر لإخفاء عملية معينة أو التلاعب في الدفاتر أو الوقوع في أخطاء غير معتمدة.²⁸

4. مجموعة من العاملين الأكفاء:

يعتبر العنصر البشري أساس نجاح أي نظام رقابي داخلي أو خارجي لأن الأفراد في مختلف المستويات الإدارية مسؤولين عن تنفيذ أسس وقواعد نظام الرقابة داخل المؤسسة.²⁹ ويتطلب وجود مجموعة من العاملين الأكفاء والموثوق بهم، ضوابط تضعها إدارة المؤسسة مثل: التحري عن شاغلي الوظائف التي تتطلب قدراً من الأمانة والثقة، التأكد من كفاءة العاملين قبل اختيارهم، توفر البرامج التدريبية لتنمية كفاءة العاملين.³⁰

²⁷ - هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق الحديث من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006، ص 212.

²⁸ - محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 104.

²⁹ - عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 197.

³⁰ - خالد راغب الخطيب، المرجع السابق، ص 20.

5. استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية:

أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة من أهم العناصر التي تقوم بضبط وإنجاز الأعمال، وعد النقدية المحصلة وتسجيلها أيضاً، كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها.³¹

6. تقييم الأداء:

لتقييم الأداء لابد من وجود تعليمات واضحة تبين كيفية تنفيذ عملية مالية وتقييم الأداء الفعلي، وهذه التعليمات مهما بلغت من الدقة فإنها لا تضمن وجود الأداء الجيد لذلك يجب على الإدارة التأكد من اتباع الموظفين لتلك التعليمات، وإذا لم تكن متبعة يجب تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصحيح، ويجب ألا يقتصر الأمر على الإدارة العليا بل أن تتم عملية المراجعة في جميع المستويات الإدارية.³²

المبحث الثالث: أهمية، أهداف، وتقييم نظام الرقابة الداخلية

فيما يلي نتناول أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول، ثم نتطرق إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: أهمية وأهداف نظام الرقابة الداخلية

نتناول أولاً أهمية نظام الرقابة الداخلية ثم أهداف نظام الرقابة الداخلية كما يلي:

³¹ - عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 193.

³² - خالد راغب الخطيب، المرجع السابق، ص 21.

1. أهمية نظام الرقابة الداخلية:

وتتمثل فيما يلي:³³

- نجاح وكفاءة وفعالية الرقابة ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به المؤسسة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- زيادة كفاءة أداء العاملين في المؤسسة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم.
- مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعية من قبل الأنشطة وبرامج المؤسسة.
- الجهد الذي يبذله المراجع الخارجي وكذا مساعديه في سبيل وضع وتحديد الإطار الملائم لبرنامج مراجعته .
- إكتشاف الأخطاء قبل تنفيذ أنشطة وبرامج المؤسسة وتصحيح الإنحرافات اذا وجدت .

2. أهداف نظام الرقابة الداخلية:

تتمثل فيما يلي:³⁴

1) التحكم في المؤسسة:

إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هيكلها، طرقها، وإجراءاتها، ومن أجل الوقوف على المعلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

2) حماية الأصول:

³³ - محمد السيد السرايا، كمال الدين مصطفى الدهراوي، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية،

بدون طبعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص 85.

³⁴ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان

المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص90.

وذلك من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول ، إن هذه الجملة تمكن المؤسسة من الإبقاء والمحافظة على ممتلكاتها من كل الأخطار الممكنة وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة في تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة.

3)ضمان نوعية المعلومات:

بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الإعتماد على البيانات المحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات، بيد أن تجهيز هذه البيانات المحاسبية تتم عبر نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية³⁵:

- ✓ تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن وتوزيعها على الأطراف الطالبة لها.
- ✓ إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها.
- ✓ احترام المبادئ المحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة.

4)تشغيل العمل بكفاءة:

إن إحكام نظام للرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الإستعمال الأمثل والكفاء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات و فقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة³⁶.

5)تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية:

إن الإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي امتثال وتطبيق أوامر الجهة المديرة، لأن تشجيع وإحترام السياسات الإدارية من شأنه أن يكفل للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية.

³⁵ -محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة و تدقيق الحسابات الإطار النظري و الممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 91.

³⁶ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-92.

يتولى مسؤولية تحقيق هذه الأهداف نظامين فرعيين لنظام الرقابة الداخلية وهما:

أ-نظام الرقابة المحاسبية: ويعتبر من أهم أنواع الرقابة الداخلية ويتضمن رقابة البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية وسجلات الأصول المختلفة، ومراجعة القيود التي تم تسجيلها في دفاتر اليومية، وترحيلها إلى دفتر الأستاذ، وفحص الإجراءات والقواعد والطرق المحاسبية، وأساليب حماية الأصول من الضياع أو التلف أو الإسراف وتقييم مدى الإلتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ومن أهم الأدوات التي تستعمل في هذا الجانب ما يلي:

- المراجعة المستندية
- المراجعة الفنية
- الرقابة المالية على جميع العمليات والبيانات المالية.
- ضرورة تقسيم العمل وفقاً للمستويات الإدارية المختلفة
- تحديد المسؤوليات بين جميع العاملين في المؤسسة
- إتباع نظام محاسبي سليم ومتكامل
- مدى توافر نظام متكامل للضبط الداخلي.³⁷

ومنه تتكون الرقابة الداخلية المحاسبية من مجموعتين رئيسيتين من الإجراءات وهما:

- الإجراءات العامة للرقابة (General Controls) وهي عامه في طبيعتها وتُطبق على جميع أنشطة الوحدة الاقتصادية وتنقسم إلى:

➤ ممارسات إدارية سليمة

➤ رقابة تنظيمية

➤ إجراءات أمن مادية

-عبد الفتاح محمد الصحن، سميير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص185.

▪ الرقابة على التطبيقات (Application Controls) وهي إجراءات الرقابة المطبقة على دورة تشغيل البيانات وتشمل أربعة أنواع من الرقابة على التطبيقات وهي:

➤ الرقابة بالتصاريح (Authorization Controls).

➤ رقابة المدخلات (Input Controls).

➤ رقابة التشغيل (Processing Controls).

➤ رقابة المخرجات (Output Controls).

ب- الرقابة الإدارية: ويتضمن هذا الجانب رقابة السياسات الإدارية والإجراءات الخاصة بالخطة التنظيمية التي توضح المستويات الإدارية والوظائف الإدارية، وخطوط السلطة والمسؤوليات إلى جانب مدى سلامة القرارات التي تم إتخاذها وجدولتها وعائدها على المؤسسة وتقييم مدى كفاءة أداء الأعمال والأنشطة التي تمارسها المؤسسة بما يتفق والسياسات الإدارية المناسبة ومن الأدوات الهامة التي تستعمل في هذا الجانب الإداري ما يلي:

▪ الموازنات التخطيطية.

▪ موازنة البرامج والأداء.

▪ أنظمة التكاليف المعيارية.

▪ التحليلات الإحصائية والرياضية.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

سوف نتطرق إلى أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية ثم طرق و مراحل تقييمه.

1. أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية بعدة طرق منها:

1-1) التقرير الوصفي:

وتعتمد هذه الطريقة على أن يقوم مساعدو المراجع بوضع التقرير بوصف النواحي المتكاملة للرقابة الداخلية في المؤسسة تحت الفحص، يتضمن شرحاً لتدقيق العمليات والسجلات الموجودة بالمؤسسة وتقسيم المسؤوليات.³⁸

1-2) - خرائط التدفق:

وتعني خرائط التدفق بصفة عامة إظهار خطوط تسلسل أعمال أو المعلومات من بدايتها حتى مراحل معينة باستخدام مجموعة من الأشكال الرمزية والخطوط المتداخلة، بحيث يتبين من هذا التسلسل العلاقات والتأثيرات المختلفة بين جوانب تلك الأعمال والمعلومات.

ويتم إعداد خرائط التدفق واستخدامها في تقييم نظم الرقابة الداخلية على النحو التالي:

- ✓ يقوم المراجع بدراسة واستعراض جوانب النظام الموجود بالتفصيل.
- ✓ تسجيل نتائج تلك الدراسة في شكل يعرف بخريطة التدفق.
- ✓ يقوم المراجع مرة أخرى بدراسة مكونات خريطة التدفق وتحليلها بهدف تحديد المجالات التي يمكن تحسين كفاءتها عما هي عليه، وتحديد مجالات الضعف المتوقعة، ولخرائط التدفق عدة مزايا تتمثل في:

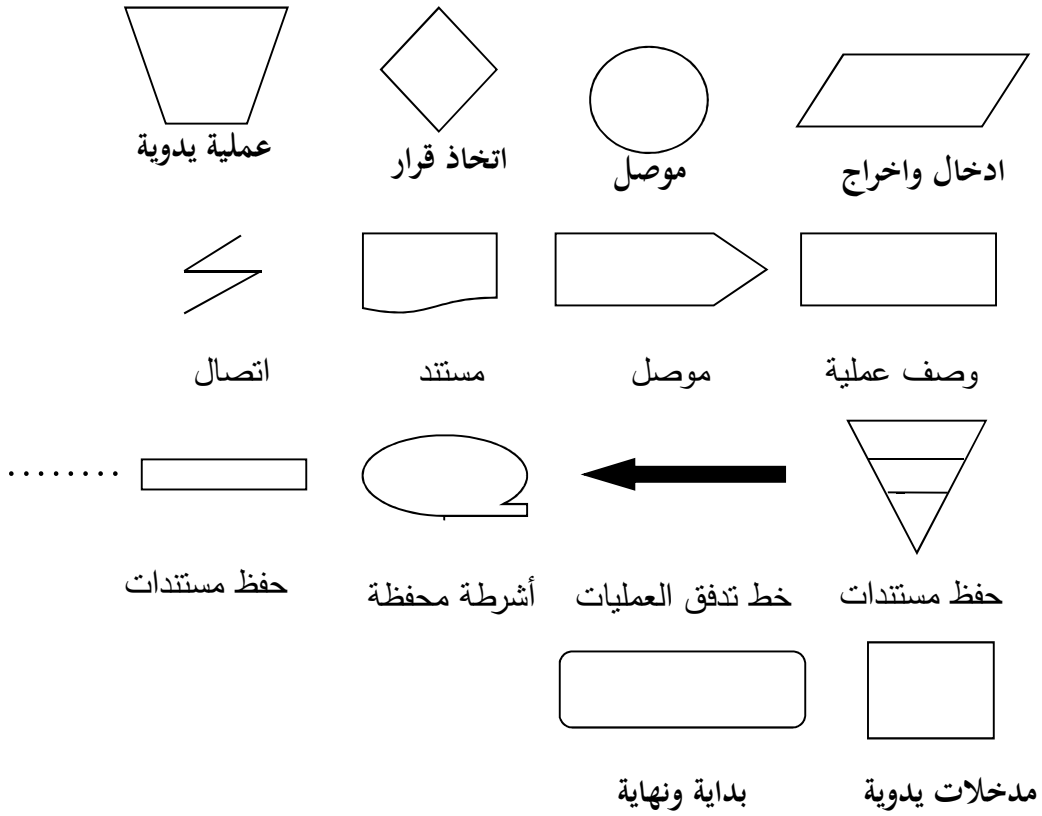
✓ تعتبر أكثر الطرق ملائمة لدراسة النظم القائمة بشكل يوفر الجهد والوقت اللازم.

✓ تعتبر أكفأ الوسائل لعمل التحليل الصحيح.

✓ تكفل جميع البيانات وتنسيقها وتخزينها لتكون سجلاً كاملاً للنظام المطبق فعلاً في المؤسسة.

وبالرغم من ذلك فإن استخدام خرائط التدفق كان كمثال إنتقاد، لأنها تحتاج إلى وقت طويل لإعدادها، فضلاً عن أنه لا يمكن إعدادها بطريقة نموذجية، بحيث يمكن تعديلها لتناسب مختلف المؤسسات كما هو الوضع بالنسبة لقوائم الاستفسار.

³⁸ - رجب السيد راشد وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص



الشكل (03): رموز خرائط التدفق.

المصدر: حسين أحمد دحود، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الجزء الأول، دار

الثقافة للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 296.

3-1- قائمة الاستبيان أو الاستقصاء:

تتطلب هذه الوسيلة تصميم مجموعة من الاستفسارات تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وتوزع على العاملين لتلقي الردود عليها، ثم تحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة، ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء، يخصص كل جزء منها لمجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط، وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة

للحصول على إجابات "نعم" أو "لا" حيث أن الإجابة بالنفي "لا" قد تعني احتمال وجود بعض نواحي القصور في الرقابة الداخلية.³⁹

وللاستبيان مزايا نذكر منها:⁴⁰

✓ سهولة التطبيق.

✓ مرونة الأسئلة بما يضمن إبراز معظم خصائص النظام.

✓ توفير الوقت حيث يستغني المراجع عن إنشاء برنامج جديد لكل عملية تدقيق منفردة.

2. طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية:

هناك عدة طرق لتقييم نظام الرقابة الداخلية، داخل المؤسسة و على المراجع أن يختار الطريقة المناسبة و تتم عملية الاختيار بناء على طبيعة نشاط المؤسسة و خبرة المراجع ، لأن نظم الرقابة تختلف من مؤسسة إلى أخرى.

1-2) طريقة الدورات:

ويعني تقسيم أنشطة المؤسسة إلى مجموعات، يطلق على كل منها دورة، و التي بدورها تغطي مجموعة من العمليات والحسابات ذات العلاقة الوثيقة ومن أمثلة هذه الدورات: دورة الإيرادات، دورة المصروفات، دورة الإنتاج ، دورة التمويل .

علما بأن مسميات محتويات الدورات قد تختلف في التطبيق العلمي بسبب اختلاف المنشآت و لذلك ترك للمراجع حرية التصرف في مثل هذه الحالات حسب خبرته و تقديره الشخصي، أخذا في الاعتبار طبيعة المؤسسة ونوعية نشاطها، وبعد تقييم جميع هذه العمليات الحسابات بين الدورات المختلفة، يقوم المراجع بتقييم نظم الرقابة الداخلية لكل دورة من هذه الدورات على حدة، وعلى المراجع الاستعانة بمساعديه في هذا الشأن بحيث يقسم العمل بينهم . وعند الانتهاء من التقييم على

³⁹ - يوسف محمد جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان،

الأردن، 2008، ص 115.

⁴⁰ - خلف عبد الله الوردات، المرجع السابق، ص 149.

هذا الأساس، يستطيع المراجع تكوين فكرة عامة عن نظم الرقابة الداخلية و إجراءاتها في المؤسسة ككل⁴¹.

ب) طريقة وحدات النشاط:

وهي عبارة عن تجميع العمليات و الحسابات الخاصة بمركز نشاط أو وظيفة إدارية أو قسم من أقسام المنشأة مع بعضها البعض، حيث تتخذ لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مع مراعاة العلاقة بين هذه النشاطات أو الوظائف أو الأقسام، حيث إن هناك بعض المعلومات و البيانات التي تتدفق من نشاط لآخر أو من وظيفة لأخرى.

وأدناه بعض أهم النشاطات والإدارات الشائعة: إدارة الشؤون الإدارية، إدارة المشتريات، إدارة الشؤون المالية، إدارة المبيعات، إدارة الإنتاج، إدارة المخازن.

ولإجراء هذا التقسيم لنشاطات أو وظائف المؤسسة، يقوم المراجع بعملية تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لكل وحدة أو شعبة أو قسم تابع لكل إدارة على حدة، ومن ثم اكتشاف مواطن القوة و الضعف فيها و إبداء الرأي حيالها.

ج) طريقة بنود القوائم المالية:

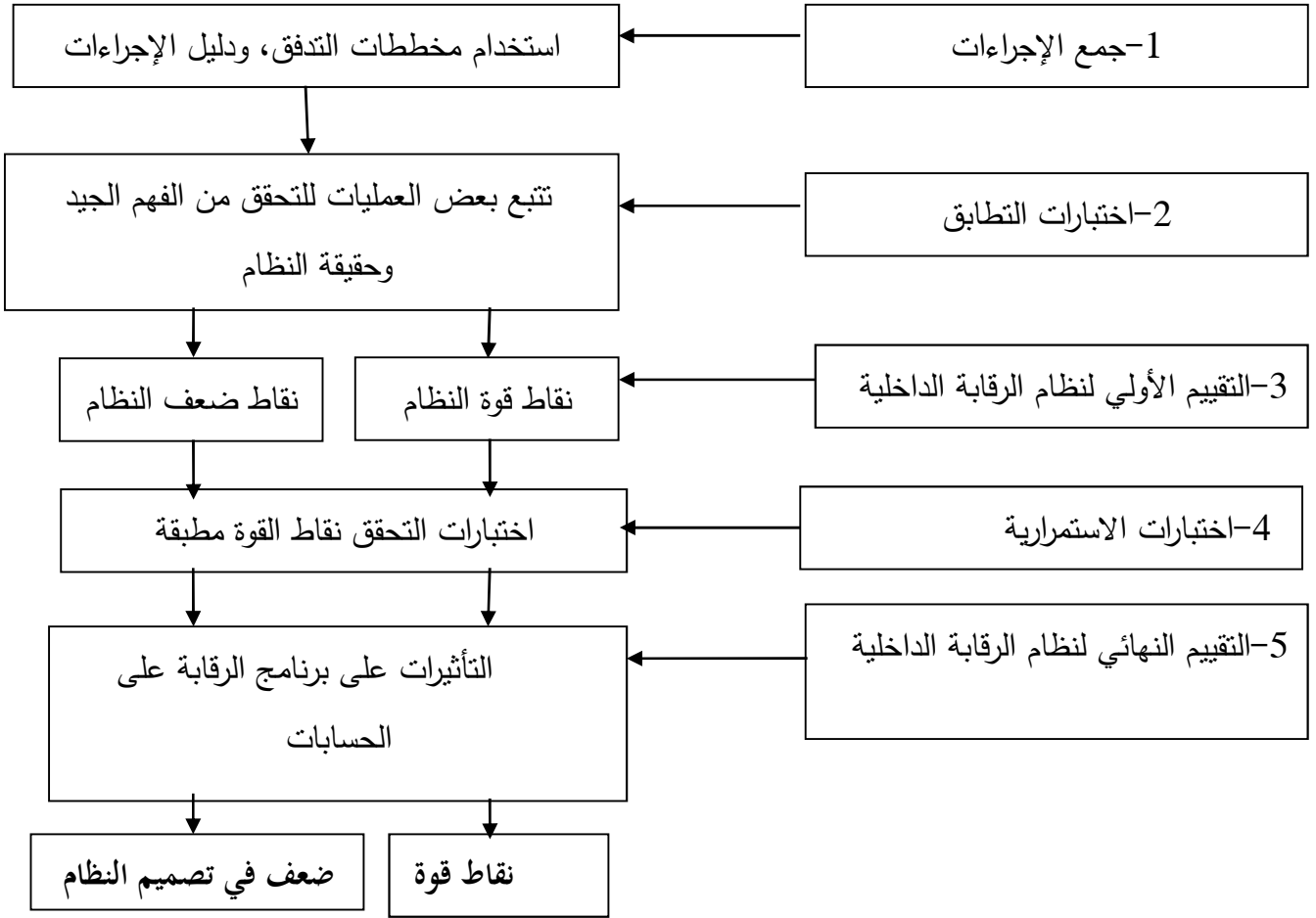
يمكن و في بعض الأحيان ، وخاصة في المؤسسات الصغيرة الحجم، أن يقوم المراجع بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بكل بند من بنود الميزانية و قائمة الدخل على حدى، ومثال ذلك تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لبنود الأصول الثابتة ثم الأصول المتداولة ثم الخصوم المتداولة و حقوق المالكين، بعدها يتم تقييم إجراءات الرقابة الداخلية لبنود المصروفات و من ثم الإيرادات⁴².

3. مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية ضمن خطوات أساسية كما في الشكل التالي:

-جازم هاشم الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق، دار الكتب الوطنية، 1، 2003، ط ، ص 239.

-جازم هاشم الألوسي، مرجع سبق، ص 240.



الشكل (04): مراحل تقييم الرقابة الداخلية.

المصدر: بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 74.

1- جمع الإجراءات:

تهدف هذه المرحلة إلى جمع كل ما يساعد المراجع الداخلي على تقييم الأنظمة والإجراءات والمناهج في المؤسسة، وتتعلق الإجراءات بتعليمات تنفيذ الأعمال، الوثائق المستخدمة، محتواها نشرها وحفظها، كذلك الترخيص والمصادقة، تسجيل ومعالجة المعلومات اللازمة لسير المؤسسة ومراقبتها، وتختلف الإجراءات المستخدمة بين كل قسم ووظيفة في المؤسسة، ويتطلب وصف الإجراءات عدة جلسات مع المسؤولين عن الوظيفة المدروسة.⁴³

⁴³ - بوتين محمد، المرجع السابق، ص 74.

2- إختبارات الفهم:

يقوم المراجع باختبار الإجراءات من بدايتها إلى نهايتها بهدف التأكد من تطابق وصف الإجراءات مع ما هو موجود في الواقع، ويتم ذلك عن طريق التأكد الشفهي، واختبار بعض العمليات وعمليا تتم هذه العملية في السنة الأولى بشكل يتزامن مع وصف النظام، وليس الهدف منها البحث عن الأخطاء، ولكن التأكد من تطابق النظام الموصوف مع واقع المؤسسة، ويقوم المراجع باختبار عدد محدود من العمليات، ويتبع دورتها بالصعود إلى أصلها ثم النزول إلى النتيجة التي تقدمها، ويقوم بفحص التطابق ومعالجة الوثائق مع ما هو مشار إليه على مخطط تدفق الوثائق.

يقدم إختبار التطابق ضمانا على صحة وصف النظام وفي حالة إكتشاف أخطاء يجب تصحيح الوصف، ويعاد هذا الإختبار كل سنة للتأكد من عدم تغيير النظام بالنسبة للسنة الماضية.⁴⁴

3- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:

انطلاقا من الخطوتين السابقتين يقوم المراجع بالقيام بتقييم أولي عن الرقابة الداخلية عن طريق استخراج مبدئيا نقاط القوة والضعف، وهي تتعلق بتصميم التنظيم الموجود في المؤسسة ولكنها لا تدرس التطبيق الجيد من طرف العمال، ويمكن استخدام عدة طرق للتقييم الأولي للإجراءات كقوائم الإستقصاء للرقابة الداخلية المغلقة، وتعتبر الإجابات السلبية عموما عن نقاط قوة الرقابة الداخلية دون توفر الوسائل اللازمة للتحقق منها، وعند الإنتهاء من مرحلة التقييم الأولي، يقوم المراجع بإعداد ورقة تقييم أهداف الإجراءات.⁴⁵

4- إختبارات الإستمرارية:

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا، أي مطبق في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة.

⁴⁴ - بوتين محمد، المرجع السابق، ص 75.

⁴⁵ - نفس المرجع السابق، ص 76.

تسمح هذه الإختبارات من التأكد بأن الإجراءات التي راقبها المراجع إجراءات مطبقة باستمرار ولا
يحتمل خلا.46

5-التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:

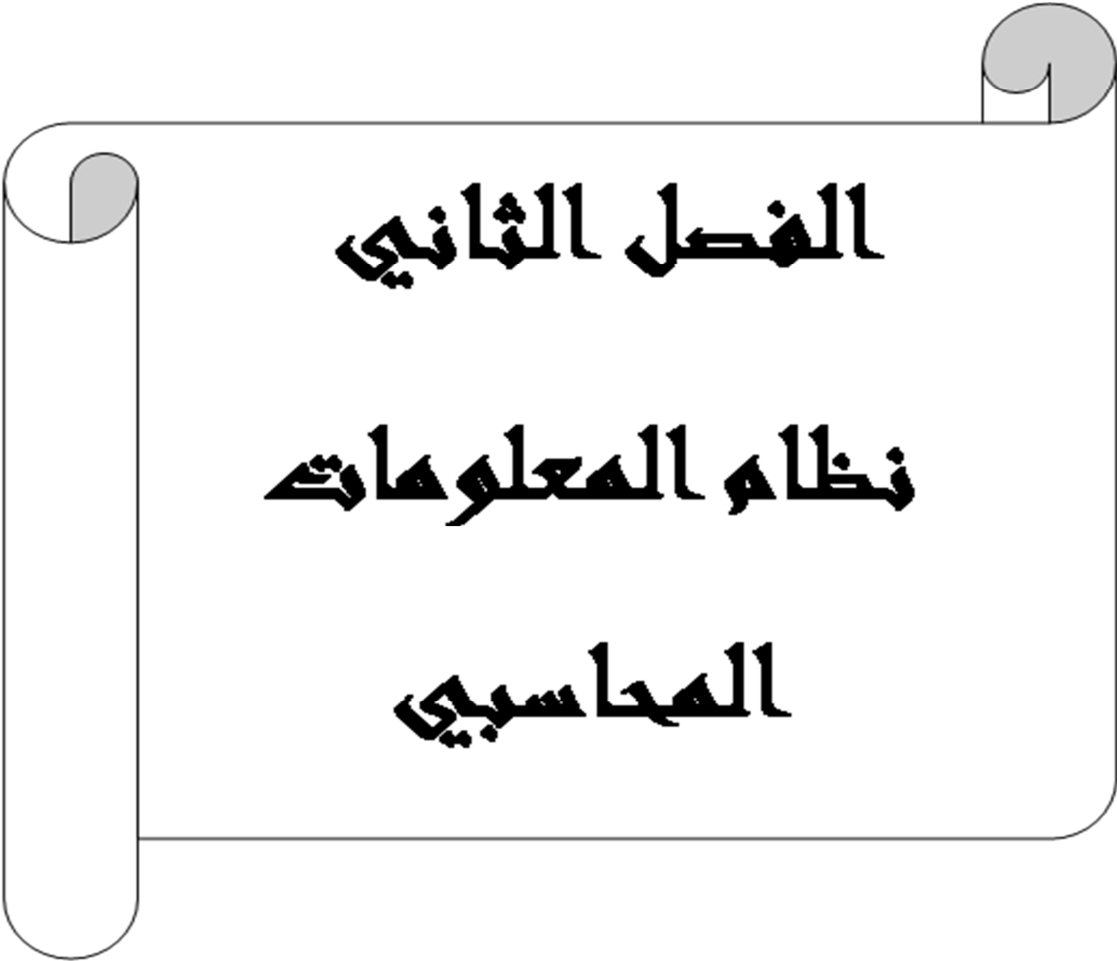
اعتمادا على اختبارات الاستمرارية السابقة، يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره
عند إكتشاف سوء أو عدم تطبيق نقاط القوة، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها المراجع
عند التقييم الأولي لذلك النظام، وتقديم حوصلة في وثيقة شاملة (وثيقة تحليلية) مبينا أثر ذلك على
المعلومات المالية مع تقديم توصيات قصد تحسين الإجراءات.47

46- نفس المرجع السابق، ص 77.

47 بوتين محمد، المرجع السابق، ص 77.

خلاصة:

على ضوء ماتقدم نستنتج أن الرقابة الداخلية تمثل حاجة ضرورية للحفاظ على أصول المؤسسة وتسجيل تحركاتها وذلك لتفعيل الأداء، والتأكد من صحة البيانات والسجلات المحاسبية والحرص على تطبيق التعليمات وتنفيذها طبقا لمبادئ المشروع و التنظيم المعمول به ووفقا لخطة المؤسسة. وبصفة عامة يعتمد نجاح نظام الرقابة الداخلية على مدى معرفة الأشخاص و الأفراد لقواعده، وعلى تحديد العلاقة بين النظم المحاسبية ونظم الرقابة السائد في المؤسسة.



الفصل الثاني
نظام المعلومات
المحاسبي

تمهيد:

لقد حدثت تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة في كل من الوظيفة المحاسبية و البيئة المحيطة بها و ذلك نتيجة التزايد على طلب المعلومات سواء من حيث الكم أو الكيف، بما يتماشى مع نمو و حجم التنظيمات و التطورات التكنولوجية في كل من التنظيمات و البيئة المحيطة بها.

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما تلعب دورها في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك اتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات .

ولقد استجابت الوظيفة المحاسبية لهذه التطورات و تفاعلت معها على أساس أن النظام المحاسبي يعتبر من أهم المصادر للحصول على المعلومات الكمية في المشروعات المختلفة بل انه يعتبر في كثير من الحالات أقدم نظم المعلومات و أكثرها تطورا ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي بدقة.

و من اجل تقديم صورة واضحة عن نظام المعلومات المحاسبي سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية، الأول نعرض فيه عموميات حول نظام المعلومات والثاني مفاهيم أساسية حول المحاسبة أما الثالث فسوف نعرض فيه ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات

نتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول النظام, عرض مفاهيم أساسية عن المعلومات و البيانات و المعرفة ثم نتناول نظام المعلومات بصفة عامة.

المطلب الأول: ماهية النظام

في المطلب الأول من هذا المبحث سوف نعرض النقاط التالية: تعريف النظام و عناصره, خصائص النظام و أنواعه.

1. تعريف النظام:

تعريف 01: يمكن تعريف النظام بشكل عام على انه " النظرة الشمولية لكل أنشطة المشروع لتحقيق التكامل بينها من خلال تداول المعلومات و التي تتكون بدورها من بيانات مختارة و منظمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات بغرض التخطيط و الأداء و الرقابة".⁴⁸

تعريف 02: كما يمكن تعريفه على انه "مجموعة من العناصر الملموسة و غير الملموسة مثل مجموعة المبادئ و الإجراءات, التي تعمل بشكل متوازن في ظل شبكة من الاتصالات التي تساعد على انسياب المعلومات, لضمان تحديد السلوك الذي يجب أن يسلكه النظام كي يحقق الهدف أو مجموعة الأهداف المنشودة منه"⁴⁹.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن النظام هو شبكة من الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بغرض أداء نشاط معين.

2. العناصر الأساسية للنظام: هناك أربعة عناصر في النظام هي:⁵⁰

أ. المدخلات: وهي ما ينصب عليه نشاط النظام وعملياته، وقد تكون هذه المدخلات عبارة عن مادة أو بيانات أو الاثنان معاً، وتأتي من مصادر مختلفة ومتنوعة من البيئة المحيطة

الطبعة، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)، الدكتور صلاح الدين عبد المنعم مبارك⁴⁸ 11 ص 2012 الأولى

29 ص 1997 حجر عبد الملك، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى دار الفكر المعاصر صنعاء⁴⁹

محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،⁵⁰ 200520، ص

بالنظام، أو قد تكون مخرجات لنفس النظام عندما تستخدم كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية.

ب. **عمليات المعالجة:** وهي عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة، وتشمل هذه العملية التجميع، الترتيب، التصنيف، التحديث، التخزين، الاسترجاع.

ت. **المخرجات:** هي التي تطرح في البيئة المحيطة أو تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه.

ث. **التغذية العكسية:** لأجل تحقيق الإنتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها، لا بد من وجود عنصر التغذية العكسية الذي يتولى مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المخططة والمحددة مسبقاً لإجراء التعديلات اللازمة في المدخلات أو العمليات المعالجة أو إعادة النظر في المخرجات المخطط لها.

3. خصائص النظام:

يتصف النظام بمجموعة من الخصائص أهمها:⁵¹

- **هدف النظام:** يعد تحديد الهدف الذي يسعى النظام إلى تحقيقه نقطة البداية في تصميم أي نظام ونواجهه في تعاملنا مع النظم إحدى حالتين: وجود نظام قائم بالفعل يجب أن نتعامل معه أو إنشاء نظام جديد. في كلتا الحالتين فإن نقطة البدء يجب أن تتمثل في تحديد هدف (أو أهداف) النظام. فلا بد أن يكون للنظام هدف وإلا فقد مبرر وجوده. و بعد تحديد الهدف أو الأهداف العامة للنظام، يمكن أن نحدد الأهداف الفرعية لكل عنصر من العناصر المكونة للنظام والتي ينبغي أن تعمل معا ويتناسق تام ليحقق كل عنصر هدفه الذي يسهم في تحقيق الهدف العام للنظام.

- **شمولية النظام:** يمكن تكوين عناصر النظام وتجميعها بطرق مختلفة ومتعددة لتحقيق هدف النظام، ولا بد لأي طريقة من هذه الطرق أن تؤدي إلى وجود مؤسسة شاملة تعمل من أجل الوصول إلى الهدف النهائي. وهذه المؤسسة تكون بطبيعتها أكثر تعقيدا من العناصر المنفردة. غير أن مفهوم الشمولية هنا يعني على وجه التحديد أن هذه الوحدة الشاملة يمكن أن تتجز من الأعمال أكثر من مجموع مانتجزه العناصر الأجزاء (منفردة). أي أن النظام

2.9 ص 1998 سمو غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، اليازوري للنشر، عمان، الأردن،⁵¹

بطبيعته يتصف بالشمولية ويمكن أن يحقق الهدف من وجوده، بينما العناصر المكونة للنظام لا تستطيع تحقيق هذا الهدف إذا عمل كل عنصر منفصلا عن العناصر الأخرى.

- **استرجاع النتائج (التغذية المرتدة أو التغذية العكسية):** يقتضي ضبط عمل النظام وجود الرقابة والتوجيه المستمرين لآلية التشغيل، وتعرف هذه العملية اصطلاحا باسترجاع النتائج أو بالتغذية العكسية والتي تعني استرجاع المعلومات عن نتائج عمل النظام وتغذية النظام بها لترشيد آلية التشغيل.

ويمكن أن تتم هذه العملية بمقارنة المخرجات بمعايير أداء محددة مسبقا، ثم تغذية النظام بنتائج هذه المقارنة.

وتهدف هذه العملية الرقابية والترشيديّة إلى هدفين : أولهما الحفاظ على مستوى أداء النظام في حدود معينة مع تخفيض انحرافات الأداء، والآخر دفع النظام لتحسين الأداء وتنفيذ العمل بطريقة معدلة تؤدي إلى التجاوز الإيجابي للمعايير المحددة مسبقا. وعادة لا يمكن القضاء تماما على الانحرافات في أداء النظام، لعدم إمكانية ضبط جميع عناصره.

- **مستويات النظام:** يحتوي كل نظام عادة على عدد من النظم الفرعية، كما أن النظام نفسه محتوي في نظام أكبر منه. ونشير عادة إلى نظام معين ليكون موضوع الدراسة أو التحليل، ونتخذ نقطة البداية في التحليل، ثم نحدد النظم الفرعية بداخله، ونحدد النظام الأكبر الذي يتضمن النظام موضوع الدراسة. ولكل نظام بيئة محيطة به يجب التميز بينها وبين بيئة النظام الأكبر. فبيئة النظام تساوي النظام الأكبر ناقصا النظام نفسه. أما بيئة النظام الأكبر فهي التي تحيط به، ولقد وجدنا أن مخرجات نظام ما تكون غالبا مدخلات نظام آخر. وانتقال مخرجات نظام ما عبر الحدود لتصبح مدخلات نظام آخر يعبر عنه بالعلاقة البيئية.

- **حدود النظام وبيئته:** تتمثل حدود النظام في خطوط افتراضية تبيّن المكونات التي يحتويها النظام، وتفصلها عن الأشياء التي لا تعد جزءا من النظام. وتفصل الحدود النظام عن بيئته. ويمكن أن ننظر إلى البيئة بوصفها نظاما آخر. وتقرير الحدود ليس بالأمر المباشر الذي يتم بطريقة بسيطة تؤدي إلى تعريف المكونات بطريقة قاطعة، ولكنه يتم في ضوء متغيرين أساسيين هما: طبيعة النظام، والغرض من تحليله.

4. أنواع النظم:

لقد تعددت المعايير والأسس المستخدمة في تصنيف النظام، وفيما يلي عرضاً لأنواع النظم اعتماداً على خصائصها ومجالات وجودها.⁵²

❖ النظم المفاهيمية والنظم المادية:

النظم المفاهيمية تتكون أجزاؤها من مفاهيم مجردة تهدف إلى تفسير الظواهر التي تحيط بعالمنا سواء كانت تلك الظواهر طبيعية أو اجتماعية . وتعد النظريات خير مثال على ذلك النوع من النظم، فعلى سبيل المثال النظرية النسبية لأينشتاين لتفسير ظاهرة الضوء في الأثر. أما النظم المادية فهي نظم ملموسة لها مكونات من أشياء أو أفراد أو خليط منها، وعادة ما تكون النظم المادية مبنية على نظم مفاهيمية. فمثلاً ظهور القنبلة الذرية إلى حيز الوجود اعتمد على نسبية الكتلة التي قدمتها النظرية النسبية لأينشتاين.

❖ النظم المفتوحة والنظم المغلقة:

النظام المفتوح هو الذي يتفاعل مع بيئة بحيث يؤثر فيها ويتأثر بها والجدير بالملاحظة أن كل مناقشتنا كانت تتعلق بالنظم المفتوحة، وتعتبر النظم البيولوجية والمنظمات ونظم المعلومات من أمثلة النظم المفتوحة. أما النظم المغلقة فهي عبارة عن نظم لا تتأثر بالبيئة ولا تؤثر فيها، أي يمكن القول أنها بالبيئة. والنظم المغلقة توفر مدخلاتها ذاتياً كما أنها تستخدم مخرجاتها أي أنها في حالة سكون. والملاحظ في الظواهر المحيطة بنا أنه لا يوجد ما يسمى بالنظم المغلقة.

وإنما يمكن تصميم نظام مغلق كما يحدث في التجارب الفيزيائية حيث يقوم الباحث بعزل النظام عن البيئة، أيضاً تعتبر التنظيمات البيروقراطية مثلاً لنظام مغلق.

❖ النظم الطبيعية والنظم الفيزيائية:

تعرف النظم الطبيعية بأنها تلك النظم التي أوجدها الخالق عز وجل وبالتالي لم يتدخل الإنسان في نشاتها وتحديد القوانين التي تنظم عمل أجزائها. مثال ذلك الإنسان والنباتات والمجموعة الشمسية.

أما النظم الاصطناعية فهي تلك النظم التي قام الإنسان بصنعها لخدمته.

وتعد النظم الإجتماعية والسياسية والاقتصادية والصناعية وغيرها مثال لتلك النظم الاصطناعية

9.2 أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ص 52

❖ النظم الاجتماعية والنظم الفنية - الاجتماعية:

يشير مفهوم النظم الاجتماعية إلى مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنظام، سواء كانت أشخاصاً أو جماعات. لذلك تعتبر الأسرة والنقابة والقوة البشرية في منظمة ما وهيئة الأمم المتحدة أمثلة على نظم اجتماعية تتميز في الحجم وتختلف من حيث تعدد الوظائف أو اقتصارها على وظيفة واحدة وذلك حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه.

أما النظم الفنية فيقصد بها النظم التي تعمل دون تدخل من العنصر البشري سواء من حيث توفير المدخلات أو الأنشطة أو عمليات الضبط والصيانة للنظام. وتعد الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض مثال لتلك النظم الفنية.

في حالة ما إذا كان نظام معين يجمع بين النظم الفنية والنظم الاجتماعية فإننا نكون بصدد نظام فني - اجتماعي، هذا النظام يتخذ من التفاعل بين الجوانب الفنية والجوانب الاجتماعية في النظم أساساً لتحقيق أهدافه. فالنظام الإنتاجي على سبيل المثال يتضمن نظاماً تكنولوجياً (فنياً) أي الآلات والمعدات والعمليات، وأيضاً نظاماً اجتماعياً يربط بين الذين ينفذون المهام الضرورية لهذا النظام.

❖ النظم الدائمة والنظم المؤقتة:

طالما أن النظم تميل إلى الفناء، لذلك فإن مفهوم النظم الدائمة هو مفهوم نسبي، فالنظم التي تستمر لفترة زمنية أطول من أعمار مستخدميها يمكن أن نطلق عليها نظم دائمة على الرغم من التغيرات التي تحدث في تلك النظم مثلاً ذلك النظام السياسي في مصر منذ قيام الثورة. أما النظم المؤقتة فهي التي تنشأ لتحقيق هدف معين خلال فترة معينة ينتهي بعدها النظام مثال ذلك شركة المحاسبة.

المطلب الثاني: عرض مفاهيم أساسية عن المعلومات و البيانات و المعرفة

في المطلب الثاني من هذا المبحث سوف نعرض النقاط التالية: عموميات حول المعلومات، عموميات حول البيانات، عموميات حول المعرفة، العلاقة بين المعلومات و البيانات و المعرفة.

أولاً: عموميات حول المعلومات:

سوف نتعرض إلى المعلومات بصفة عامة ثم نتطرق إلى المعلومة المحاسبية التي تهتمنا أكثر وتثري موضوع بحثنا أكثر من غيرها و ذلك من خلال النقاط التالية: تعريف المعلومات و مصادرها، أهم تصنيفات المعلومات، ثم إلى خصائص المعلومات المحاسبية و أهميتها.

1. تعريف المعلومات:

تعريف 01: يمكن تعريف المعلومات على أنها: "بيانات تمت معالجتها و تشكيلها لتعبر عن أحداث و وقائع اقتصادية مما يؤكد على أنها تعمل على زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة"⁵³.

تعريف 02: كما يمكن تعريفها على أنها: "صورة للأهداف المرسومة من قبل والنتائج حيث تمثلها، وهي تخفف من حالة عدم التأكد، وقيمتها تكمن في تأثيرها على القرارات والمشاريع"⁵⁴.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن المعلومات تعبر عن مجموع البيانات والمعطيات التي تمت معالجتها وتحليلها باستعمال أسلوب معين.

2. مصادر المعلومات:⁵⁵

هي جميع الأوعية أو الوسائل أو القنوات التي يمكن عن طريقها نقل المعلومات إلى المستفيدين منها، ويعني هذا في مجال علم المكتبات والمعلومات كل ما يمكن جمعه وحفظه وتنظيمه واسترجاعه بغرض تقديمه إلى المستفيدين من خدمات المكتبات ومراكز المعلومات، و يمكن تقسيمها إلى:

1) المصادر الوثائقية: هي كل مخطوط أو مطبوع أو مصور على وعاء من أوعية المعلومات و يمكن تقسيمها إلى:

✓ **مصادر أولية:** وهي الوثائق والمطبوعات التي تشتمل أساساً على المعلومات الجديدة أو التصورات أو التفسيرات الجديدة (وهي إضافة حقيقية جديدة لحصيلة المعرفة البشرية) مثل الرسائل الجامعية ومقالات الدوريات المتخصصة وتقارير البحوث وأعمال المؤتمرات والمطبوعات الرسمية وبراءات الاختراع والمواصفات القياسية.

✓ **مصادر ثانوية:** وهي مصادر تعتمد في معلوماتها ومادتها أساساً على الأوعية والمصادر الأولية، حيث يتم ترتيب هذه المعلومات وفقاً لخطط معينة لتحقيق أهداف علمية معينة مثل الكتب الدراسية والكتب أحادية الموضوع والمعاجم اللغوية والدوريات العامة ودوائر المعارف والأطالس.

⁵³ الدهراوي ، كمال الدين ، تطوير نظم المعلومات الحاسوبية ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،

1987ص1.

⁵⁴ عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان ، الأردن، 1998، ص188.

⁵⁵ <http://alyaseer.net/>

✓ **مصادر درجة ثالثة:** و هي مصادر تعيد ترتيب وتنظيم معلومات المصادر الأولية والثانوية، وتحليلها بالشكل الذي يسهل إفادة الباحثين منها، وتقتصر أمامهم الطريق للوصول السريع إلى المعلومات التي يحتاجونها مثل الببليوغرافيات والكشافات والأدلة الخاصة بالكتب.

(2) **المصادر الغير الوثائقية:** هي كل وعاء لا يكون مخزن على أي نوع من أنواع أوعية المعلومات وإنما يستمد مشافهة من مصادره و تنقسم إلى:

✓ **مصادر رسمية:** وتشمل المعلومات الإرشادية والاستشارية والإعلامية التي يحصل عليها الفرد من المصالح الحكومية أو مراكز البحوث أو الجامعات والمعاهد.

✓ **مصادر غير رسمية:** وتشمل المعلومات الشفهية التي يحصل عليها الفرد نتيجة تحاوره مع الأشخاص المحيطين به مثل اللقاءات الجانبية بالمؤتمرات والندوات ومحادثات الزملاء.

3. أهم تصنيفات المعلومات:

تصنف المعلومات حسب عدة معايير نذكر منها:⁵⁶

☒ **حسب درجة الرسمية:** هناك معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية، فالمعلومات الرسمية هي كل المعلومات التي تخزنها وتقدمها نظم المعلومات داخل المؤسسة أما غير الرسمية فهي التي تأتي من خارج نظم المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

☒ **حسب مصدر المعلومات:** هناك مصدرين إما داخلية أو خارجية، فالمتعلقة بعمليات المؤسسة تعد معلومات داخلية أما المتعلقة بالبيئة فهي معلومات خارجية.

☒ **حسب درجة التغيير:** هناك معلومات ثابتة ومعلومات متغيرة.

☒ **حسب المستويات الهرمية للمؤسسة:** يمكن التمييز بين ثلاث أنواع:⁵⁷

◆ **المعلومات التشغيلية** وتشمل كل المعلومات المرتبطة بالوظائف الاعتيادية والروتينية للمؤسسة ، فبدونها لا يمكن لهذه الوظائف أن تتجزأ أو تراقب ومثال ذلك المعلومات المحاسبية وهذه الأخيرة تهم موضوع بحثنا أكثر فسننترق إليها لاحقاً بدقة.

⁵⁶ النعاس صديقي، أهمية نظم المعلومات في تدعيم الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، قسم العلوم

التجارية، جامعة البليدة، الجزائر، جوان 2005، ص 19.

⁵⁷ كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

♦ معلومات التسيير وهي كل المعلومات التي تؤثر على سلوك الأفراد داخل المؤسسة لجعله يتوافق وأهدافها بشكل يضمن الاتصال والتنسيق بين مختلف أقسامها مثلا المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمي.

4. خصائص المعلومات المحاسبية :

للمعلومات المحاسبية عدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:⁵⁸

(1) ملائمة المعلومات

أي أن تكون المعلومات قادرة على التأثير في القرارات التي يتخذها المستخدمون منها، بحيث تساعدهم على تقييم الأحداث التي حصلت في الماضي أو تساعدهم على تكوين تنبؤات عن المستقبل.

(2) الثقة

أي أن تعبر المعلومات عن المشكلة أو الظاهرة أو الموضوع المطلوب، وأن تكون المعلومات موضوعية، و غير متحيزة و حيادية، و دقيقة و مكتملة و غير مزيفة.

(3) القابلية للمقارنة

أي أن يكون مستخدم المعلومات قادرا على الاستفادة من المعلومات المحاسبية في عمليات المقارنة ما بين نتائج السنوات المختلفة و كذلك ما بين المنشآت المختلفة.

(4) القابلية للفهم

أي أن تكون مفهومة و مكتوبة بلغة واضحة لمستخدمي هذه المعلومات.

(5) المرونة

أي أن تكون موائمة و ملائمة للمعلومات المنبثقة من نظم المعلومات لأكثر من طرف من منفذي القرارات.

⁵⁸ ريجان، محمد، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1994، ص49.

5. أهمية المعلومات المحاسبية :

يمكن إجمال أهمية المعلومات المحاسبية بما يلي:⁵⁹

- أنها تقاس بشكل أساسي بوحدة النقد، و تتميز وحدة القياس بأفضلية على غيرها من وحدات القياس الكمي.
- أنها تتصف بدرجة اكبر من الدقة من غيرها من المعلومات الأخرى، و يرجع ذلك إلى ما يحتويه النظام المحاسبي من ضوابط و معايير للرقابة الداخلية.
- أنها تتغلغل في كافة النظم الأخرى الإدارية و الإنتاجية و التسويقية.
- أنها تتمتع بمستوى من المنطق قد لا يتوافر في غيرها و تستمد هذا المنطق مما تقوم عليه النظرية المحاسبية.
- أنها تمتاز بدرجة من النظامية و الترتيب و تتمثل هذه الميزة بنظامية السجلات و النماذج المحاسبية.
- أنها تصف مخرجات النظام المحاسبي(المعلومات المحاسبية)غالباً بالدورية المتزامنة مع الحاجة إليها.

ثانياً: عموميات حول البيانات

فيما يلي نتناول تعريف البيانات و أنواعها، مصادرها و كذا خطوات معالجتها وتحويلها إلى معلومات.

1. تعريف البيانات:

تعريف 01: البيانات يمكن أن تكون حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو كلمات أو خليط منها جميعاً أو بعض منها، بعض الجمل الناقصة غير منظمة ليس لها دلالات أو معنى محدد ولا يمكن اعتمادها فقط لفهم شيء ما أو إعماده إلا بعد استكمال المعنى.⁶⁰

تعريف 02: البيانات تمثل مجموعة من الحقائق والأفكار والمشاهدات أو الملاحظات، وتكون في صورة أعداد أو رموز خاصة، وهي تصف فكرة أو موضوعاً أو حدثاً أو هدفاً أو أي حقائق أخرى⁶¹

⁵⁹ الحسون عادل القيسي خالد، النظم المحاسبية، الجزء الأول الطبعة الأولى دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1991ص36.
⁶⁰ إيمان فاضل السامرائي، يسري أحمد أبو عجمية، قواعد البيانات ونظم المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005م، ص 17.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن البيانات هي كل الحقائق والوقائع عن حوادث (اقتصادية، سياسية...) و التي تكون في شكل أعداد أو أشكال دون معالجة أي قد تكون متكررة غير دقيقة.

2. أنواع البيانات:

يمكن تقسيم البيانات إلى:⁶²

(1) **البيانات الأولية:** هي البيانات التي تجمع خصيصا لغرض اتخاذ القرار، والتي غالبا ما تستهلك وقتا طويلا وجهودا بشرية كبيرة وتكاليف باهظة للحصول عليها، إلى جانب عدم قابليتها للتعميم، وبالتالي فهي محدودة الفائدة ومقصورة على الغرض الذي جمعت من أجله فقط.

(2) **البيانات الكمية:** وهي بيانات رياضية وإحصائية تبرز علاقات محددة بين عدد من العوامل أو المتغيرات وتتميز بالدقة والثقة.

(3) **البيانات النوعية:** وهي تتضمن أحكاما أو تقديرات غير محددة بأرقام، لهذا فهي أقل دقة وثقة من سابقتها لأنها تتضمن التحيز ونقص الموضوعية.

(4) **آراء الخبراء والمستشارين:** تتضمن الاقتراحات والتوصيات والاستشارية التي يقدمها هؤلاء لمتخذ القرار حول إيجاد حلول للمشكلة محل القرار، والتي تساهم إلى حد بعيد في إلقاء الضوء على المشكلة من خلال تحديد الحقائق المتعلقة بها وربطها ببعضها وبيان ضرورتها تمهيدا للوصول إلى البديل الذي يحقق الهدف.

3. مصادر البيانات:

تتعدد مصادر البيانات ويمكن تصنيفها على النحو التالي:⁶³

- ✓ بيانات صادرة عن نظم إدارية ومؤسسات أخرى محلية عالمية.
- ✓ بيانات صادرة عن الأفراد والجماعات التي تعایشهم إدارة المؤسسة.
- ✓ بيانات صادرة عن نظم في المجتمع لها سلطة التشريع والتصريح أو التقييد كالحكومة.

⁶¹ محمد السعيد خشبية، موسوعة المعلومات والتكنولوجيا، نظم المعلومات، المفاهيم والتحليل والتصميم، مطابع

الوليد، دون طبعة، عمان، الأردن، 1996م، ص 55.

⁶² النعاس صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁶³ النعاس صديقي، مرجع سبق ذكره، 15.

إضافة إلى هذه المصادر الخارجية فإن المؤسسة ذاتها تنتج أشكالاً متنوعة من البيانات بحكم نشاطها الذاتي وأوضاعها الداخلية قد تكون مصادر البيانات وثائقية أي مدونة أو مسجلة بشكل من الأشكال كما قد تكون شفوية.

4. خطوات معالجة وتحويل البيانات إلى معلومات:

تتضمن هذه المعالجة العديد من الخطوات:⁶⁴

1. جمع البيانات ومراجعتها.
2. التصنيف أي وضع البيانات في شكل ذي دلالة في القطاعات معينة أو مجموعات متجانسة.
3. الفرز أي ترتيب البيانات على أساس معين والترتيب يتم بشكل تصاعدي أو تنازلي.
4. التلخيص والعمليات الحسابية والمنطقية أي دمج عناصر البيانات في شكل يكون أكثر فهماً وسهولة.
5. التخزين أي وضع المعلومات المتحصل عليها في وسيلة معينة مثل المستندات.

ثالثاً: عموميات حول المعرفة

نظراً لارتباط هذا المصطلح بكل من المعلومات و البيانات فيجب تقديم لمحة حول هذا المصطلح باختصار.

1. تعريف المعرفة:

"تتمثل المعرفة في الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والتجارب والدراسات الطويلة في مجال معين، ومن الطبيعي أنه عند تجميع هذا الرصيد يختفي كثيراً من التفاصيل والإيماءات وتتصاعد درجة التجربة والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة"⁶⁵.

وبالتالي فإن المعلومات تعتبر وسيلة لاكتساب المعرفة ضمن عدة وسائل أخرى مثل الحدس والتخمين والممارسة الفعلية.

⁶⁴ - النعاس صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

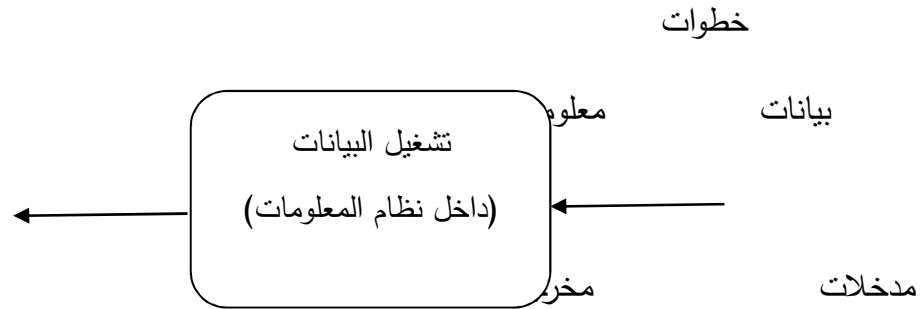
⁶⁵ محمود محمود السباعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة مصر 2010، ص 88.

رابعاً: العلاقة بين المعلومات و البيانات و المعرفة

عادة ما تستخدم هذه المصطلحات كمفردات لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلافات الشديدة، فيما يلي سوف نتعرض إلى العلاقة بين كل واحد منهن على حدا.

العلاقة بين البيانات والمعلومات:

تعد البيانات المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، أي البيانات تمثل مدخلات تتم معالجتها للحصول على المعلومات اللازمة، ويوضح الشكل الآتي هذه الفكرة:



الشكل رقم (05): المعلومات ناتجة من البيانات.

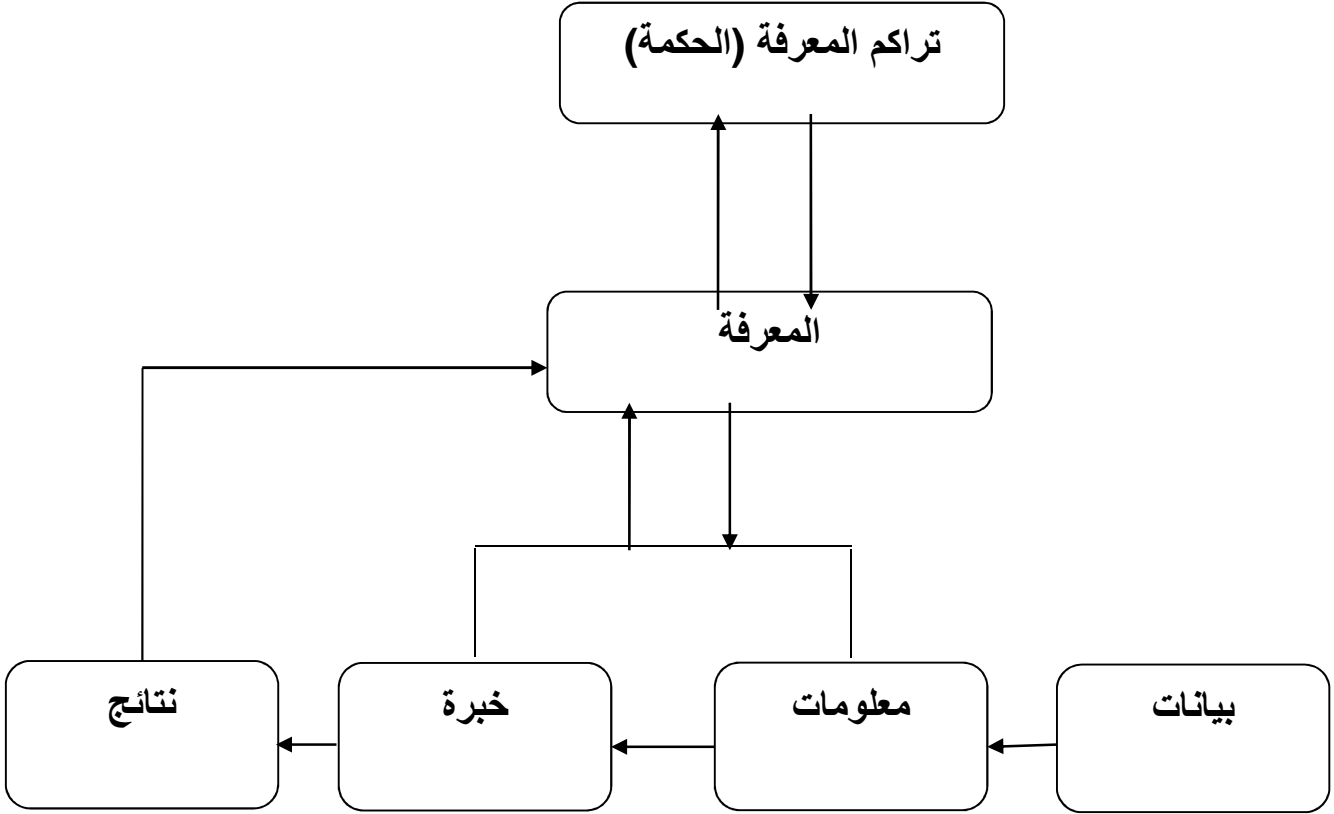
المصدر: ناصر نور الدين عبد اللطيف، "نظم المعلومات المحاسبية. مدخل تحليل وتصميم النظم"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011 ص 55.

العلاقة بين المعلومات والمعرفة:

"المعرفة تفترض زيادة في المعلومة، برهان يسمح للفرد بالقيام بعمليات جمع، وتقاطع وهي تركز على مخطط تفسيري يتكون من مفاهيم وعلاقات توجه عملية البحث، التحليل واستعمال المعلومات في غالب الأحيان بهدف اتخاذ القرارات اتخاذ القرار."⁶⁶

والشكل التالي يوضح العلاقة بين المعلومات والمعرفة:

⁶⁶ سليم إبراهيم الحسني، نظم المعلومات الإدارية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 39.



الشكل رقم (06): العلاقة بين المعلمات و المعرفة.

المصدر: فايز جمعة صالح النجار، "نظم المعلومات الإدارية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص15 .

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات

في المطلب الثالث من هذا المبحث سوف نعرض النقاط التالية: تعريف نظام المعلومات و خصائصه، أنواع نظم المعلومات و وظائفها، أهمية نظم المعلومات.

1. تعريف نظام المعلومات:

تعريف 01: يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه: "عملية تشغيل و تحليل لمد المديرين بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل المنظمة على ان تكون هذه المعلومات ملائمة من حيث النوعية و التوقيت و التكلفة"⁶⁷.

تعريف 02: كما يمكن تعريفه على انه: "مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم"⁶⁸

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن نظام المعلومات هو نظام فرعي من المؤسسة يتكون من مجموعة من الأفراد، المعدات، والإجراءات المنظمة والمصممة لجمع وتخزين ومعالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات بالشكل المناسب، لمساعدة متخذ القرار م اتخاذ القرار الرشيد في الوقت المناسب.

2. خصائص نظم المعلومات :

يمكن إجمال خصائص نظم المعلومات فيما يلي:⁶⁹

- أن يكن النظام مقبولاً لدى العاملين بالمنشأة و تتوفر فيه درجة معقولة من الإقناع بأهميته و بفائدته لهم و للمنشأة.
- أن يصمم النظام بحيث يخدم الوظائف و النشاطات التي تقوم بها المنشأة , و تظهر أهمية ذلك في وظيفتي التخطيط و الرقابة, بحيث يؤدي إلى زيادة التنسيق بين الوحدات التنظيمية المختلفة .
- أن يكون النظام بسيطاً , و يتضح فيه تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم .

⁶⁷ أيوب , نادية, نظم المعلومات و اتخاذ القرار الإداري , مجلة جامعة دمشق , العدد 11 , دمشق 1988ص25.

⁶⁸ عبد العالي أحمد رجب، المعاصرة في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1992، ص

⁶⁹ صبان، سمير، جمعة، إسماعيل، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1993ص33.

- أن تتوفر في النظام القدرة على الوفاء باحتياجات متخذ القرارات من المعلومات الحديثة و أن يكون مرتبطا بنظام الرقابة الداخلية.

3. أنواع نظم المعلومات :

تصنف نظم المعلومات حسب عدة مستويات وذلك كما يلي:

أ- تصنيف نظم المعلومات حسب المستوى التنظيمي: يمكن تصنيف نظم المعلومات إلى:⁷⁰

- **نظم المستوى التشغيلي:** وهي تساعد الإطارات التشغيلية على تأكيد متابعة النشاطات والمعاملات الخاصة بالمؤسسة، كالمبيعات، المخزونات ، الأجر... هدفها الأساسي هو الإجابة على الأسئلة الروتينية ومتابعة تدفق المعاملات داخل المؤسسة.
- **نظم المستوى المعرفي:** تدعيم عمال المعرفة والبيانات في المؤسسة، هدفها هو مساعدة المؤسسة على اكتشاف معارف جديدة في التنظيمات والاندماجات داخل المؤسسة.
- **نظم المستوى الإداري:** صممت لدعم الإطارات الوسطى في تنفيذ نشاطات المتابعة، المراقبة، اتخاذ القرارات والإدارة. وهي تدعم القرارات غير الروتينية، وهي تستهدف قرارات نصف مهيكلة نظرا لأن احتياجات المعلومات ليست واضحة دائما.
- **نظم المستوى الإستراتيجي:** تساعد الإدارات العليا على تحليل أسئلة القرار الاستراتيجي وتكريس التفاعل بين المؤسسة ومحيطها الخارجي على المدى البعيد، ومن أهم أهدافه إحداث توازن بين تغيرات البيئة الخارجية والقدرات الحالية للمؤسسة، مثال: هي مستويات التشغيل في 5 سنوات؟....

ب- تصنيف نظم المعلومات حسب تعاملها مع المستويات التنظيمية: إن المستويات التنظيمية الأربعة المذكورة تحصل على الخدمات المعلوماتية عادة من خلال ستة أنواع من نظم المعلومات وهي:⁷¹

- **نظم معالجة المعاملات:** والتي تخصص في التعامل مع مجالات عدة من المؤسسة، مثل متابعة الطلبات ومعالجتها، ومتابعة ما يتعلق بالأجر... وكلها تخدم مستوى العمليات

⁷⁰ kenneth C.L audon, jane P.landon, **les systèmes d'information de gestion**, organisation et réseaux stratégiques, peorson Education , village mondial, Paris, 2001, P48-49.

⁷¹ عامر إبراهيم قنديلجي، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، دار غريب، الطبعة الثانية ، بدون مكان نشر، 1995، ص 63-64.

والتعاملات التجارية في المؤسسة التي تتابع سياسة العمل اليومي الروتيني للتعاملات التي هي ضرورية لأداء أعمال المؤسسة.

- **نظم المكتب:** وهي تتعلق بوظائف المعالجة المحسوبة للكلمات والنشر المكتبي، وتصوير الوثائق التي تعتمد عليها أعمال وإجراءات المؤسسة، وكذلك تأمين التقويمات الزمنية المطلوبة.
- **نظم العمل المعرفي:** وتتعلق وظائفها بالمحطات الهندسية ومعالجتها البيانات ومحطات الرسومات والمحطات الإدارية، وتصوير الوثائق.
- **نظم دعم القرار:** والمتعلقة أعمالها بتحليل مبيعات الإقليم الذي تقدم خدماتها ومنتجاتها له وكذلك جدول الإنتاج، وتحليل التكاليف والأسعار والأرباح.
- **نظم المعلومات الإدارية:** مثل التحليل الإقليمي للمبيعات، وتحليل التكاليف، والموازنة السنوية، وإعادة توزيع التحليل، والتي هي تخدم نظم دعم القرار ونظم المعلومات الإدارية.
- **نظم الدعم التنفيذي:** ومن الأمثلة على ذلك نظم دعم الإدارات العليا التي تخدم المستوى الاستراتيجي تنبؤات، اتجاهات المبيعات، تطوير خطة العمليات، تنبؤات الموازنة.

ت - تصنيف نظم المعلومات حسب الوظائف: يمكن تصنيف نظم المعلومات كما يلي:⁷²

- **نظم معلومات الإنتاج:** ويختص بالمعلومات المتعلقة بالتدقيق المادي للسلع أو السلع والخدمات وتغطي هذه البيانات أنشطة معينة مثل: تخطيط ومراقبة الإنتاج، ورقابة وإدارة المخزون السلعي، والشراء والتوزيع والنقل.
- **نظم المعلومات المالية:** وهو ما يسمى النظام المحاسبي عند البعض، ويعتبر كأهم مصدر للبيانات في المؤسسات المختلفة، ويعتبر أقدم نظم المعلومات وأكثرها تطوراً، وهو يوفر قدراً كبيراً من المعلومات حول التكاليف التي تستخدم في اتخاذ القرارات (سنتطرق له فيما بعد بأكثر تفصيلاً).
- **نظم المعلومات التسويقية:** يؤدي نظام المعلومات التسويقية إلى انجاز العديد من المجالات الأساسية للوظيفة التسويقية وهي : التخطيط والتنبؤ بالمبيعات، بحوث التسويق، الإعلان،

⁷² عبد الناصر حبوشي، فعالية نظم تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر المستفيد في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة البلدة، الجزائر، أكتوبر، 2011، ص 50.

معلومات التشغيل، والرقابة المطلوبة لإدارة الوظيفة التسويقية، مثل: تقارير البيع، وتقارير تكلفة التوزيع.

• **نظم المعلومات للموارد البشرية:** تتعلق بالمعلومات عن العاملين بالمؤسسة والإحتياجات المستقبلية من العمال وتوفير البيانات اللازمة للحصول على العمالة، وللتدريب ولمكافأة القوى العاملة.

4. وظائف نظم المعلومات:

إن وظائف نظام المعلومات متنوعة ومتعددة وتتفاعل أهميتها من وظيفة لأخرى وكل هذه الوظائف أساسها المعلومات، فهي تتلخص في تجميع المعلومات ثم معالجتها وتخزينها وبعد ذلك توزيعها وإيصالها إلى مواقع طلبها، وهي كما يلي:⁷³

1- تجميع البيانات.

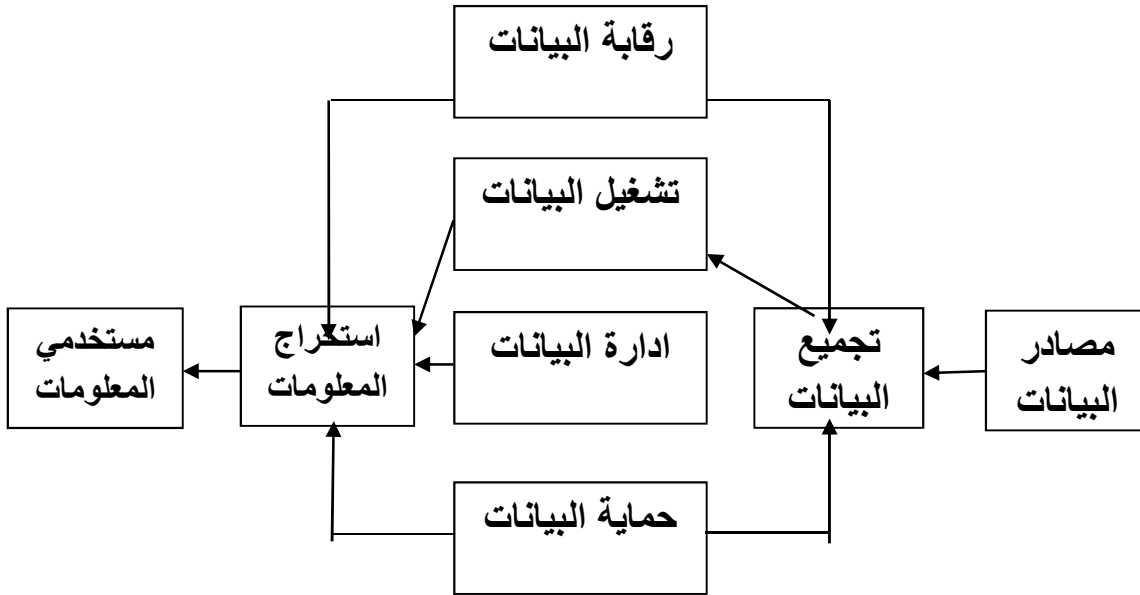
2- تشغيل ومعالجة البيانات.

3- إدارة البيانات: وتتكون من ثلاثة مراحل: تخزين وتحديث واستدعاء.

4- إنتاج المعلومات.

والشكل التالي يوضح لنا وظائف ومهام نظام المعلومات:

⁷³ كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره ص19.



الشكل رقم (07): مهام ووظائف نظام المعلومات.

المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

5. أهمية نظم المعلومات:

إن أهمية نظم المعلومات تكمن في أنها تتواجد داخل المؤسسة وتتعلق بكل نشاطاتها، فهي تتكون من العناصر البشرية والآلية والدوائر والأجهزة والتقنيات الحديثة والبرامج، وهي أيضا تختص بتجميع وتشغيل وتحليل وتخزين المعلومات، ثم الحصول على النتائج لترسل لمراكز اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

كما تكمن أهمية نظم المعلومات في أنها تستطيع تنفيذ مجموعة من النشاطات داخل الشركة، ومن أهمها تحديد المشكلة ومعرفة عناصرها، أي أنها تحدد عناصر المشكلة بدقة ومن ثم التخطيط لوضع الحلول، لأن استخدام المعلومات الدقيق يؤدي إلى زيادة مستوى التخطيط، ويساعد في اتخاذ القرار الصحيح، ثم يساعد في متابعة ورقابة الكثير من النشاطات التشغيلية.⁷⁴

⁷⁴ علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 27.

المبحث الثاني: عموميات حول المحاسبة

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المحاسبة وأنواعها، مبادئ المحاسبة و أهدافها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المحاسبة

في المطلب الأول من هذا المبحث سوف نتعرض إلى تعريف المحاسبة ثم إلى أنواع المحاسبة.

1. تعريف المحاسبة:

تعريف 01: يمكن تعريف المحاسبة بأنها: " نشاط يقوم على القياس والاتصال من خلال حصر وتجميع وتشغيل وتحليل البيانات الاقتصادية، ثم إعداد التقارير اللازمة لإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المعنية والتي لها اهتمام بأنشطة المؤسسة سواء كانوا أطراف داخليين أو خارجيين".⁷⁵

تعريف 02: كما يمكن تعريفها بأنها: " عملية تحديد و قياس و توصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم و اتخاذ القرارات بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات".⁷⁶

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن المحاسبة هي تقنية لتلخيص العمليات المالية بغرض إعداد التقارير الضرورية و إيصالها إلى الأطراف المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة.

2. أنواع المحاسبة:

يمكن حصر ثلاثة أصناف من المحاسبات بحسب الغرض المتوخى من وراء مسكها، على النحو التالي:⁷⁷

أ- محاسبة المؤسسة: و هي تلك المحاسبة الموجهة خصيصا لخدمة أغراض المؤسسة خاصة الاقتصادية منها، و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها:

⁷⁵ - محمد سمير الصبان وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 07.

⁷⁶ احمد نور , في مبادئ المحاسبة المالية, الدار الجامعية, بيروت, 1998, ص 11.

⁷⁷ احمد طرطار, تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999, ص 26.

1) المحاسبة المالية (العامة أو المعمقة):

تعني مجموعة من الإجراءات و الوثائق و المستندات،الموجهة لمسايرة نشاط المؤسسة،على امتداد السنة المالية الواحدة ،قصد تقويمه و إثبات أثره على مكونات الذمة المالية للمؤسسة،استنادا إلى نظام محاسبي موحد ،يكفل تجانس المعالجة المحاسبية بين جميع المتعاملين الاقتصاديين ...و من هنا كانت تسمياتها المختلفة :فهي محاسبة مالية،لأنها تنصب على مسايرة الذمة المالية للمؤسسة و وضعيتها،من حين لآخر..و هي محاسبة عامة لأنها تسري على تقويم النشاط العام للمؤسسة على امتداد السنة المالية...و هي محاسبة معمقة،لأنها تقوم بكل الأمور،استنادا إلى دليل محاسبي وطني موحد..بمعنى تعميق آليات المعالجة المحاسبية لمجريات إحداث النشاط العام للمؤسسة وفق نصوص و محتويات هذا الدليل.

2) المحاسبة التحليلية (محاسبة التكاليف أو محاسبة الاستغلال):

و تعني مجموعة من الإجراءات و التقنيات الموجهة لمسايرة تكاليف الأداء على امتداد فترة زمنية محددة،قصد تقويم المنتوجات أو الخدمات المنبثقة عن النشاط من جهة،و مراقبة شروط التشغيل الداخلي (الاستغلال)من جهة أخرى...و من هنا كانت تسمياتها المختلفة: فهي محاسبة تحليلية،لأنها تنصب على تحليل نشاط المؤسسة عبر وظائف و مراكز تكاليفية لغرض مسايرة آلية تجميع التكاليف ضمن هذه الوظائف أو المراكز أو الأنشطة الجزئية،و بالتالي تحميلها إلى المنتوجات أو الخدمات المنتجة للنشاط العام...و هي محاسبة تكاليف،لأنها تركز كل مساعها لمسايرة التكاليف الموافقة للمنتوجات أو الخدمات المؤداة ،و بالتالي حسابها بصورة دقيقة،لاسيما الفعلية منها،وهي محاسبة استغلال لأنها تهدف إلى مراقبة شروط التشغيل الداخلي(الاستغلال)لإعادة النظر في آلية سير النشاط على مستوى مراكز التحليل المتاحة في المؤسسة و بالتالي ترشيده ..

3) المحاسبة التقديرية(المعيارية أو النمطية):

و تعني اعتماد محاسبة تحليلية بقيم تقديرية متوقعة للزمن القادم أي المستقبل لذلك فالمحاسبة التقديرية امتداد للمحاسبة التحليلية بل هي فرع منها...غير أن الأولى تبنى على تقديرات أو أرقام و قيم محددة مسبقا و الثانية تبنى على أرقام و قيم فعلية متوجة للنشاط ...على أن الفرق بينهما يشكل وسيلة للمؤسسة لترشيد نشاطها،و هذا ما يسمى بتحليل الفروق المتوجة لمراقبة التسيير.

ب- المحاسبة العمومية:و هي تلك الموجهة خصيصا لخدمة غرض أو أغراض المؤسسات غير الاقتصادية أي المؤسسات ذات الطابع الإداري ،و التي تعود في وصايتها إلى الدولة أو هيئاتها القاعدية و يسميها البعض بالمحاسبة الموازناتية لأنها تبنى على الموازنة بين الإيرادات و

النفقات...و بالتالي هي محاسبة تقوم على تسيير الإيرادات الموفرة من طرف الدولة في شكل نفقات موزعة على الإيرادات العامة(القطاع الحكومي)لذلك تحكمها إجراءات خاصة.

ت- **المحاسبة الوطنية:** و هي تلك الحسابات القومية(الوطنية)المجمعة من لدن كل الأعوان الاقتصاديين المكرسين لتدفقات القيم كنتويح لنشاط المجتمع الممثلين له (الدولة) في غضون السنة المالية الواحدة أو مجموعة سنوات معينة...على أن تشكل المعلومات المستقاة من المحاسبة العامة خاصة على مستوى كل المؤسسات الاقتصادية أهم مورد معلوماتي لهذه الحسابات بالإضافة إلى صافي المعاملات مع الخارج و غيرها من الأمور المتعلقة بالحسابات بالإضافة إلى صافي المعاملات مع الخارج و غيرها من الأمور المتعلقة بحسابات الناتج الوطني الخام و الصافي أو القيمة المضافة أو غير ذلك.

3. وظائف المحاسبة: للمحاسبة عدة وظائف من بينها:⁷⁸

- **الوظيفة القانونية:** تنص المادة 90 من القانون التجاري "كل شخص معنوي أو طبيعي له صفة التاجر يجب عليه مسك الدفاتر ليسجل العمليات المحاسبية"لذا فان القانون التجاري نص على أن مسك الدفاتر المحاسبية عملية إلزامية قانونية كما أن تحديد الوعاء الضريبي يتم انطلاقا من النتائج المدونة على مستوى المحاسبة.
- **الوظيفة التسييرية:**تعمل المحاسبة على تزويد الإدارة بالمعلومات المالية و الاقتصادية و المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات السليمة,تساعد المعلومات المحاسبية إدارة المؤسسة في الرقابة على الموارد المالية و البشرية,و تعتبر المحاسبة أداة من أدوات التسيير.

المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة

في هذا المطلب سنتعرض إلى المبادئ المحاسبية المتفق عليها.

تعتبر المحاسبة أداة لإظهار و تقديم النتائج, فهي تسجل العمليات المحاسبية وتقدم النتائج حسب شروط معينة متعارف عليها عموما تسمى المبادئ المحاسبية. تتمثل هذه المبادئ في: مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات, مبدأ الحيطة والحذر, مبدأ التكلفة التاريخية, مبدأ الثبات في إتباع النسق, مبدأ الإفصاح التام, مبدأ الموضوعية, مبدأ الأهمية النسبية, مبدأ تحقق الإيراد.⁷⁹

⁷⁸ بويغوب عبد الكريم, أصول المحاسبة العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999 ص13.

⁷⁹ <https://sqarra.wordpress.com/acct3>

1. **مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات:** ينبغي مقابلة تكلفة المبيعات والنفقات العائدة للدورة المالية بالمبيعات والإيرادات العائدة لها وفق علاقة سببية مع تحديد نقطة زمنية فاصلة للمحاسبة من حيث البداية والنهاية عند معالجة كل من المخزون والمصروفات والنفقات والالتزامات , وبالتالي فالنفقات التي لا تخص الدورة المالية الحالية يجب عدم إدخالها في قائمة الدخل لهذا العام بل يجب إظهارها في قائمة المركز المالي باعتبارها نفقات مقدمة أو مستحقة أي يجب مراعاة أساس الاستحقاق أما بالنسبة للنفقات التي لا يمكن تخصيصها للإيراد بشكل مباشر فإنه وفقا لطبيعتها:
 - أ- يتم تحميلها على قائمة الدخل في مرحلة لاحقة.
 - ب- يتم اعتبارها نفقات إيرادية مؤجلة توزع على السنوات المستفيدة (مصاريف التأسيس).
 - ج- يتم اعتبارها نفقات رأسمالية تضاف إلى تكلفة الأصل الثابت المعني.
2. **مبدأ الحيطة والحذر:** أي تجاهل الأرباح التي لم تتحقق واخذ كل الخسائر المتوقعة في الحسبان وعدم تسجيل المكاسب المحتملة حتى تتحقق بالفعل.
3. **مبدأ التكلفة التاريخية:** أي تقويم الأصول والخصوم على أساس السعر النقدي المعادل لتلك الموارد والالتزامات وذلك في تاريخ اقتناء الأصل أو قيام الالتزام أي أن الإثبات يتم وفقا للتكلفة وليس حسب القيمة، فالقيمة تتجسد بالقيمة الحالية لمقدار الخدمات المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل خلال سنوات العمر الاقتصادي ولا يتم الاعتراف بالقيمة إلا عند تحققها (بتحقق الإيراد أو البيع).
4. **مبدأ الثبات في إتباع النسق:** أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى وبالتالي تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى حتى تصبح البيانات أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.
5. **مبدأ الإفصاح التام:** يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستخدم، أي أن مبدأ الإفصاح يتطلب عدم حذف أو كتمان أي معلومة جوهرية يمكن أن يستفيد منها المستخدم في اتخاذ القرار. وبالتالي يجب أن تشمل القوائم المالية على مذكرات إيضاحية وقوائم إضافية وكشوف ملحقة بالإضافة لتقرير الإدارة وتقرير مراجع الحسابات حيث تشمل السياسات المحاسبية المستخدمة وتفاصيل المخزون وطرق الاهتلاك..... الخ

6. **مبدأ الموضوعية:** تعني الأخذ بعين الاعتبار جميع الحقائق وفحص هذه الحقائق وتقديم الإثباتات والمستندات المؤيدة لصحة العمليات المالية للوصول إلى معلومات مالية صحيحة وموثوقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. لذلك يجب أن تكون هذه البيانات قائمة على أسس موضوعية وأدلة خالية من الأحكام والأهواء الشخصية، وبالتالي يجب أن تقاس المعلومات المالية بطريقة تكفل الوصول إلى نفس النتائج.

7. **مبدأ الأهمية النسبية (المادية):** أي التقرير المالي عن معلومات مهمة وجوهرية لدرجة أنها تؤثر على التقديرات والقرارات، وبالتالي إن مفهوم المادية يجب أن يختلف حسب الغرض من البيانات المحاسبية وحسب الفئة المستفيدة من تلك البيانات.

8. **مبدأ تحقق الإيراد:** يتطلب الإثبات المحاسبي للإيرادات توافر شرطين أساسيين هما:
1- الاكتساب: أي أن جميع العمليات اللازمة لاكتساب الدخل قد تمت بالفعل أو على وشك الانتهاء، كإنتاج السلعة المباعة أو تقديم الخدمة.
2- التحقق أو قابلية التحقق: التحقق هو تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أوالى ما هو في حكم النقدية. أما قابلية التحقق فيقصد بها أن يتوافر لإنتاج الوحدة سوق حاضرة نشطة وبأسعار تنافسية لا تتأثر كثيرا بكمية الإنتاج المطروح للتبادل.

المطلب الثالث: أهداف المحاسبة

في المطلب الثالث من هذا المبحث سوف نتطرق إلى الغاية التي انشأت من أجلها المحاسبة أي أهم الوظائف المحاسبية.

لقد تطورت الغاية من المحاسبة تلبية للظروف الاقتصادية والاجتماعية و يمكن حصر أهم الوظائف المحاسبية فيما يلي: ⁸⁰

1. **وسيلة إثبات:** تعتبر المحاسبة ذاكرة مكتوبة عن عمليات المؤسسة و من الطبيعي أن تشكل وسيلة إثبات في عالم الأعمال حيث استخدمها التجار منذ القدم لتحديد ما لهم من حقوق و ما عليهم من ديون مع القدرة على إثبات ذلك و ألزم مرسوم كولبرت 1673م على مسك دفاتر حسابات و احترام قواعد معينة في إعداد الحسابات حتى تكتسب القوة القانونية في حالة المنازعات.

⁸⁰ Bernard ENSAULT, Christian HORRAU, Comptabilité Financière, 3eme Edition, Presse Universitaire de France, paris 2001, P 16-26

2. **وسيلة مراقبة:** تقدم المحاسبة معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة و عن نتيجة نشاطها في فترة معينة، فهي توفر القاعدة التي يتم على أساسها مراقبة تقسيم الثروات كحوص المساهمين و الاشتراكات المالية للأجراء، و مراقبة الوعاء الضريبي و التحقق من صحة التصريحات الضريبية، المراقبة بهدف الحراسة و العقاب إذ تعتمد عليها المراجعة الداخلية و الخارجية في عملية المراقبة لاكتشاف الغش والأخطاء، و منه فهي أداة للمراقبة القانونية، الجبائية، و أداة للضبط الاجتماعي.

3. **تساعد على اتخاذ القرار:** تساعد المعلومات المحاسبية في إعداد القرارات سواء في المؤسسة أو للمتعاملين الخارجيين، و يعتمد المسكرون أساسا على معلومات محاسبة التسيير في عملية القيادة و تسيير نشاطات المؤسسة كذلك توفر المحاسبة المالية معلومات مهمة للتسيير اليومي للزبائن، الموردون، و لاختيار الاستثمارات و التموين، و تعتمد عليها البنوك لتقديم القروض للمؤسسات، والسلطات العمومية في تقديم الإعانات، والموردون لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

4. **تساعد على التقييم الاقتصادي و المالي:** تسمح البيانات المحاسبية المعالجة بطريقة مناسبة بتقييم الكفاءات و المخاطر الاقتصادية و المالية و التقييم المالي للمؤسسة، وذلك باستخدام التحليل المالي الموجه لمتابعة الانجازات و مقارنتها بالتقديرات داخل المؤسسة.

5. **تغذي احتياجات الإحصاء و المحاسبة الوطنية:** تشكل المحاسبة مصدرا مميذا للمعلومات الأولية للإحصائيين و المحاسبين الوطنيين المكلفين بإعداد التقديرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي، و تجمع المعلومات عن طريق التحقيقات السنوية أو الوثائق المحاسبية التي تقدمها إدارة الضرائب.

6. **تحقيق الثقة و تفضيل الحوار الاجتماعي:** تقوم المحاسبة بوظيفة اجتماعية و ذلك من خلال توفير الثقة في علاقات العمل بين المتعاملين الاقتصاديين، و التي تتبع من الإيمان بقدرة المعلومات المحاسبية على التعبير عن الواقع إلى جانب كونها تعتمد في الحوار الاجتماعي بين مختلف الأفراد في المؤسسة، مثلا تستعمل في البحث عن اتفاقيات بين المسيرين و ممثلين العمال، و تحديد فعالية سياسة التسيير في المؤسسة، فيستخدمها المسكرون في الدفاع عن سياساتهم، و النقابات للتأكيد على مشروعية مطالبهم.

المبحث الثالث: أساسيات حول نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات لما لها من أهمية في مجال النشاطات الاقتصادية، وفيما يلي سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف نظام المعلومات المحاسبي، أنواع نظم المعلومات المحاسبية و إجراءات تصميمه.

المطلب الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

في المطلب الأول من هذا المبحث سوف نعرض النقاط التالية: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وأنواعه، أهمية نظم المعلومات المحاسبية.

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

نظام المعلومات المحاسبي كغيره من الأنظمة يؤدي وظيفة خاصة به لدعم أهداف المؤسسة في الحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات صالحة للاستخدام ، ويمكن تعريفه على: **تعريف 01:** "هو احد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية."⁸¹

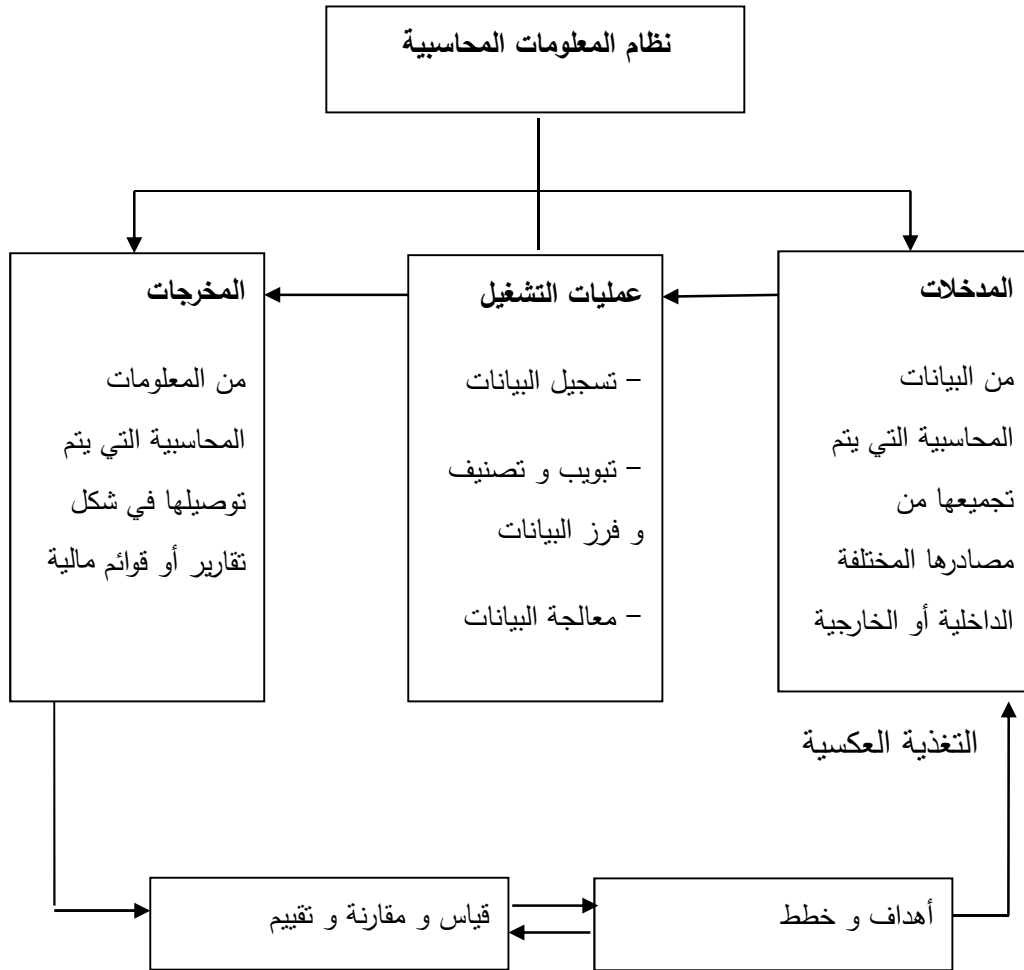
تعريف 02: " هو مجموعة من الأنظمة الفرعية المستخدمة في تجميع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الإدارة الداخلية و الأطراف الخارجية."⁸²

واستنادا إلى هذين التعريفين يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الأفراد والأجهزة بحيث يوفر المعلومات التي تهم المستويات الإدارية من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف.

طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج 81
103، لخضر، 2009، باتنة، ص

2000مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية ، كلية التجارة جامعة عين الشمس تانيس ، الدكتور هاشم احمد عطية 82

كما أن الشكل التالي يوضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي بمراحله المختلفة و جميع العمليات التي يختص بها:



الشكل رقم (08) مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.

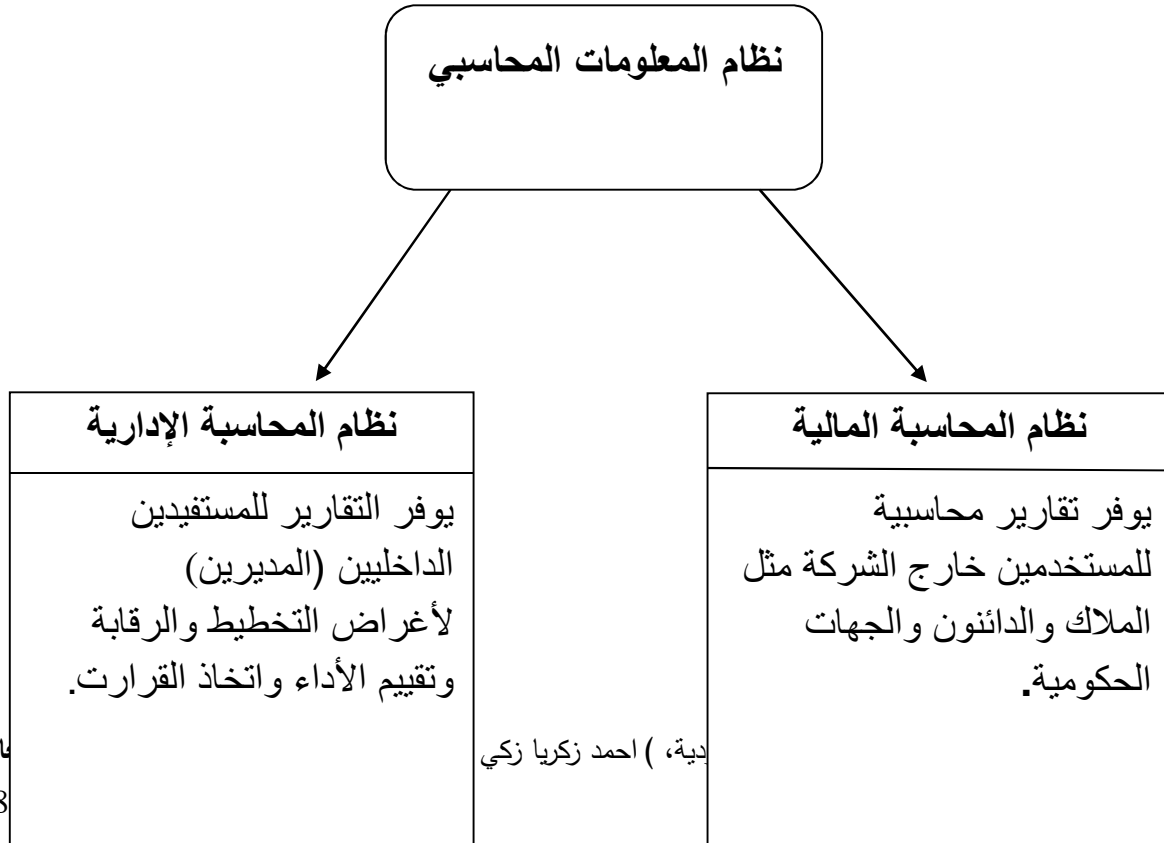
المصدر: الدكتور هاشم احمد عطية, مرجع سبق ذكره, ص32.

2. أنواع نظم المعلومات المحاسبية:

تقسم نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام إلى نظامين رئيسيين هما:⁸³

(1) **نظام معلومات المحاسبة المالية:** تقوم المحاسبة المالية على أساس قياس الأحداث الاقتصادية وتحليلها وتسجيلها وتبويبها وتلخيصها ثم عرضها وتوصيلها إلى متخذي القرارات المختلفين على شكل تقارير أو قوائم مالية، وذلك يهدف تحديد نتيجة النشاط خلال فترة زمنية معينة، وتحديد المركز المالي في نهاية هذه الفترة. وفي أثناء تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية (البرامج المطبقة) قد تم إعدادها بما يتوافق ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المحاسبة السائدة بالإضافة إلى ذلك يجب على المحاسب المالي فحص نماذج الادخار للتأكد من خلوها من أي أخطاء أو نقص في البيانات المطلوب تسجيلها، كذلك عليه أن يتأكد من جودة ودقة مخرجات النظام (التقارير المالية).

(2) **نظام معلومات المحاسبة الإدارية:** في المحاسبة الإدارية ينصب الاهتمام على تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة والمتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والإشراف والرقابة... الخ. و لا يقل دور المحاسب الإداري في عملية تصميم وتقييم نظام المعلومات المحاسبية عن دور المحاسب المالي، والشكل التالي يوضح الفرق بين نظام معلومات المحاسبة المالية و نظام معلومات المحاسبة الإدارية.



الشكل رقم (09): نظام المعلومات المحاسبي.

المصدر: ناصر نور الدين، نظام المعلومات المحاسبية، مدخل تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011 ص15.

3. أهمية نظام المعلومات المحاسبي بالنسبة للمؤسسة:

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية مهمة جدا لكل المؤسسات على اختلاف أنواعها وذلك للاعتبارات التالية:

- ♦ توفير القوائم والتقارير السنوية الإلزامية كقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي.
- ♦ توفير المعلومات المفيدة لوضع الاستراتيجيات ورسم السياسات وإعداد الخطط.
- ♦ توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجيين.
- ♦ توفير المعلومات اللازمة لمتابعة العمليات يوما بعد يوم.
- ♦ توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي و مكوناته

في هذا المطلب سنعرض النقاط التالية: خصائص نظام المعلومات المحاسبي، مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

1. خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة خصائص هي:⁸⁴

⁸⁴ - محمد يوسف الحفناوي، نظام المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2001، ص59.

- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المؤسسة.
- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات عند الحاجة إليها.
- أن يتصف بالمرونة الكافية عند ما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة والسرعة داخل المؤسسة.

2. مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

تتمثل مكونات نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:⁸⁵

- المجموعة المستندية التي تؤيد صحة العمليات التي حدثت في المؤسسة والتي يطلق عليها أحيانا إسم مصادر القيود.
- المجموعة الدفترية التي تسجل بها العمليات المالية وانسجاما مع متطلبات القانون وتسهيلا لمتابعة عمليات المؤسسة.
- أنظمة القيد المحاسبي أو التسجيل المحاسبي والمتمثلة في القيد المفرد والقيد المزدوج.
- مجموعة الإجراءات والتعليمات المحاسبية التي من خلالها يمكن تنظيم العمل وتلافي الوقوع في الأخطاء والتلاعب في ممتلكات المؤسسة.
- مجموعة القوائم المالية والتقارير التي يقدمها المحاسب في نهاية الفترة كخلاصة لما تم في المؤسسة خلال الفترة المالية .
- مجموعة الموظفين أو العاملين في قسم محاسبة ومجموعة الآلات والمعدات والأدوات المستخدمة.

⁸⁵ وليد زكريا صيام وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2005، ص31.

المطلب الثالث: تقييم نظام المعلومات المحاسبي

في المطلب الثالث من هذا المبحث سوف نعرض النقاط التالية: أنواع نماذج تقييم نظم المعلومات المحاسبية ثم إلى مراحل تقييم هذه النظم.

1. أنواع نماذج التقييم: هناك العديد من النماذج التي من شأنها تقييم نظام المعلومات المحاسبي و من أهمها⁸⁶:

• الأساليب الكمية: و تشمل كافة الأساليب الرياضية و الإحصائية و المالية و نماذج بحوث العمليات.

من مزايا هذه الأساليب الكمية نذكر ما يلي:

- دقة تحديد المشكلة ووصفها و التعبير عنها في شكل عمليات منطقية.
- ضمان سلامة فهم المشكلة و إدراك أبعادها من خلال صياغتها على صورة عمليات منطقية و رموز رياضية.
- تسمح باستخدام النماذج الرياضية و الإحصائية و نماذج بحوث العمليات و التحليل المالي .
- تسهل استخدام الحاسبات و توظيفها في حل المشكلة.
- اعتمادها على إجراءات و خطوات منطقية للتقييم يمكن التثبت من صحتها و التأكد من نتائجها بشكل موضوعي و يخلو من التحيز الشخصي.
- كفاءة و ملائمة هذه الأساليب في التعامل مع المشكلات الروتينية المتكررة.

و من انتقادات هذه النماذج و الأساليب في التقييم نذكر ما يلي:

- عدم قدرتها على صياغة الفوائد و العوائد غير المالية في شكل كمي .
- عدم قدرتها على إعطاء وصف دقيق للمشكلات غير المتكررة و غير المهيكلة أو شبه المهيكلة.

د.ياسر صادق مطيع، طارق سعيد ابو عقاب، د. عبد الله احمد الشوابكة، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي⁸⁶، 2007 للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،

- الأساليب الوصفية: و التي تعتمد على استخدام الألفاظ في شرح و تقييم نظم المعلومات المحاسبية .

من مزايا هذه الأساليب في التقييم نذكر ما يلي:

- إعطاء وصف للعوائد و المنافع غير المالية التي يحققها النظام .
- الحصول على وصف أكثر دقة للمشكلات الغامضة و غير المهيكلة و شبه المهيكلة و غير المتكررة.
- المساعدة في الحصول على حلول ذات نهايات مفتوحة.

و من الانتقادات على هذه الأساليب أنها تؤدي إلى حلول دقيقة عند التحليل و التقييم لذا يتم اللجوء عادة إلى الدمج بين الأسلوبين الكمي و الوصفي عند إجراء عملية تقييم نظم المعلومات المحاسبية.

2. مراحل تقييم نظام المعلومات المحاسبي:

1) **تقييم نظم التخطيط الاستراتيجي للمعلومات:** حيث يتم تقييم العناصر المختلفة لنظام التخطيط أي ذلك النظام الذي يقوم بمعالجة المدخلات لإخراجها في شكل خطط و استراتيجيات جيدة بالنسبة للمؤسسة و تقييم العلاقات التي تربط بين هذه العناصر بشكل شامل و متكامل، و فيما يلي بعض المفاهيم التي تساعد في تقييم نظام تخطيط نظم المعلومات المحاسبية:

- تقييم جودة مدخلات النظام.
- تقييم جودة عملية إعداد خطط نظام المعلومات المحاسبي.
- تقييم معايير جودة التخطيط.
- تقييم عناصر نظام التخطيط الاستراتيجي لنظم المعلومات المحاسبية.
- تقييم الأداء العملي للمنشأة في المجالات الوظيفية المختلفة التي تمارسها.

2) تقييم مراحل تحليل نظم المعلومات و تصميمها و تنفيذها:

✓ اعتبارات عامة عند تقييم البدائل المتاحة للتنفيذ: يتم اتخاذ القرار لاختيار البديل الأفضل فيما يتعلق بشراء المكونات المادية من أجهزة و معدات و أجهزة ملحقة و المكونات

البرمجية و نظم إدارة قواعد البيانات اللازمة لإنشاء النظام بناء على نتيجة تقييم كافة البدائل المتاحة.

✓ **مداخل تقييم البدائل:** سوف يتم التركيز على الأساليب الكمية التي من الممكن استخدام واحد منها أو أكثر لتقييم البدائل المتاحة في مجال اتخاذ قرارات شراء الأجهزة و المعدات والبرامج و نظم إدارة قواعد البيانات اللازمة لإنشاء نظام المعلومات، ومن أهم هذه المداخل: المدخل المبسط للتقييم، مدخل الأوزان الترجيحية.

(3) تقييم مرحلة معالجة المعلومات المحاسبية:

تتميز مرحلة معالجة المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة من التعقيد وسبب هذا التعقيد هو أن مستوى أداء النظام يعتمد على تفاعل مجموعة من المكونات المادية و البرمجية مع مجموعة العاملين بنظام المعلومات إضافة إلى جمعة المستخدمين لنظام المعلومات.

و يكون لكل مجموعة منفردة من هذه المجموعات عدد من المزايا و العيوب و المحددات المفروضة عليها بالإضافة إلى مزايا و عيوب تنشأ نتيجة لتفاعل عناصر المجموعات، لذا يفضل عند التقييم لمرحلة ما بعد التنفيذ للنظام الفصل بين هذه المجموعات و توفير مجموعة من المعايير تهدف إلى تقييم ما يحدث من تفاعلات بين المجموعات عند عملها مجتمعة.

(4) **مقاييس الفعالية:** تعتمد هذه المقاييس على وجود جمعة من الأهداف يسعى نظام المعلومات لتحقيقها و بما أن هذه الأهداف تختلف من شخص إلى آخر بالتالي فإن أسلوب قياس الفعالية و كيفية تطبيقه و تفسير نتائج التقييم سوف تختلف من شخص إلى آخر.

و من المعروف انه لا يتم إخضاع فعالية نظم المعلومات إلى القياس الكمي كهدف يمكن قياسه بصورة مباشرة منطقية رياضية، لذا فقد ظهرت بدائل مختلفة لقياس الفعالية منها:

✓ **الفعالية الاقتصادية:** و من الأساليب الشائعة الاستخدام لقياس الفعالية الاقتصادية نذكر (أسلوب تحليل التكلفة و العائد، أسلوب القيمة المضافة).

✓ أسلوب رضا المستخدم: شاع استخدام هذا الأسلوب لسببين هما (الأول وجود ارتباط إيجابي بين مستوى رضا المستخدم و إنتاجيته أي انه عندما يكون المستخدم راضيا فهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجيته و الثاني هو صعوبة القياس بشكل مباشر لكفاءة و فعالية نظام المعلومات).

(5) مدخل التقييم السياسي و الاجتماعي لنظام المعلومات المحاسبي: يعتمد هذا المدخل على دراسة العلاقات السياسية و الاجتماعية للأفراد و المنظمات التي تهتم و تتعامل مع نظام المعلومات من حيث اهتمامه بالتغيرات الاجتماعية و السياسية و الثقافية التي تنتج عن إدخال نظام جديد للمعلومات و مدى تأثير النظام على العلاقات الاجتماعية القائمة و على مراكز القوى الموجودة داخل الهيكل التنظيمي للمنشأة و على الاهتمامات و المصالح المشتركة المعلنة و غير المعلنة للفئات المختلفة المهتمة بالنظام و التي غالبا ما تكون متعارضة.

لذا لابد من التعرف على اهتمامات و مصالح المشاركين في النظام و المهتمين به كأساس لضمان الحصول على نتائج تقييم تتسم بالمصداقية و الحياد يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الصالح العام للمنشأة.

(6) تقييم عملية توثيق نظام المعلومات: يتطلب توثيق النظام تجميع كل المستندات الخاصة بالنظام طوال مرحلة التحليل و التصميم و التنفيذ و حفظها بصورة منظمة للرجع إليها مستقبلا عند الحاجة و هي عملية إجبارية و ذات أهمية كبيرة لان عدم وجود نظام للتوثيق يسبب الكثير من المشكلات للمنشأة من بين هذه المشاكل نذكر:

- إعادة دراسة النظام بكامله مرة أخرى إذا ظهرت الحاجة إلى إجراء أي تعديل أو تغيير على النظام و ما تحتاجه هذه الدراسة من تكلفة مرتفعة.

- عدم كفاءة استخدام النظام.

- ضعف المقدرة على معرفة العلاقات المختلفة داخل النظام.

و من هنا نجد أن عملية التوثيق تحقق مجموعة من الأهداف الهامة منها:

- إن التوثيق وسيلة جيدة للاتصال خلال مراحل إعداد النظام و البرامج.

- يسهل عملية استخدام النظام على المستخدمين.

- يقلل من تكاليف التشغيل.

و يمكن تقييم جودة توثيق نظم المعلومات باستخدام أساليب مختلفة للتقييم منها (أسلوب التكلفة و العائد, أسلوب قياس درجة رضا المستخدم).

(7) تقييم نظام امن نظم المعلومات: يعرف امن النظام بأنه مجموعة السياسات و الإجراءات الواجب الالتزام بها أساسا لتقليل احتمال حدوث أشياء غير مرغوب فيها و تقليل الآثار المترتبة في حالة وقوع شيء غير مرغوب فيه, و من متطلبات تقييم امن نظام المعلومات نذكر ما يلي:

- التعرف على المستويات المختلفة للأمن و علاقاتها بنوعية المعلومات حيث يتم تصنيف و تبويب القضايا و البيانات التي يغطيها موضوع امن المعلومات حسب أهميتها.
- التعرف على أنواع المخاطر المتوقعة حدوثها.
- التعرف على طرق حدوث المخاطر التي يتعرض لها النظام.

خلاصة

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل رأينا نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي من نظام المعلومات الكلي للمؤسسة وهو أهم نظام للمعلومات وظيفته جمع وتحليل البيانات المحاسبية ومعالجتها حتى تصبح معلومات محاسبية ذات أهمية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة بالمؤسسة.

الفصل الثالث
دراسة حالة مؤسسة
"عمور لمصبراتة"
المغرب"

تمهيد:

من خلال الفصلين السابقين تم استعراض أهم محاور الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى كل من الرقابة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبي وقد تم تخصيص هذا الفصل من أجل إعطاء عمق أكبر للدراسة، من خلال الاقتراب من الواقع الميداني والابتعاد عن الجانب النظري والتوقعات.

ونظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه بتقييم نظام المعلومات المحاسبي من خلال الرقابة الداخلية تم اختيار إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة المصبرات الغذائية وهي مؤسسة "عمور" تقع بموزاية ولاية البليدة ، والتي تعتبر من أهم المؤسسات الاقتصادية المستثمرة في سوق الجزائر بهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجية المتمثلة في الاستمرار ، التطور والنمو ومحاولة منا لتشخيص الرقابة الداخلية و تحديد دورها في تقييم نظام المعلومات المحاسبي على مستوى مؤسسة "عمور" تم التطرق إلى ثلاث مباحث رئيسية، الأول نعرض فيه التعريف بالمؤسسة محل التريص و الثاني واقع كل من نظام الرقابة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبي أما الثالث فسنعرض فيه نتائج المقابلة الشخصية مع تحليلها.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المؤسسة محل التريص ثم دراسة هيكلها التنظيمي و تحليله.

المطلب الأول: التعرف على المؤسسة

في المطلب الأول من هذا المبحث سوف نعرض النقاط التالية: التعريف بالمؤسسة و نشأتها, مراحل تطور الإنتاج في هذه المؤسسة, وظائف المؤسسة ثم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

1. التعريف بالمؤسسة و نشأتها:

مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" هي مؤسسة اقتصادية خاصة ذات مسؤولية محدودة يبلغ رأس مالها ب 50000000 دج مختصة في صناعة المصبرات الغذائية تقع بموزاية ولاية البليدة .

تعتبر مؤسسة مصبرات المغرب من بين المؤسسات المنتجة في مجال المصبرات إذ تأسست في 17 فيفري 1991, حيث بدء إنتاجها في سلسلة الطماطم بقدرة إنتاجية عالية ومن منتجاتها الأساسية نجد:

1. الطماطم المصبرة .
2. الهريسة المصبرة.
3. المعجون.
4. لب الفواكه.

ثم توسعت مؤسسة عمور سنة 2002 فقامت بإنشاء مؤسسة "طاحونة عمور" لإنتاج القمح كما أنشأت مؤسسة أخرى لصناعة المعلبات و في دراستنا سننتظر إلى مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب".

2. مراحل تطور الإنتاج في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب":

بدء إنتاج هذه المؤسسة في سلسلة الطماطم بقدرة إنتاجية 120طن في اليوم و معجون المشمش بقدرة إنتاجية 3طن في الساعة .

ثم تطورت في سنة 1996 بزيادة سلسلة الطماطم بقدرة 600طن في اليوم و تنوع في إنتاج المعجون (المشمش, التين, البرتقال, التفاح).

زيادة على ذلك في سنة 1998 بدء إنتاج لب الفواكه، و في سنة 2012 زيادة سلسلة الطماطم سعة 1000 طن في اليوم.

3. وظائف المؤسسة:

من التعريف السابق لمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" نستنتج أن مهمتها أو وظيفته الرئيسية هي العملية الإنتاجية أي أنها تقوم بتحويل المدخلات من شكل أو نمط إلى آخر و المتمثل في المنتجات النهائية الموجهة للبيع، و بما أن مؤسسة "عمور مصبرات المغرب" هي مؤسسة إنتاجية فإنها تقوم بجميع الوظائف الأخرى التي تعتمد عليها المؤسسات الصناعية و ذلك حتى تستطيع تحقيق وظيفتها الرئيسية و تتمثل هذه الوظائف في :

- الشراء: ومهمتها تمويل المؤسسة بكل متطلبات الإنتاج.
- التخزين: تعتبر وظيفة مكملة للشراء و الإنتاج.
- الإنتاج: تهتم بتحويل المدخلات.
- التوزيع: ومهمتها صرف المنتجات إلى السوق.

4. أهداف المؤسسة:

أنشأت مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" كباقي المؤسسات الصناعية الأخرى من أجل تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- ✓ تزويد و توسيع المنتوجات على المستهلكين في كامل التراب الوطني و المساهمة في تحقيق الإكتفاء .
- ✓ تعظيم الإنتاج وفق الكفاءة الفنية و الإقتصادية.
- ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج.
- ✓ تعظيم الربح.
- ✓ توسيع المؤسسة و إستمراريتها .
- ✓ توزيع و تسويق منتوجاتها داخليا و خارجيا .

✓ فرض مصيراتها على السوق الداخلية بل و حتى اقتحام الأسواق الخارجية و بالتالي منافسة المؤسسات الأخرى.

✓ إيجاد مركز تنافسي جيد في السوق.

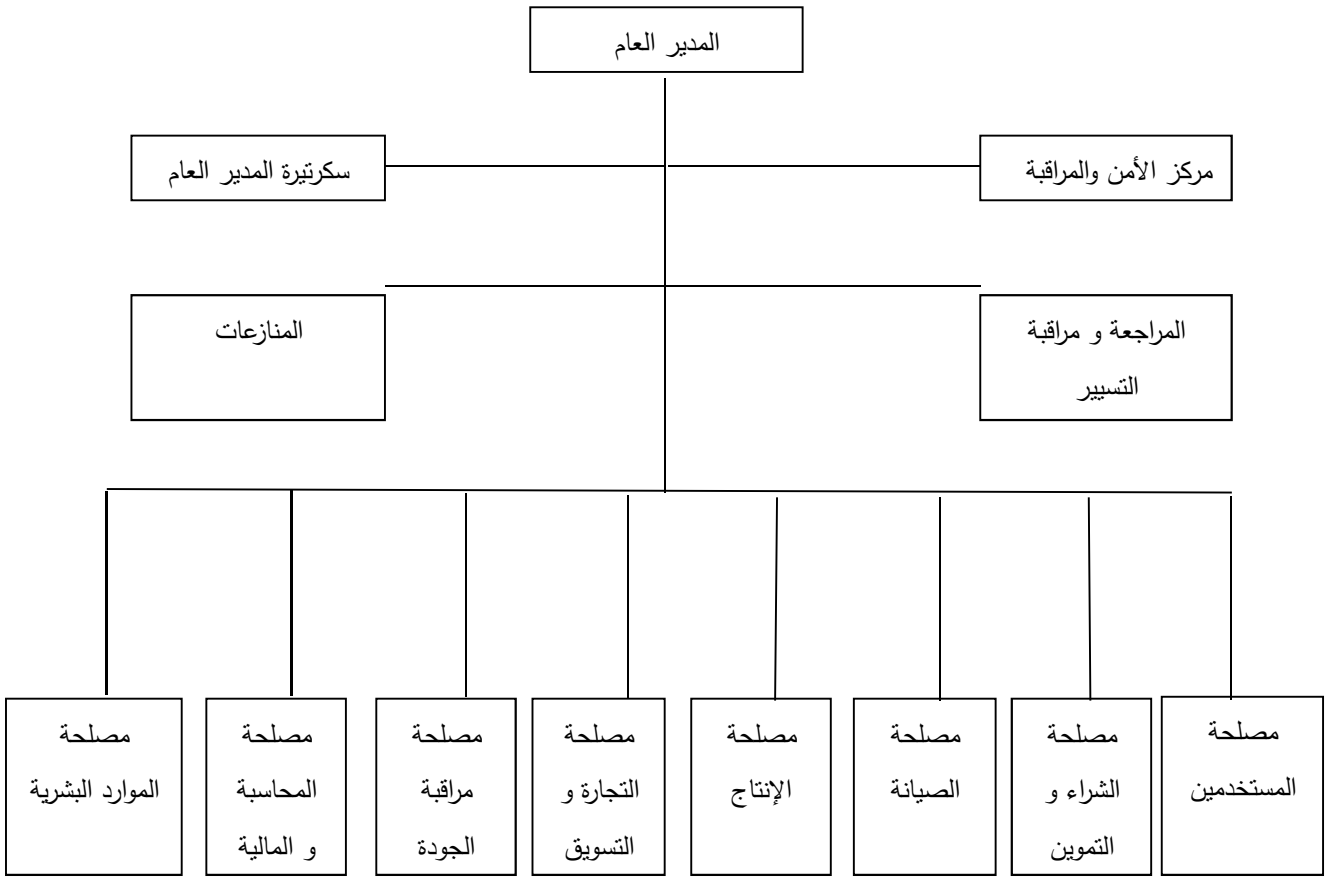
✓ السعي على المحافظة على وفاء الزبون بتقديم الخدمة الحسنة لما بعد البيع.

المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي لشركة عمور

كل مؤسسة إقتصادية إنتاجية تتطلب هيكلا تنظيميا يضمن تحديد المهام و إحترام الصلاحيات ,وكذا سهولة و سرعة حركة المعلومات بين فروع و هياكل المؤسسة و عبر وحداتها ,مما يعطي للمسؤول حرية أكبر في التسيير ,و يسمح للمراقبة المستمرة للبرامج المسطرة.

1.الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يوضح الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة"عمور لمصبرات المغرب ":



الشكل رقم(10):الهيكل التنظيمي لمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب".

المصدر:مصلحة تسيير الموارد البشرية لمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب"

2.تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

تتكون مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" من عدة مصالح، حيث كل مصلحة منها مختصة في مجال معين من التسيير و تسعى جاهدة لتحقيق أهداف المؤسسة، وتحقيق فعالية التسيير داخلها وفيما يلي سنقوم بتحليل الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة.

1- المدير العام: يعتبر المسير الرئيسي و المخول الوحيد لجميع النشاطات التي تقوم بها المؤسسة ،إذ له الصلاحية اللازمة لإتخاذ القرارات ، وإعطاء التدابير وكذا التعليمات اللازمة لتسهيل العمليات بين الأقسام، كما يقوم بالتوقيع على الملفات ورئاسة الإجتماعات ومن مهامه:

- تهيئة المحيط المناسب، ووضع إتصال متكامل مع الشركاء و المتعاونين.

- يحدد و يعين أهداف المؤسسة.

- يقوم بمتابعة النشاط اليومي لأقسام و المصالح.

- إتخاذ القرارات و التوجيهات الخاصة بالتموين و الإنتاج و التوزيع.

-المسؤولية المدنية على كل نشاطات المؤسسة وأخطاء التسيير ، و المسؤولية الجبائية على كل المستندات و الوثائق و التقارير الموجهة للجهات الرسمية.

2- سكرتيرة المدير العام: من مهام السكرتيرة:

- تلقي الأوامر من المدير العام وتقديمها إلى مديريات الشركة.

- استقبال وبعث المكالمات الهاتفية إلى جانب الفاكس.

- ترتيب المستندات الخاصة بالشركة.

3- مصلحة المنازعات: هي مصلحة مكلفة بالقضايا المتنازع عنها سواء مع المؤسسات أو مع الزبائن الذين لديهم ديون ولم يسددوها إذ تقوم بإرسال الإشعارات لهم و متابعتهم، إضافة إلى تحويل ملفاتهم إلى العدالة إذا اقتضى الأمر ذلك.

4-مركز المراقبة و الأمن: هو الذي يقوم بضبط القوانين الخاصة بالوقاية و الأمن و متابعتها، وكذا التأمين على ممتلكات المؤسسة.

كما يقوم بتطبيق "نظام تسيير وأمن المعطيات الغذائية"(SMSDA) : و المعروف بنظام يدير حماية المعطيات الغذائية ،وهو خاص بحماية المستهلك من المخاطر الغذائية كالتسممات الغذائية ،كما يضمن إستعمال منتوجات مصبرة عمور.

5-مديرية المراجعة ومراقبة التسيير في الشركة: من مهامها:

- مراجعة ومراقبة التسيير في الشركة.

- مراجعة الحسابات.
 - متابعة ملفات الموردين.
 - مراقبة نوعيات وكميات السلع.
 - مراجعة المشتريات ومراقبة الاستهلاكات.
 - متابعة احترام الإجراءات الموضوعية.
- 6- مصلحة الموارد البشرية والوسائل العامة:** تتمثل مهامها في:
- السهر على احترام وتطبيق القوانين الداخلية وقوانين العمل.
 - حساب أجور العمال.
 - تهتم بكل ما يخص الجانب البشري في العمل.
 - التأكد من صحة ودقة المعلومات.
 - تطبيق القرارات المتخذة من طرف اجتماع الإدارة.
 - السهر على المحافظة على التوازن المالي للشركة.
 - السهر على التحسين المستمر لنتائج الشركة.
- 7- مصلحة المحاسبة و المالية:** و المكلفة بالمهام التالية:
- القيام بانجاز تقارير فصلية عن حالة المؤسسة.
 - السهر على مطابقة الوثائق المحاسبية(المصاريف و الإيرادات).
 - السهر على تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.
 - التسجيل المحاسبي و القيام بالجرد و المقارنة البنكية.
 - كما تقوم بإعداد الميزانية الختامية و ذلك لمعرفة حالة المؤسسة(ربح أو خسارة).

8-مصلحة مراقبة الجودة:تعمل هذه المصلحة على مراقبة المنتج ، إذ تحتوي هذه المؤسسة على مخبر التحاليل اليومية من بداية صنع المنتج إلى نهايته، بالإضافة إلى أن المؤسسة تقوم بالتحاليل الشرعية عند محلل خارجي خاص.

9-مصلحة التجارة و التسويق:تقوم هذه المصلحة بدور الوسيط بين المؤسسة و المحيط الخارجي ،إذ تعمل على بيع منتجات المؤسسة إلى مختلف الزبائن، سواء أشخاص طبيعية أو معنوية ،كما تقوم بترويجها على جميع أنحاء الوطن ومراقبة التوزيع و البيع و من مهامه الرئيسية نذكر:

- مراقبة المخزن من حيث الكمية الموزعة و الكمية التي يتم إدخالها ،لأن المصلحة مسؤولة على حدوث أي خلل في الكمية الموجودة بالمخزن.

- إعداد سند توزيع مرقم و مؤرخ من طرف المصلحة، مع ذكر الكمية المشحونة لجميع المنتجات.

- إعداد نسخة عن مجموع البيع اليومي الكامل.

- متابعة تنفيذ برامج البيع ،إما مباشرة أو عن طريق الهاتف.

- القيام بعملية الجرد لهذه الكمية من المنتجات، وتحمل تبعات عملية الجرد.

- إعداد إستراتيجية التوزيع و البيع الخاصة بالمؤسسة.

-القيام بتقديرات بدلالة الطاقة الإنتاجية ومستوى المخزون الموجود.

10-مصلحة الإنتاج:هذه المصلحة تدرس و تحلل مراحل تحويل المواد الأولية من نمط إلى آخر و المتمثل في المنتجات التامة الصنع وتتخلص مهمتها في تحويل الإنتاج حيث تمر عملية الإنتاج في المؤسسة بمرحلتين أساسيتين هما الإنتاج و التخزين،تتكون هذه المصلحة من:

رئيس قسم الإنتاج: وهو مسؤول على عملية الإنتاج في المؤسسة،وذلك بتسيير و مراقبة فريق الإنتاج وكذا تنظيم حركة المنتجات وتوفيرها في الوقت المناسب للزبائن بدون تأخير ، وهو المسؤول أيضا على نوعية المنتجات.

فريق الإنتاج: مسؤول على تشغيل المعدات الإنتاجية و التحكم فيها،وضمن سيرها المتواصل و الحسن.

المخزن:مسؤول على ضمان حركة منتظمة للمنتجات و المواد الأولية،والذي يتفرع إلى قسم مسؤول على المكيف و آخر على التركيب النهائي.

الميزان: يقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

وزن كل شاحنة مصبرات و مقارنة الكمية المستعملة بالكمية المدونة ،ومقارنة الكمية المدونة على الفواتير وسندات الإخراج المرافقة للكميات المباعة.

11-مصلحة الصيانة:تعمل على مراقبة و صيانة أجهزة الإنتاج وإصلاح أي عطل تقني فيها وتجريبها إذا التزم الأمر ذلك, من مهامها ما يلي:

- المراقبة اليومية للآلات و التجهيزات.

- التنسيق بين نشاطات الصيانة.

- وضع ميزانية وبرامج الصيانة شهريا.

12-مصلحة المشتريات و التموين:تتكون هذه المصلحة من قسمين هما:قسم المشتريات و قسم التموين, حيث تقوم هذه المصلحة بتموين المؤسسة بما تحتاجه من المواد الأولية.

13-مصلحة المستخدمين: تشرف هذه المصلحة على مجموعة الموظفين تتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي:

- وضع قواعد وإجراءات خاصة تسيير المستخدمين.

- متابعة خاصة للعلاقات المهنية و الإجتماعية.

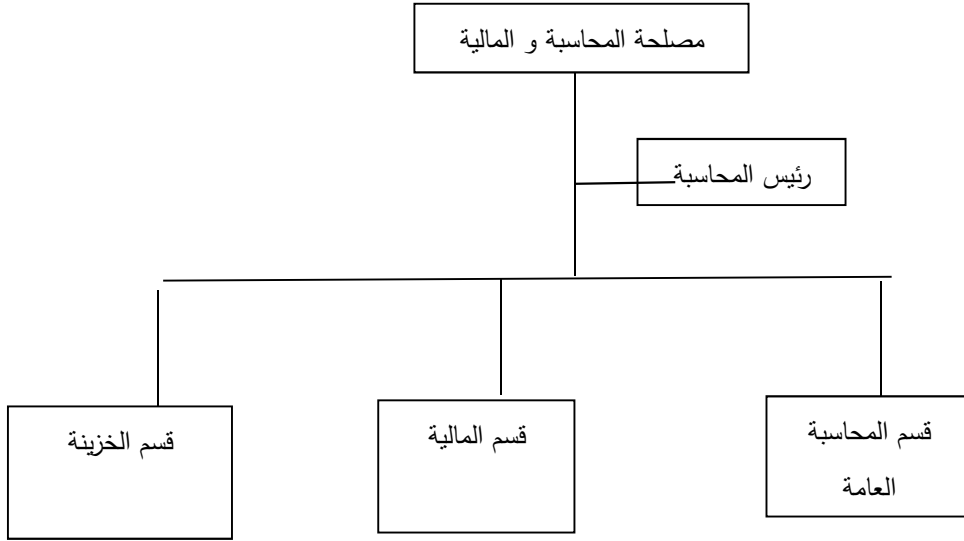
- تطبيق سياسة منسجمة فيما يخص التوظيف و التكوين وتريصات الأجور.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية لمؤسسة عمور

في هذا المطلب سنسلط الضوء على مصلحة المحاسبة و المالية لمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" من خلال عرض هيكلها التنظيمي و علاقتها مع الأقسام الأخرى.

1.الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية:

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية في هذه المؤسسة:



الشكل رقم(11):الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية لمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب".

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

2.تحليل الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية:

تعتبر هذه المصلحة همزة وصل بين جميع المديریات ،حيث أنها تقوم بجمع المعلومات والتحركات التي تقوم بها هذه الأخيرة من نفقات وإيرادات ،و كذا تطبيق القواعد و الإجراءات للعمليات المحاسبية و متابعة إعداد القوائم المالية وهي تحتوي على:

- **رئيس المحاسبة:**يقوم بعملية تحرير الشيكات للموردين و متابعة حساباتهم وحسابات الشركة لدى البنك.

- **قسم المحاسبة العامة:** يهتم هذا القسم بالتسجيل الزمني للعمليات المنجزة من طرف المؤسسة من شراء ،بيع، توزيع ،اقتراض و متابعة حركة المواد الأولية(عملية الإستقبال و كيفية البيع)وبالتالي العمل على إعداد القوائم المالية .

- يقوم بتسجيل جميع العمليات في الدفاتر المحاسبية.

-متابعة وتنظيم عملية الجرد المادي والمحاسبي في نهاية السنة.

-تحضير الميزانية وجدول حسابات النتائج في نهاية السنة.

• **قسم المالية:** هذا القسم متعلق بالتخطيط المالي والخزينة و علاقتها بوجود البنوك و مصلحة القبض تتمثل مهامها في:

- تطبيق إجراءات القانون المالي.

- التنبؤ بدخول وخروج الأموال وإعداد الميزانية.

- البحث عن الأموال.

- استعمال الأموال في الشراء.

- السهر على المحافظة على التوازن المالي للشركة.

• **قسم الصندوق(الخزينة):**له صلاحية القبض وكذا متابعة حسابات الخزينة كما يقوم بإنشاء الصكوك و مراقبة عملية الشراء أو الاقتراض.

3.العلاقة بين مصلحة المحاسبة و المالية و الأقسام الأخرى:

تعتبر مصلحة المحاسبة و المالية في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" قاعدة تحصيل الوثائق المتعلقة بالأقسام الأخرى و المتمثلة في:

أ. **العلاقة بين مصلحة المحاسبة و المالية مع القسم التجاري:**تتمثل في إرسال فواتير الشراء و البيع إلى مصلحة المحاسبة و المالية.

ب. **العلاقة مع قسم الإنتاج:**حيث يقوم قسم الإنتاج بتسليم ملفات مرفقة بفواتير ويفرض تنفيذها و تسجيلها.

ت. **العلاقة مع مصلحة المستخدمين:** حيث في نهاية كل شهر تقوم مصلحة المستخدمين بإعداد أجور العمال و تسجيلها في يومية الأجرة و ترسل إلى مصلحة المحاسبة و المالية للرقابة والتنفيذ و المراجعة.

المبحث الثاني: واقع كل من الرقابة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب"

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز واقع كل من الرقابة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول:واقع نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

في المطلب الأول من هذا المبحث سنقوم بتقديم لمحة عن نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

1. إجراءات نظام الرقابة الداخلية المطبق في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب":

تكتسي وظيفة الرقابة الداخلية في المؤسسة أهمية كبيرة،حيث تتوفر المؤسسة على مصلحة خاصة بالرقابة الداخلية تدعى بمصلحة المراجعة و مراقبة التسيير ،تعتمد في عملها على دليل إجراءات الرقابة الداخلية تحت إشراف مدير المؤسسة ، ومعايير الحذر و المتابعة اليومية لمختلف أنشطتها ،و هذا من اجل تحقيق الأهداف المسطرة .

2. أنواع الرقابة الداخلية المعتمدة في المؤسسة:

تنقسم الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسسة إلى نوعين: رقابة إلزامية و أخرى اختيارية.

أ. الرقابة الإلزامية:و هي التي تنفذها المؤسسة استنادا إلى أحكام القوانين و الأنظمة المعمول بها أي أن المؤسسة ملزمة بالقيام بفحص ومراجعة حساباتها بتعيين مراقب خارجي يقوم باعتماد القوائم المالية في نهاية السنة المالية والتأكد من سلامة ماورد في القوائم المالية و المصادقة عليها .

ب. الرقابة الاختيارية: وهي التي لا يوجد نص قانوني يلزم المؤسسة بتعيين مراجع حسابات خارجي وبذلك تتم بناء على رغبة أصحاب المؤسسة و غالبا ما تتم سنويا أي في نهاية كل سنة من طرف مصلحة المراجعة و مراقبة التسيير مثل الرقابة على الموازنات التقديرية أي مقارنة ما قدر مع ما أنجز و ذلك لاستنتاج الفروقات و تحليل سبب وجودها.

المطلب الثاني:واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

في المطلب الثاني من هذا المبحث سنقوم بتقديم لمحة عن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

1. نظرة عامة حول نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة:

سبق وأن عرفنا نظام المعلومات المحاسبي في الجانب النظري، على أنه ذلك الجزء الهام من نظام المعلومات الكلي في المؤسسة ، حيث يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة، ثم يقوم بتسغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المؤسسة

ومن هذا التعريف يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر بديلاً لنظام المعلومات الإداري ولا منفصلاً عنه بل يعتبر من أهم النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري، ويتميز نظام المعلومات المحاسبي بالشمول حيث يزود كل مستويات الإدارة بالمعلومات اللازمة للقيام بوظائفهم، وتتوفر مؤسسة عمور على نظام معلومات محاسبي يغطي احتياجات الإدارة من المعلومات، ومن خلال تحليل هيكلها التنظيمي ، وجدنا أنه يتكون من عدة مصالح كلها متصلة فيما بينها و التي لها علاقة وطيدة مع مصلحة المحاسبة من خلال تزويدها بالمعلومات المالية والمحاسبية التي تنشأ من خلال قيامها بالأعمال المنوطة بها ، فنظام المعلومات المحاسبي يعمل على تسجيل كل العمليات المحاسبية التي تتم داخل المؤسسة أو مع الغير من أجل إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

2. البرنامج المحاسبي المعمول به في المؤسسة:

مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" كغيرها من المؤسسات تعتمد على برنامج المحاسبة العامة "pc compta" فهو يعتبر برنامج تحليلي متعدد الملفات و متعدد الوظائف كما أن حجم المعلومات المتوفرة فيه غير محدودة إلا بحجم القرص الصلب و من وظائفه نذكر مايلي:

- إمكانية إنشاء اليوميات تلقائياً بمجرد إدخال المستندات الأساسية مع فصل كل يومية عن الأخرى حسب طبيعة العملية المحاسبية.
- إمكانية مراجعة اليوميات بسهولة فهو يفصل كل المتعاملين مع المؤسسة أي بمجرد إدخال رقم حساب زبون معين أو مورد معين يظهر لنا كل العمليات المحاسبية المتعلقة بهذا الزبون أو المورد.
- ترحيل كل العمليات المحاسبية إلى دفتر الأستاذ لاستخراج الأرصدة.

- ترحيل كل المعلومات المتوفرة في مختلف اليوميات لإنشاء القوائم المالية الخمس تلقائياً (الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغير في حقوق الملكية، الملاحق).
- إثراء التسجيلات المحاسبية بواسطة تعليمات إضافية.

3. عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة :

تماشياً مع متطلبات الدراسة قمنا بقراءة أفقية لنظام المعلومات المحاسبي، وبذلك يمكن تلخيص عناصره كما يلي :

✓ **المدخلات:** مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" هي العمليات المحاسبية التي تتم داخل أو خارج المؤسسة، فالعمليات الداخلية هي التي تتم بين مختلف الفروع في المؤسسة، أما الخارجية فهي التي تتم بين المؤسسة و المحيط الخارجي ولذلك يمكن تحديد المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" في البيانات التالية:

- البيانات المتعلقة بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمقبوضات النقدية.
- البيانات المتعلقة بالجهات الرسمية الحكومية كإصدارها لتشريعات جبائية جديدة أو حدوث تغيرات في الأسعار.
- البيانات الناتجة عن العمليات الداخلية التي تتم بين مختلف فروع المؤسسة مثل بيانات تكاليف المواد الأولية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة المخزون، الأجور والمرتببات وما إلى ذلك.
- البيانات الخاصة والناتجة من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

تدخل مختلف البيانات التي سبق ذكرها على شكل مستندات، أي أن هذه المستندات تعتبر وسيلة إدخال هذه البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي كما أنها وسيلة للتأكد من صحة ودقة البيانات المتجمعة، لذلك تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة الداخلية، تتمثل هذه المستندات في:

- فواتير البيع و الشراء (الملحق رقم 01).

- وصل التسليم(الملحق رقم 02).
- وصل الطلبية(الملحق رقم 03 و04).
- وصل التحويل داخل المستودعات(الملحق رقم 05).
- وصل التنازل الداخلي(الملحق رقم 06).
- ✓ **المعالجة:** تطبق مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" نظام المحاسبة العامة وفق المخطط الوطني المحاسبي "SCF" و قواعد و معايير القطاع الصناعي التجاري و ذلك من خلال :
- التسجيل في اليومية فيمكن التمييز بين خمس يوميات في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب": يومية الشراء، يومية البيع، يومية الخزينة، يومية المخزون، يومية العمليات المتعددة(الملحق رقم 07 و08).
- ترحيل كل المعلومات من اليومية إلى دفتر الأستاذ .
- إنشاء ميزان المراجعة قبل الجرد(الملحق رقم 09).
- القيام بأعمال نهاية السنة :جرد المخزون(الملحق رقم 10 و 11) , إعادة تقييم التثبيات، حساب الاهتلاكات و المؤونات(الملحق رقم 12 و 13 و 14).

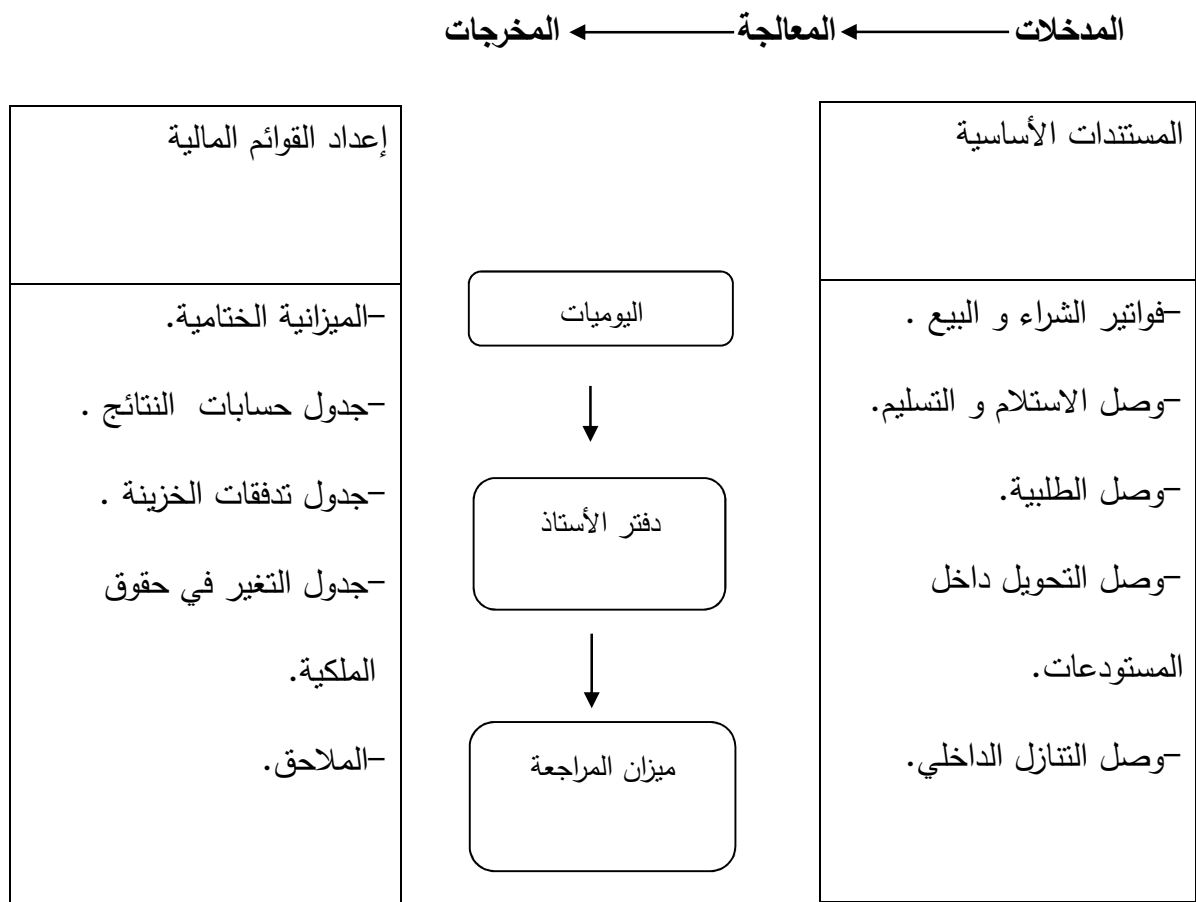
✓ **المخرجات:**

- تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة في القوائم المالية و التي يمكن تلخيصها كما يلي:
- الميزانية الختامية(bilan de clôture) فهي التي تعكس لنا المركز المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة(الملحق رقم 15).
 - جدول حسابات النتائج(TCR) فهو الذي يبين لنا نتيجة دورة الاستغلال(الملحق رقم 16) و في حالة تحقيق المؤسسة لنتيجة موجبة تقوم بتوزيعها (الملحق رقم 17).
 - جدول تدفقات الخزينة(TFT) فهو الذي يبين لنا حركة السيولة أو الخزينة من مقبوضات و مدفوعات نقدية.
 - جدول التغير في حقوق الملكية(TVCP) حيث انه يبين لنا تغيرات رؤوس الأموال.

- الملاحق (annexe) فيبين لنا مختلف العمليات الغير واضحة والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.

وتستخدم هذه المخرجات من طرف الإدارة في تقييم أداء المشروع ككل وفي إعداد الموازنات والتقديرات الخاصة بفترات لاحقة، اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة كما أنها تستخدم في عملية المراجعة الداخلية و الخارجية .

كما يمكن تلخيص عناصر نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة عمور لمصبرات المغرب في الشكل التالي :



الشكل رقم: 03 ويمثل عناصر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

4. تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة:

من خلال دراستنا لآلية عمل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة قمنا بتقييم هذا النظام من خلال تحديد نقاط قوته و نقاط ضعفه.

• نقاط القوة لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة:

- ✓ يعتبر مركزية للمعلومات والأمانة والتأمين.
- ✓ يقدم معلومات صحيحة ومؤكدة خالية من الأخطاء.
- ✓ السرعة في نقل البيانات.
- ✓ يمكن ربط عدد كبير من الحواسيب و المستخدمين.
- ✓ تكاليف الإنشاء والتشغيل والصيانة تكون منخفضة نسبيا.
- ✓ تاريخ المعلومة وأثرها متوفر في كل وقت.
- ✓ الرقابة والسيطرة على الدخول للشبكة تكون فعالة.

• نقاط الضعف لنظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة:

- ✓ الأخطاء البشرية في نقل البيانات و المعلومات يؤدي إلى أخطاء في إعداد القوائم المالية.
- ✓ إذا كان تحديث البرامج و وسائل أمن البرامج يسبب مشكل فانه يؤثر في الحفاظ على المعلومات المالية والمحاسبية بالمؤسسة.
- ✓ الشبكة غير مرتبطة بباقي المؤسسات التابعة لمؤسسة "عمور لمصبرات المغرب".
- ✓ اعتماد الشبكة على البيانات والمعلومات الداخلية فقط.

المبحث الثالث: نتائج المقابلة الشخصية

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نتائج المقابلة ثم تحليلها.

المطلب الأول: المقابلة

قمنا في هذه المرحلة بعدة استجابات مع المسؤولين لفهم كيفية سير الأعمال فعليا و التمكن من فهم و تقييم كل من الرقابة الداخلية و نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة ثم دراسة العلاقة بين كلاهما.

1. واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة:

الجدول التالي يبين نتائج القابلة حول الرقابة الداخلية في المؤسسة:

الجدول رقم (01): الرقابة الداخلية في المؤسسة.

الرقم	السؤال	الجواب بنعم أو لا
01	هل يتوفر في هذه الشركة نظام رقابي داخلي؟	نعم
02	هل تدرك الشركة لمدى أهمية الرقابة الداخلية؟	نعم
03	هل إجراءات الرقابة و القواعد المتبعة في الشركة تلقى القبول من قبل الموظفين؟	لا
04	هل تعتقد أن بدون رقابة داخلية تتعرض أصول المؤسسة إلى مخاطرة قد تؤثر على مركزها المالي؟	نعم
05	هل تساهم الرقابة الداخلية في ضبط تصرفات الموظفين في الشركة؟	نعم
06	هل يطلع الموظفون على معلومات غير مصرح لهم بها؟	نعم
07	هل تعتبر الرقابة الداخلية وسيلة تنسيق بين مختلف الأقسام؟	نعم
08	هل توجد تقارير سنوية للرقابة الداخلية في هذه الشركة؟	لا

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق المؤسسة.

ومن ثم فقد مست الرقابة الداخلية في مؤسسة "عمور لمصبرات المغرب" عدة جوانب منها⁸⁷:

- المشتريات.
- المبيعات.
- المدفوعات النقدية.
- المخزونات.
- المقبوضات النقدية.
- الرواتب و الأجور.
- مدى صحة التنظيم المحاسبي وتأمين المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي.

الجدول رقم (02): الرقابة على المشتريات.

الرقم	موضوع الإستمارة: المشتريات.	الجواب بنعم أو لا
09	هل هناك قسم خاص بالمشتريات ؟	نعم
10	هل هو مستقل تماما عن: 1- قسم الحسابات؟ 2- قسم الإستلام و الشحن؟	لا لا
11	هل يكفل النظام المستندي المتبع وجود طلبات شراء وأوامر توريد مسلمة عن كل عملية شراء؟	نعم

⁸⁷- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجع السابق، ص ص 161-176.

لا		هل تعتمد هذه المستندات على رئيس قسم المشتريات؟	12
	نعم	هل كل عملية شراء محصورة بقسم المشتريات؟	13
	نعم	هل تتم بعض العمليات عن طريق المناقصات؟	14
	نعم	هل هناك قسم خاص للإستلام والفحص؟	15
	لا	هل تعتمد أسعار الشراء على موظف مسؤول بقسم المشتريات؟	16
	نعم	هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمشتريات؟	17
	نعم	هل ترسل فواتير الشراء مباشرة لقسم المشتريات؟	18

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتامدا على وثائق المؤسسة.

(2)المبيعات:

الجدول رقم (03):الرقابة على المبيعات.

الرقم	موضوع الإستمارة: المبيعات.	الجواب بنعم أو لا
19	هل هناك قسم خاص بالمبيعات؟	نعم
20	هل تعرض طلبات العملاء على الإئتمان بالمؤسسة للموافقة عليها؟	نعم
21	هل إدارة الإئتمان منفصلة عن قسم المبيعات؟	نعم
22	هل هناك سياسة ثابتة للأسعار وشروط البيع؟	لا
23	في حالة عدم وجود سياسة ثابتة للأسعار وشروط البيع، هل تعتمد الأسعار و الشروط قبل تنفيذ الطلب من رئيس قسم المبيعات؟	نعم
24	هل هناك مراجعة دقيقة للفواتير قبل إرسالها إلى العملاء من ناحية الكميات و الأسعار و الشروط؟	نعم

	نعم	هل هناك رقابة فعالة على أوامر البيع؟	25
	نعم	هل تمسك المؤسسة يومية خاصة بالمبيعات الآجلة؟	26
	نعم	هل يطابق مجموع هذه اليومية دوريا مع الحساب الإجمالي للمبيعات؟	27
	نعم	هل هناك رقابة على مصروفات النقل و الشحن للعملاء؟	28

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتامادا على وثائق المؤسسة.

(3)المدفوعات النقدية:

الجدول رقم (04) : الرقابة على المدفوعات النقدية.

الرقم	موضوع الإستمارة:المدفوعات النقدية.	الجواب بنعم أو لا
29	هل يتم جمع المدفوعات ذات المبالغ الكبيرة بواسطة شيك؟	نعم
30	هل الشيكات و الملفات يحتفظ بها في ملف خاص؟	نعم
31	هل يلزم نظام المؤسسة وجود أكثر من توقيع على الشيك ؟	لا
32	هل حدد التنظيم المالي من له حق توقيع الشيكات؟	لا
33	هل تخضع الشيكات التي لم تقدم للدفع لمدة طويلة للفحص و التسوية و المتابعة؟	لا
34	هل هناك حساب بنكي خاص ومستقل لتوزيع الأرباح؟	لا
35	هل هناك موظف مسؤول بالتحقق من مصلحة التحويلات من بنك إلى آخر؟	نعم
36	هل حدد التنظيم المالي من له حق توقيع الشيكات؟	لا

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتامادا على وثائق المؤسسة.

(4)المخزونات:

الجدول رقم (05):الرقابة على المخزونات.

الرقم	موضوع الإستمارة:المخزونات.	الجواب بنعم أو لا
37	هل هناك أمين خاص مسؤول عن المخازن ؟	نعم
38	هل يقوم أمين المخزن بإعلام قسم الحسابات بالإدخالات والإخراجات بموجب تقارير الإستلام و الصرف؟	نعم
39	هل تصرف المواد بالمخازن بناء على أوامر صرف كتابية ؟	نعم
40	هل تتبع المؤسسة نظام الجرد المستمر بالنسبة للمواد و البضائع تحت التشغيل؟	نعم
41	هل ماسكو سجلات المخازن موظفون مستقلون عن أمناء المخازن؟	نعم
42	هل يقوم بالجرد الفعلي موظفون مستقلون عن أمناء المخازن و ماسكو تلك المخازن؟	نعم
43	هل هناك رقابة محاسبية دقيقة على البضائع المرسلة إلى الغير ؟	نعم
44	هل إختصاصات ومسؤوليات أمين المخزن محددة بوضوح في التنظيم الداخلي للمؤسسة؟	نعم
45	هل هناك تأمين على أمناء المخازن ضد خيانة الأمانة؟	نعم

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتامدا على وثائق المؤسسة.

(5)المقبوضات النقدية:

الجدول رقم (06):الرقابة على المقبوضات النقدية.

الرقم	موضوع الإستمارة: المقبوضات النقدية.	الجواب بنعم أو لا
46	هل تثبت المقبوضات النقدية بواسطة آلة تسجيل النقد ؟	نعم
47	هل تودع جميع المقبوضات النقدية اليومية بالبنك بالكامل ؟	نعم
48	هل يقوم بعملية الإيداع موظف آخر غير أمين الصندوق أو ماسك الحسابات الشخصية للمدين ؟	لا

لا		هل يجرى جردا دوريا مفاجئا للنقدية في المؤسسة ؟	49
	نعم	هل هناك رقابة على دفاتر إيصالات القبض ؟	50
	نعم	هل يتم تظهير جميع الحوالات أو الشيكات بإسم المؤسسة و الختم عليها؟	51
	نعم	هل فتح الحسابات بالبنوك المختلفة يصدر عن مجلس الإدارة؟	52

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتامدا على وثائق المؤسسة.

(6)الرواتب و الأجر:

الجدول رقم (07): الرقابة على الرواتب و الأجر.

الرقم	موضوع الإستمارة :الرواتب و الأجر.	الجواب بنعم أو لا
53	هل هناك نظام آلي؟	نعم
54	هل تمسك بطاقات تسجيل الوقت لإعداد الرواتب ؟	نعم
55	هل تتطابق البيانات المسجلة ببطاقات الحضور مع كشوف الغياب و الحضور الفعلي؟	نعم
56	هل تدفق كشوف الأجر حسابيا ومستنديا؟	نعم
57	هل تصرف أجر الموظفين بالشيكات أو عن طريق أوامر الدفع؟	نعم
58	هل يخصص حساب بالبنك لدفع الأجر و الرواتب؟	نعم
59	هل توجد رقابة على سلفيات الموظفين؟	نعم

المصدر :من إعداد لبطالبتين.

(7) مدى صحة التنظيم المحاسبي وتأمين المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي:

الجدول رقم (08):الرقابة على مدى صحة التنظيم المحاسبي و تأمين المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي.

الرقم	السؤال	الجواب نعم أو لا
60	هل تعتقد أن كل فرد في أي مصلحة في الشركة يفهم هذا النظام بشكل جيد؟	لا
61	هل يوجد إجراءات و تعليمات و قواعد يسير عليها الجهاز المحاسبي لمنع الأخطاء والاختلاس؟	نعم
62	هل يتم تسجيل و حفظ البيانات الخاصة بالشركة بكل مصلحة على حدى؟	نعم
63	هل يتم التأكد من فواتير المؤسسة؟	نعم
64	هل يتم تحضير الدفاتر و السجلات المحاسبية بشكل واضح؟	نعم
65	هل اغلب العمليات يتم فيها تحضير السجلات و الدفاتر يدويا؟	لا
66	هل اغلب العمليات يتم فيها تحضير السجلات والدفاتر اليا؟	

لا			
	نعم	هل ترى أن نظام المعلومات المحاسبي يحتاج إلى تأهيل؟	67
	نعم	هل ترى ان نظام المعلومات المحاسبي في الشركة يختلف بطبيعته عن الشركات الأخرى؟	68

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق المؤسسة.

2. علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي:

الجدول رقم(09):علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي.

الرقم	السؤال	الجواب بنعم أو لا
01	هل زيادة حجم العمليات المحاسبية يؤدي إلى فعالية الرقابة الداخلية؟	نعم
02	هل مدى صلاحية النظام المحاسبي يعتمد على الرقابة الداخلية؟	نعم
03	هل علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي تخدم الأفراد الذين ترتبط مصالحهم بالشركة؟	نعم

	نعم	هل تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان الدقة في المعلومات الواردة في الدفاتر و السجلات المحاسبية؟	04
	نعم	هل تلتزم الشركة بإعطاء موظفيها معلومات خاصة بالأمان العام على حواسيبهم الشخصية باستعمال بعض البرامج اللازمة للحماية من الفيروسات و القرصنة؟	05
لا		هل ترى أنه من الضروري فصل نظام المعلومات المحاسبي عن نظام الرقابة الداخلية ؟	06
	نعم	هل يختلف هيكل الرقابة الداخلية في ايطار التشغيل الآلي للبيانات عنه في ايطار التشغيل اليدوي؟	07
	نعم	هل توجد في الشركة رقابة على عناصر نظام المعلومات المحاسبي (مدخلات,معالجة,مخرجات)؟	08
	نعم	هل يطابق مجموع هذه اليومية دوريا مع الحساب الإجمالي للمبيعات؟	09
	نعم	هل هناك رقابة على مصروفات النقل و الشحن للعملاء؟	10

المصدر :من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج المقابلة الشخصية

1. واقع الرقابة الداخلية في المؤسسة:

أولاً: الإجراءات الإدارية والتنظيمية

من خلال الإجابات التي حصلنا عليها من الأسئلة المقترحة في الاستمارات نلاحظ ما يلي:

هناك تحديد للاختصاصات داخل المؤسسة مثال: هناك قسم خاص بالمشتريات وقسم خاص بالمبيعات.

كما أن هناك تقسيم للعمل مثال: هناك إستقلال بين واجبات أمين الصندوق وبين القائمين بالوظائف التالية: تجهيز مذكرات التسوية، فتح البريد الوارد، تجهيز المستندات للصرف واعتمادها، الترحيل إلى دفتر الأستاذ، القيد في دفاتر المشتريات، إمساك دفاتر العملاء والذمم، تجهيزات أوراق الدفع أو أية التزامات أخرى أو توقيعها.

غير أنه لا يوجد فصل بين واجبات أمين الصندوق وبين اعتماد الحقوق والمسموحات، تجهيز الإشعارات الدائنة وإرسال ما يثبت إلى المدينين.

وبما أن هناك تقسيم للعمل فإن هناك توزيع للمسؤوليات واضح ومحدد من طرف المؤسسة.

ثانياً: إجراءات تخص العمل المحاسبي

نلاحظ ما يلي:

- تقوم المؤسسة بالتسجيل الفوري للعمليات والذي يعتبر من مهام المحاسب، كما تقوم المؤسسة بالتأكد من صحة المستندات مثل: تطابق البيانات الواردة لكل من الفاتورة وطلب الشراء وأمر التوريد وإذن الاستلام.
- كما أن المؤسسة تقوم بإجراءات المطابقات الدورية مثل: تطابق مجموع اليومية الخاصة بالمبيعات الآجلة مع الحساب الإجمالي للمبيعات.
- كما نلاحظ عدم فهم أي موظف في أي مصلحة لهذا النظام، وهذا نظراً لتعقده واتصاله مباشرة بمصلحة المحاسبة.

- ونلاحظ أن هناك إجراءات في المؤسسة لمنع الأخطاء كاستعمال الأجهزة المتطورة التي تساعد على الدقة والسرعة في انجاز عملية القيد والتحويل وهنا تظهر قدرة المحاسبين في معالجة البيانات التي تثمن بمخرجات في صور تقارير محاسبية سليمة.
- ما يلاحظ من خلال استجواب المسؤول في المؤسسة انه يتم تسجيل و حفظ بيانات كل مصلحة على حدى، لان كل مصلحة لديها بيانات خاصة مثل مصلحة الصيانة ومصلحة الإنتاج ومصلحة المستخدمين ..الخ، لكي تسهل عملية الرقابة عليها وإعطاء تقارير أكثر وضوح.
- باعتبار الشركة تقوم بعملية إنتاج المصبرات الغذائية فإنها تتوفر على مجموعة من الفواتير المختلفة تخلق مشاكل محاسبية تجعل معالجتها مختلفة عن المعالجة المحاسبية لأي مؤسسة أخرى، لذلك يجب مراقبتها والتأكد منها لتفادي الأخطاء .
- نلاحظ أن تحضير الدفاتر والسجلات يتم بصورة واضحة وغير معقدة.
- نلاحظ أن اغلب العمليات التي تحضر فيها السجلات والدفاتر في الشركة هي آلية، بالرغم من أنها كانت يدوية قبل مواكبة التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة .
- يؤكد مسؤول مصلحة المحاسبة أن نظام المعلومات المحاسبي يحتاج إلى تأهيل و ذلك بغية تسهيل المهام أكثر.
- نلاحظ من خلال دراستنا أن نظام المعلومات المحاسبي في الشركة لا يختلف عن الشركات الأخرى باعتبار أن الشركات مهما اختلفت أنواعها فإنها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة.

ثالثاً: إجراءات عامة

بالنسبة للتأمين ضد خيانة الأمانة فإن هناك تأمين على الموظفين المختصين بالمقبوضات، وعلى أمناء المخازن، أما بالنسبة للإعلام الآلي فالمؤسسة تعتمد على نظام آلي للرواتب والأجور.

2. علاقة الرقابة الداخلية بنظام المعلومات المحاسبي:

- إن زيادة حجم العمليات المحاسبية يؤدي إلى زيادة الحذر في تتبع هذه العمليات ويصبح اكتشاف الأخطاء أكثر سهولة هذا كله من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة الداخلية.

- يتضح لنا أن كثرة تغيير النظم المحاسبية يؤدي إلى ضعف الرقابة الداخلية، حيث يجب أن تتفق الأسس المحاسبية مع الرقابة الداخلية، بانتهاج الشركة لتنظيم محاسبي ثابت تكون المراقبة أكثر فعالية ، حيث تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وسيلة لتحقيق الرقابة الداخلية على جميع أنشطة المؤسسة.
- إن من بين أهداف الرقابة الداخلية حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والتلاعب سواء الحماية المادية أو الحماية المحاسبية، وهذا ما تم تأكيده من خلال المقابلة الشخصية مع مسؤول مصلحة المحاسبة.
- نلاحظ انه لا يمكن فصل النظامين عن بعضهما البعض لان كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر
فالحاجة لبناء نظام الرقابة الداخلية جاء نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الشركة لتنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، فكان نظام الرقابة الداخلية يهدف إلى حماية الأصول والأموال وضمان الدقة المحاسبية، كذلك النظام المحاسبي يسعى إلى تحقيق فعالية الرقابة الداخلية .
- يختلف هيكل الرقابة الداخلية في أطر التشغيل الآلي للبيانات عنه في أطر التشغيل اليدوي حيث يصبح أكثر تعقيدا وتشابكا، والمراجع يبذل جهدا كبيرا لفهمها حتى يمكنه وضع خطة المرجعة بطريقة فعالة هذا نظرا لتعقيده من جهة وخطورته من جهة أخرى، كخطر الوصول إلى ملفات البيانات السرية نظرا لإمكانية عدد كبير من الأشخاص الوصول إلى الوحدة المركزية لمعالجة البيانات
- نلاحظ من خلال إجابة العينة انه في النظام المحاسبي تتم الرقابة على جميع المكونات المتكونة من مدخلات،المعالجة، المخرجات لضمان جودة المعلومات المحاسبية والتقارير عنها.
- نلاحظ انه إذا كنت تقارير الرقابة الداخلية سليمة والتي تتحقق عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات هذا يعكس فعالية نظام المحاسبي الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد الشركة على إعداد المستندات واثباتها في الدفاتر واستخراج البيانات و الكشوفات المحاسبية والإحصائية أي مدى القدرة على تحقيق أهدافه، هذا ما أكد عليه أفراد العينة.

3.الحلول اللازمة:

- ✓ اختلاف المعالجة المحاسبية في الشركة عن الأنواع المحاسبية الأخرى فمواجهة التزايد المستمر في حجم نشاط الشركة وتبعية ذلك من الزيادة في عدد الحسابات نتيجة لتطور مراحل النشاط الذي تقوم به المؤسسة وتعدده مما يضيف عليها صفة التعقيد، ويتطلب هذا تصميم دليل محاسبي يفي بالأغراض.
- ✓ أن الرقابة الداخلية وسيلة تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة للشركة فهي مرتبطة بزيادة الكفاءة التشغيلية أي تحقق الاستعمال الأمثل للمواد المتاحة لمنع الإسراف والضياع وأعطال التجهيز الآلي.
- ✓ من بين أهداف النظام المحاسبي في الشركة هو تحديد علاقة الشركة بالغير سواء كانت مديونية أو دائنة.
- ✓ زيادة حجم العمليات المحاسبية يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة الداخلية شريطة الحذر في تتبع العمليات المحاسبية.
- ✓ إن الشركة مجبرة بإعطاء موظفيها معلومات خاصة بالأمان العام على حواسيبهم باستعمال بعض البرامج اللازمة لحماية البيانات من الفيروسات و القرصنة.
- ✓ يبرز دور المورد البشري في رفع فعالية الرقابة الداخلية من خلال برامج التدريب في الجهاز المحاسبي.

الخلاصة

من خلال ما تناوله هذا الفصل و المتعلق بالدراسة الميدانية وتحليل الإجابات المتوصل إليها واستنتاج النتائج المتعلقة بتحليل أسئلة المقابلة، حاولنا تأكيد مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية الذي تجسد في طريقة تحضير السجلات وتقييد العمليات المحاسبية بوضوح، كذلك الالتزام بالقواعد المحاسبية لتفادي لأخطاء و توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ولبلوغ الرقابة الداخلية أهدافها وتحقيق الفعالية المرجوة منها، فان ذلك لن يتأتى إلا بتطبيق نظام معلومات محاسبي سليم، باتخاذ كل الوسائل والإجراءات الضرورية لذلك.



الخاتمة العامة

الخاتمة:

إن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة بفعالية ونجاح نظام الرقابة الداخلية، وبذلك فإن دراستنا النظرية لموضوع دور الرقابة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة جعلتنا ندرك أهمية النظام الداخلي فيها، حيث أن وجود هذا الأخير يساهم في المحافظة على أصول و ممتلكات المؤسسة و بالتالي منع الإختلاس، كما يوفر هذا النظام الضمانات الكافية بأنه يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامها في إتخاذ القرار، باعتبارها ذات مصداقية عالية. فوجود هذا النظام في المؤسسة يستدعي تقييمه بشكل واف ومفصل ذلك لمعرفة نقاط القوة و الضعف وتقديم الإقتراحات.

ومن خلال هذا البحث حاولنا التطرق إلى الجوانب العامة المتعلقة بموضوع الرقابة الداخلية حيث وجدنا أنها جد ضرورية في المؤسسات، كون أنها تتضمن كل المقاييس والأدوات التي تضمن للإدارة العليا تحقيق عدة أهداف تتمثل في حماية أصولها والمحافظة عليها ضد الأخطار وضمان دقة البيانات المحاسبية والمالية.

كما تناولنا نظام المعلومات المحاسبي حيث وجدنا أنه يعتبر أهم نظام للمعلومات في المؤسسة لأنه يتولى عمليات معالجة وتحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية مناسبة ونافعة تساعد الإدارة والأطراف الأخرى في إتخاذ القرارات. كما تطرقنا إلى معرفة دور الرقابة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة في مجموعة من الإجراءات تنقسم إلى ثلاثة أنواع إجراءات تنظيمية وإدارية، إجراءات تخص العمل المحاسبي، وإجراءات عامة.

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع، توصلنا للنتائج الخاصة باختبار الفرضيات، ونتائج عامة، مع مجموعة من الاقتراحات

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول المؤسسة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية وتحقيق من التزام العاملين بالسياسات التي وضعتها الإدارة. تتوقف كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية على مدى توافر مجموعة من الاجراءات و اللوائح المحددة سابقا.

الفرضية الثانية:

تسمح إجراءات الرقابة الداخلية بالتحكم المستمر بنظام المعلومات المحاسبي، فكلما كان نظام الرقابة فعال أدى ذلك إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية .

الفرضية الثالثة:

تكون إجراءات تقييم نظام المعلومات المحاسبي مثل إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية .

الفرضية الرابعة:

يندرج نظام المعلومات المحاسبي ضمن الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإدارية ويشكل محور نظام معلومات المؤسسة ومصدرا أساسيا للمعلومات، ويمكن تطويره للمراقبة المستمرة لاستخراج العيوب و تصحيحها.

أهم النتائج:

- يعتبر نظام الرقابة الداخلية مهما جدا بالنسبة للمؤسسات لأنه إذا كان نظاما فعالا فهو يحمي مصالحها ومصالح الأطراف الخارجية.

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام فرعي لنظام المعلومات الكلي في المؤسسة. كما أن نظام المعلومات المحاسبي السليم هو أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال.

- يعتبر تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي أمر مهما جدا لأن هذا يعطي مصداقية أكثر لمخرجات النظام المحاسبي للقوائم المالية وبالتالي تعزيز ثقة مستخدميها الداخليين والخارجيين.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة نقتراح بعض التوصيات وهي:

- يجب على المؤسسات أن تتأكد من تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالعمل المحاسبي لأن هذا من شأنه إعطاء مصداقية أكثر للقوائم المالية.

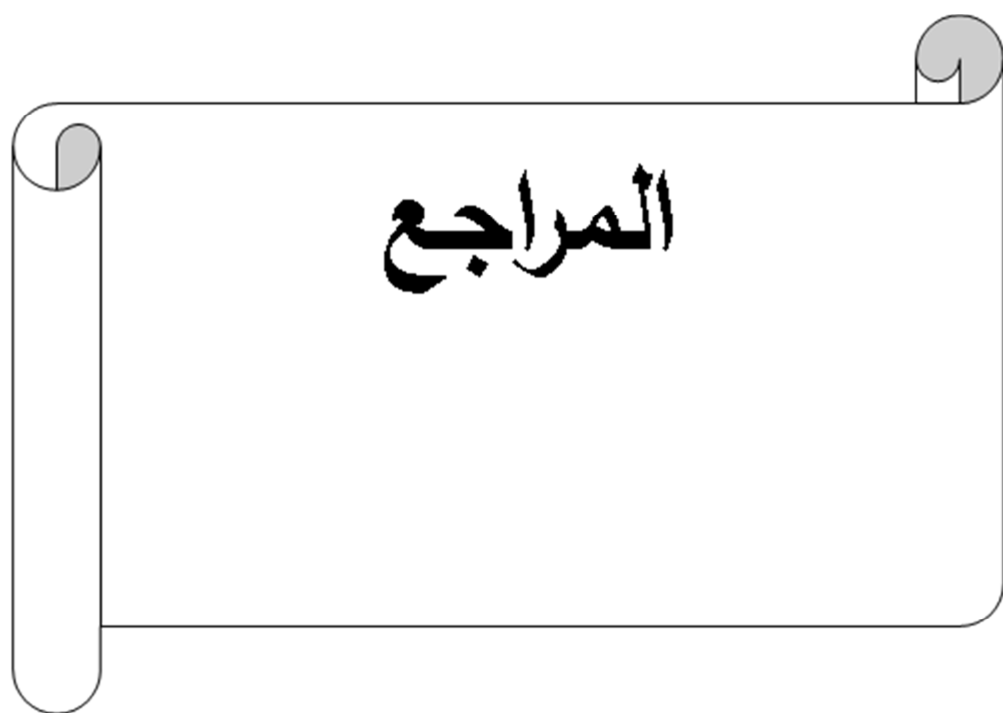
- يجب على المؤسسات أن تقوم بالتأمين ضد خيانة الأمانة للموظفين الذين يعملون في تحصيل النقدية أو صرفها، أو الذين يدخل في اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية.

- يجب على المؤسسات أن تقوم بالتأمين على ممتلكاتها ضد الأخطار المحتملة، سواء كانت أخطار طبيعية أو بفعل فاعل كالسرقة.

أفاق البحث:

حاولنا من خلال هذا البحث أن نبرز دور الرقابة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال نظام رقابة داخلية قوي و فعال مبني على أسس و مقومات و ركائز حقيقية واقعية، و هذه الدراسة المتواضعة لا تخلو من النقائص ككل بحث علمي و نظرا لاتساع الموضوع فيمكن للباحثين إكمال البحث في هذا التوجه عن طريق إبراز دور المراجعة الداخلية والخارجية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي و علاقتها بنظام الرقابة الداخلية، كما يمكن إصلاح و تطوير نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الجزائرية.

و في نهاية البحث فان كان من توفيق و صواب فمن الله وحده، و إن كان من تقصير فهو من أنفسنا التي لا تعدو من أن تكون انفسا بشرية لا تصل إلى درجة الكمال و الله و لنا التوفيق.



قائمة المراجع

1-المراجع بالعربية:

أولاً: الكتب

1. أحمد حسن علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1997.
2. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية -الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر 2003-2004.
3. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكد الحديث، الإطار الدولي، أدلة ونتائج التدقيق، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
4. أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. ايمان فاضل السامرائي، يسري أحمد أبو عجمية، قواعد البيانات ونظم المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
6. إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
7. بوتين محمد، المراجعة، ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.
8. ثناء علي القباني، الرقابة المحاسبية الداخلية في النظامين اليدوي والإلكتروني ، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2002/2003.
9. جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
10. حسين أحمد دحدوح، حسين القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن، 2009.

11. خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
12. رجب السيد راشد وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
13. سونيا محمد البكري، ابراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية، مصر 2001.
14. سيد عطا الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الرابية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
15. شحاتة السيد شحاتة وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
16. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، الجزء الأول، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
17. عامر إبراهيم قنديلجي، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، دار غريب، الطبعة الثانية، بدون مكان نشر، 1995.
18. عبد الرزاق محمد القاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
19. عبد العالي أحمد رجب، المعاصرة في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1992.
20. عبد الفتاح الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
21. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، دون طبعة، مصر، 1993.
22. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.

23. عبد الفتاح الصحن، نور أحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، للطباعة والنشر، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
24. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006/2005.
25. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
26. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
27. فتحي رزق السوافيري، أحمد عبد المالك محمد، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
28. محمد السيد سرايا وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2008/2007.
29. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
30. محمد السيد السرايا، كمال الدين مصطفى الدهراوي، دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
31. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
32. محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
33. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2001/2000.

34. محمد نصر الهواري وآخرون، المراجعة تأصيل علمي، ممارسة عملية، مكتبة جامعة عين شمس، دون طبعة، مصر، 2000.
35. محمد يوسف الحفناوي، نظام المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2001.
36. محمود عبد المالك فخر، المراجعة بين النظرية والتطبيق، منشورات ذات السلاسل، دون طبعة، الكويت، 2002.
37. منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، مطبعة مركز التعليم المفتوح، دون طبعة، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.
38. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق الحديث من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006.
39. يوسف محمد جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- الدكتور صلاح الدين عبد المنعم مبارك، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2012.
40. حجر عبد الملك نظم المعلومات المحاسبية الطبعة الأولى دار الفكر المعاصر صنعاء 1997 .
41. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.
42. سمو غالب ياسين، "نظم المعلومات الإدارية"، اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 1998.
43. أحمد فوزي ملوخية، "نظم المعلومات الإدارية"، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية .
44. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

45. الدهراوي , كمال الدين , تطوير نظم المعلومات المحاسبية
الطبعة الأولى, دار الجامعة للنشر, الإسكندرية , 1987.
46. عبد الرحمان الصباح, نظم المعلومات الإدارية, دار زهران
للنشر والتوزيع, دون طبعة, عمان , الأردن, 1998.
47. ا.د. ابراهيم الجز راوي ,د .عامر الجنابي , أساسيات نظم
المعلومات المحاسبية ,دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ,الطبعة العربية 2009 ,عمان,
الأردن 2009.
48. كمال الدين الدهراوي, مدخل معاصر في نظم المعلومات
المحاسبية, دار الجامعة, الطبعة الثانية, الإسكندرية, مصر, 2002.
49. ربحان, محمد ,نظم المعلومات المحاسبية ,الطبعة الأولى,
مكتبة عين شمس, القاهرة, 1994.
50. الحسون عادل القيسي خالد النظم المحاسبية الجزء الاول
الطبعة الاولى دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1991.
51. ايمان فاضل السامرائي, يسري أحمد أبو عجمية, قواعد
البيانات ونظم المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات, دار المسيرة للنشر والتوزيع,
الطبعة الأولى, عمان, الأردن, 2005م.
52. محمد السعيد خشبية, موسوعة المعلومات والتكنولوجيا,
نظم المعلومات, المفاهيم والتحليل والتصميم, مطابع الوليد, دون طبعة, عمان, الأردن,
1996م.
53. محمود محمود السباعي, تحليل وتصميم النظم المحاسبية,
المكتبة العصرية للنشر والتوزيع, المنصورة مصر 2010.
54. سليم إبراهيم الحسني, نظم المعلومات الإدارية, مؤسسة
الوراق للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
55. طارق طه, مقدمة في نظم المعلومات الإدارية والحاسبات
الآلية, شركة الجلال للطباعة, دون طبعة, العامرية, مصر, 2000 .

56. منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مقدمة في نظم المعلومات الادارية "المفاهيم الأساسية والتطبيقات"، دار الجامعة الجديدة، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
57. عبد العالي أحمد رجب، المعاصرة في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، لبنان، 1992.
58. صبان، سمير، جمعة، إسماعيل، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1993.
59. عامر إبراهيم قنديلجي، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، دار غريب، الطبعة الثانية، بدون مكان نشر، 1995.
60. محمد سمير الصبان وآخرون، "مبادئ المحاسبة المالية كنظام معلومات"، الدار الجامعة، الإسكندرية، سنة، 2000.
61. احمد نور، في مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية بيروت، 1998.
62. احمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
63. أصول المحاسبة العامة، بويعقوب عبد الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
64. الدكتور هاشم احمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية كلية التجارة جامعة عين الشمس تانيس 2000.
65. احمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المرياخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1998.
66. محمد يوسف الحفناوي، نظام المعلومات المحاسبي، دار وائل للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، الأردن، 2001.
67. وليد زكريا صيام وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2005.

68. د.ياسر صادق مطيع,طارق سعيد ابو عقاب,د.عبد الله احمد الشوابكة ,نظم المعلومات المحاسبية ,مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع,الطبعة الاولى 2007,
69. ناصر نور الدين عبد اللطيف، "نظم المعلومات المحاسبية. مدخل تحليل وتصميم النظم"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 2011.
70. فايز جمعة صالح النجار، "نظم المعلومات الإدارية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .
71. الدكتور هاشم احمد عطية ,مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية كلية التجارة جامعة عين الشمس تانيس 2000.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. غزالي البشير، دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة وتحليل الخطوات الأساسية لتقييم النظام، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، البليلة، الجزائر، 2011.
2. النعاس صديقي، أهمية نظم المعلومات في تدعيم الميزة التنافسية، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، جامعة البليلة، الجزائر، جوان 2005 .
3. قاشي خالد، نظام المعلومات التسويقي وترشيد القرارات التسويقية، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، جامعة البليلة، الجزائر، ماي 2005.
4. عبد الناصر حبوشي، فعالية نظم تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر المستفيد في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة البليلة، الجزائر، أكتوبر، 2011.
5. علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
6. عبد الناصر حبوشي، فعالية نظم تكنولوجيا المعلومات من وجهة نظر المستفيد في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة البليلة، الجزائر، أكتوبر، 2011.
7. علا أحمد عبد الهادي الزعانين، أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

8. طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

ثالثاً: المداخلات والمؤتمرات

1. ابراهيم ميده، العوامل المؤثرة المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009 .

2. أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.

3. الدكتور صلاح الدين عبد المنعم مبارك، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2012.

4. حجر عبد الملك، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر صنعاء 1997 .

5. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

6. سمو غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 1998.

7. أحمد فوزي ملوخية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية .

8. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

9. الدهراوي ، كمال الدين ، تطوير نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 1987.

10. عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان ، الأردن، 1998.

11. ا.د. ابراهيم الجز راوي ,د .عامر الجنابي , أساسيات نظم
المعلومات المحاسبية ,دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ,الطبعة العربية 2009
عمان, الاردن 2009.

المراجع الالكترونية:

1. <http://alyaseer.net>

2. <https://sqarra.wordpress.com/acct3>

المراجع باللغة الأجنبية

1. kenneth C.L audon, jane P.landon, **les systèmes d'information de gestion**, organisation et réseaux stratégiques, Pearson Education ,
village mondial, Paris, 2001.

2. Bernard ENSAULT, Christian HORRAU, Comptabilité Financière,
3eme Edition, Presse Universitaire de France, paris 2001 .



الملاحق

الملحق رقم (01)



S.A.R.L Conserverie du Maghreb
RC: 0602457 B98 - NIF 099609080245772 - Art: 09160090111
Z.I Amour Noureddine Mouzaia W - Blida

FACTURE N° 1600714

DATE	CLIENT	V/Commande No BC	Magasin	CHAHLEL BRAHIM
17/04/2014	C00007	1600713	MC	CITE AZOUZ N°102
REG	N° Titre	BANQUE		MASCARA
à Terme				N° Fiscal 198429310158519
				N° Article 29361001005
				N° RC 15A3365260

Code	Désignation	Quantités	P.U. HT	Montant HT	Rem.	Tva	Mt TVA	Montant TTC
101	DOUBLE CONC TOMATE 1/2 ROUGE	120	60.68	7 281.60		17	1 237.87	8 519.47
103	DOUBLE CONC TOMATE 4/4 NE	120	113.70	13 644.00		17	2 319.46	15 963.48
202	HARISSA 4/4	240	98.50	23 640.00		17	4 018.80	27 658.80
305	CONFITURE DE FIGUE 1/2	1 440	42.73	61 531.20		17	10 460.30	71 991.50
306	CONFITURE DE POMME 1/2	480	43.59	20 923.20		17	3 556.94	24 480.14
307	CONFITURE D'ORANGE 1/2	480	41.88	20 102.40		17	3 417.41	23 519.81

RECAP TVA	Total HT	147 122.40
147 122.40 x 17 % =	T.V.A.	25 010.80
25 010.80	Total TTC	172 133.20

Arrêtée la Présente Facture à la Somme de :
ST SOIXANTE DOUZE MILLE CENT TRENTE TROIS DINARS 20 CENTIMES

الملحق رقم (02)



S.A.R.L Conserverie du Maghreb

RC: 0802457 B96 - NIF 099809080245772 - Art: 09160090111

Z.I Amour Noureddine Mouzaia W - Blida

BON DE LIVRAISON N° 1600752

DATE	CLIENT	V/Commande No BC	Magasin	CHAHLEL BRAHIM
4/04/2011	C00007	1600786	MC	CITE AZOUZ N°102
REG	N° Titre	BANQUE		MASCARA
R/à Terme				N° Fiscal 198429310158519
				N° Article 29361001005
				N° RC 15A3365260

Code	Désignation	Quantités	P.U. HT	Montant HT	Rem.	Tva	ML TVA	Montant TTC
101	DOUBLE CONC TOMATE 1/2 ROUGE	240	60.683700	14 564.09	17	2 475.90		17 039.99
103	DOUBLE CONC TOMATE 4/4 NE	360	113.70	40 932.00	17	6 958.44		47 890.44
201	HARISSA 1/2	240	51.30	12 312.00	17	2 093.04		14 405.04
1301	CONFITURE D'ABRICOT 1/2	600	48.72	29 232.00	17	4 969.44		34 201.44
1305	CONFITURE DE FIGUE 1/2	72	42.74	3 076.92	17	523.08		3 600.00

RECAP TVA	Total HT	100 117.01
100 117.01 x 17 % =	T.V.A.	17 019.90
	Total TTC	117 136.91

Arrêtée la Présente Facture à la Somme de :
CENT DIX SEPT MILLE CENT TRENTE SIX DINARS 91 CENTIMES

(03) الملحق رقم

SARL CONSERVERIE DU MAGHREB

Reception Production N° 1600052

Date	14/04/2016
Fournisseur	PROD
No BL	
N° Facture	
Magasin	MC MAGASIN CENTRAL

PRODUCTION

Type Recepti Vente

Produit	Désignation	Peremption	N° Lot	Quantité		P.Revient	Montant HT
				Caisnes	Unités		
1:05	DOUBLE CONC TOMATE 4 OZ			62 400			
Total H.T.							
Total T.T.C.							

الملحق رقم (04)

ENTREPOT BOUIRA

06/04/2016 13:49



Bon de commande

Lieu de livraison	Destinataire	Facturation
ENTREPOT BOUIRA BOUIRA 10000 BOUIRA Téléphone 0 Fax 0 Email: test@numidis.dz Magasin 703 ENTREPOT BOUIRA	2017 CONSERVIERIE EL MAGHREB ZONE INDUSTRIEL AMOUR NORDINE MOUZAIA BLIDA 0 BLIDA Téléphone 0561 63 65 04 Fax 025 44 54 44 Correspondant HICHEM BENHEDID Règlement 30 Jours net	NUMIDIS SPA Zone d'activité, Dar el Beida LOT DU N° 21 AU N° 30 16033 ALGER - ALGERIE Téléphone +21321 98 89 00 Fax A-1 16186671126 Email RC - 0780976056 16/00 NIF- 000716097605646

N° commande 14443
Rayon 14 Epicerie

Date de commande 06/04/2016
Date de livraison impérative 11/04/2016
Acheteur SAZ Said AZEM

N° article	EAN principal	Libellé	Nb colis	PCB	Nb UC	Prix achat en DZD	Montant promo DZD	Qté reçue
14000506	6130766101025	AMOUR DC TOMATE 400G	51	24	1224 p	65,81	0	
14000514	6130766703120	AMOUR CONFITURE POMME 450G	14	24	336 p	47	0	
14000707	6130766703519	AMOUR CONFITURE ABRICOT	35	24	840 p	54,59	0	
14003057	6130766703526	CONFITURE D ABRICOT 4/4	10	12	348 p	98	0	

No de lignes : 4

Nb colis : 129
Montant achat 176303.04 DZD

Volume : 129 m3

Poids brut : 0 kg

الملحق رقم (05)

Bon de Transfert Inter Magasins 1600341

Date	14/04/2016	
Magasin Expéditeur	MC	MAGASIN CENTRAL
Magasin Destinataire	MO	DEPOT MOUZATA

HEMIS 07

Produit	Désignation	Peremption	N° Lot	Quantité		P.Revient	Montant HT
				Expédiée	Reçue		
1108	DOUBLE CONC TOMATE 1/2 NE			16 800			
1108	DOUBLE CONC TOMATE 1/2 NE				16 800		
Total H.T.							



الملحق رقم (06)

SARL CONSERVERIE DU MAGHREB

Bon de Cession Interne N° 1600106

Date	14/04/2016
Client	PROD
Magasin	MC

PRODUCTION

TRANSFORMATION

Produit	Désignation	Peremption	N° Lot	Quantité		P.Revient	Montant HT
				Caisses	Unités		
3102	DOUBLE CONCENTRE DE TOMATE F				44.00		
Total H.T.							

الملحق رقم (07)

	L.C.Q	Rapport d'activité journalier DCT	Code : CIVIL
	: 1/1 LOT : 35	Production du : 13-04-2016	Rendu le : 14-04-2016

		Stock initial SI	Consommation	Stock final SF
Matière première fûts de 233 kg	Fûts	Nombre 7 117	01	7 073
		Tonnage (kg) 1 658 261	10 252	1 648 009
	Fûts avariés	Nombre 00	01	01
		Tonnage (kg) 00	233	233
Tonnage global (kg)		1 658 261	10 485	1 647 776

		SI	RECEPTION	CONSOUMATION	SF
Ingrédients	Sel (kg)	12 897	00	00	12 897

		Initial : 1 470	Journalier : 11	Cumul : 1 481
Production	Nombre de boules			
	Brix moyen		28%	
	pH moyen		3.85	
	FC		1.85	
	Viscosité		7.25	
	Poids moyen	Boites 1/2 : grs		Boites 4oz : 137grs
Rendement ratio				

		Prod.init.	Prod.jour.	cumul		Prod.init.	Prod.jour.	Cumul
B O I T E S	OT (+)	Nb de palettes 03p	00	03p	4/4			
		Nb de cartons 300		300	OT			
		Nb de boîtes 7 200		7 200	(+)	--	00	--
		Tonnage (kg) 2 880		2 880				
P A N N E	ON (+)	Nb de palettes			4/4			
		Nb de cartons			ON	--	00	--
		Nb de boîtes 00	00	00	(+)			
		Tonnage (kg)						
P A N N E	OT	Nb de palettes			4/4			
		Nb de cartons			OT	--		--
		Nb de boîtes 3 557 189	00	3 557 189		1 016 432	00	1 016 432
		Tonnage (kg) 1 422 875.6		1 422 875.6		813 145.6		813 145.6
P A N N E	ON	Nb de palettes			4/4			
		Nb de cartons			ON	--	00	--
		Nb de boîtes 407 812		407 812				
		Tonnage (kg) 163 124.8		163 124.8				
4oz		Nb de palettes 97p	13p	110p				
		Nb de cartons 11 640	1 560	13 200				
		Nb de boîtes 485 600		485 600				
		Tonnage (kg) 62 856		71 280				
Tonnage global (kg)		1 312 787.2		1 321 211.2	Ton. G	1 140 289.6		1 140 289.6

NB : le signe (+) désigne la boîte noir. -La boule n°2 en panne.

-Coupure courant électrique 10 min.-Des arrêts successifs de la sertisseuse.

-Panne de l'encartonneuse du 12h30 à 15h30.

Ét par : MAIZI ASMAA	Vérifié par : MISSOUM AHMED	Approuvé par :
----------------------	-----------------------------	----------------

الملحق رقم (08)

CODE	LIBELLE	Nature
ACH	ACHATS	Achats
AN	REOUVERTURE	Divers
BNQ-DEP	BANQUE DEPENSE	Trésorerie
BNQ-RECT	BANQUE RECETTE	Trésorerie
CAIS-DEP	CAISSE DEPENSE	Trésorerie
CAIS-REC	CAISSE RECETTE	Trésorerie
OD	OPERATION DIVERS	Divers
REGUL	REGULARISATION	Divers
STCK	STOCK	Stock
VNT	VENTES	Ventes

الملحق رقم (09)

SARL CONSERVERIE DU MAGHREB		BALANCE GENERALE				PAGE:1	
Z.I AMOUR NOUREDDINE		-copie provisoire				EDITION DU 14/04/2016 13.33	
MOUZAJA BLIDA		EXERCICE 01/01/14 AU 31/12/14				SOLDE AU 31/12/14	
COMPTES	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MM DU 01/01/14 AU 31/12/14		SOLDE AU 31/12/14	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
10	Capital, réserves et assimilés	0,00	125 545 366,12	29 384 387,78	0,00	96 160 978,34	
11	Report à nouveau	0,00	30 850 196,79	0,00	17 222 996,12	47 873 192,91	
12	Résultat de l'exercice	0,00	17 222 996,12	17 222 996,12	0,00	0,00	
13	Produits et gains financiers et assimilés	504 848,64	0,00	403 341,43	504 848,64	403 341,43	
16	Emprunts et dettes assimilés	0,00	316 005 143,86	0,00	0,00	316 005 143,86	
21	Immobilisations corporelles	960 164 527,97	0,00	69 861 764,30	0,00	1 030 026 292,27	
23	Immobilisations en cours	0,00	0,00	3 032 698,02	3 032 698,02	0,00	
27	Autres immobilisations financières	3 661 000,00	0,00	13 400 530,20	4 261 000,00	12 800 530,20	
28	Amortissements des immobilisations	0,00	469 200 418,03	0,00	80 116 976,25	549 317 394,28	
31	Matières premières et fournitures	5 190 678,49	0,00	948 861 445,17	945 636 301,03	8 215 822,63	
32	Autres approvisionnements	278 617 754,81	0,00	237 509 339,63	343 231 411,29	172 895 683,15	
35	Stocks de produits	487 434 114,35	0,00	1 489 853 354,17	1 267 748 132,19	709 539 336,33	
37	Produits en cours de fabrication	0,00	0,00	61 890 488,41	48 557 152,45	13 333 335,96	
38	Achats stockés	0,00	0,00	1 199 504 120,76	1 199 504 120,76	0,00	
40	Fournisseurs et comptes rattachés	0,00	236 574 846,94	1 374 698 683,69	1 437 778 693,57	299 654 855,82	
41	Clients et comptes rattachés	61 347 259,33	0,00	1 429 076 787,17	1 376 384 318,85	134 038 737,55	
42	Personnel et salariés stockés	0,00	5 902 158,00	76 977 274,96	78 952 168,11	7 877 049,15	
43	Impôts et taxes stockés	0,00	2 070 355,07	37 089 183,07	37 977 513,26	2 958 685,26	
44	Produits et gains financiers et assimilés	155 651 820,09	0,00	414 583 125,39	599 804 966,72	29 370 021,27	
45	Groupes et associés	0,00	378 679 704,82	55 478 416,23	167 885 036,54	491 086 325,13	
46	Débiteurs divers et créateurs divers	0,00	400 000 000,00	400 000 000,00	427 615 460,00	427 615 460,00	
47	Comptes transitoires ou d'attente	1 554 600,00	0,00	1 283 983,73	1 682 215,67	1 176 368,06	
48	Charges et dépenses des exercices antérieurs	1 200 000,00	0,00	600 000,00	1 200 000,00	600 000,00	
51	Stocks et approvisionnements	6 234 851,67	0,00	2 304 706 127,77	2 093 870 231,46	217 070 747,98	
53	Caisse	289 730,43	0,00	210 320 295,94	209 988 435,39	611 590,98	
54	Regie d'entreprises et sociétés	0,00	0,00	99 074 144,63	82 892 144,63	16 182 000,00	
55	Virements internes	0,00	0,00	48 084 500,00	48 084 500,00	0,00	
60	Achats consommés	0,00	0,00	1 269 769 660,19	0,00	1 269 769 660,19	
61	Services extérieurs	0,00	0,00	39 202 810,44	102 736,00	39 100 074,44	
62	Autres services extérieurs	0,00	0,00	44 571 263,86	0,00	44 571 263,86	
63	Charges de personnel	0,00	0,00	113 159 274,36	0,00	113 159 274,36	
64	Impôts, taxes et versements assimilés	0,00	0,00	8 580 533,00	0,00	8 580 533,00	
65	Autres charges opérationnelles	0,00	0,00	53 039 764,90	0,00	53 039 764,90	
66	Charges financières	0,00	0,00	297 161,45	0,00	297 161,45	
69	Impôts sur les résultats et assimilés	0,00	0,00	6 213 186,14	403 341,43	5 809 844,71	
70	Productions et ventes	0,00	0,00	231 746 08	1 157 551 795,07	1 157 320 048,99	
72	Productions stockées	0,00	0,00	222 674 112,82	1 489 853 354,17	267 179 241,35	
TOTAL A REPORTER		1 982 051 185,75	1 982 051 185,75	13 350 552 816,06	13 121 632 545,72	3 861 330 669,70	3 692 418 397,36

PCCOMPTA (c) DLG

SARL CONSERVERIE DU MAGHREB

BALANCE GENERALE

PAGE 2

ZI AMOUR NOUREDDINE

-copie provisoire

EDITION DU 14/04/2016 13:33

MOUZAA BLIDA

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTES	LIBELLE	REOUVERTURE(SOLDES)		MM DU 01/01/14 AU 31/12/14		SOLDE AU 31/12/14	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
	REPORT	1 992 051 185,75	1 992 051 185,75	13 390 552 818,08	13 121 632 545,72	3 961 338 669,70	3 692 418 397,36
74	Subvention d'exploitation	0,00	0,00	0,00	236 220 820,00		236 220 820,00
75	Autres produits operationnels	0,00	0,00	0,00	32 606 421,08		32 606 421,08
76	Produits financiers	0,00	0,00	0,00	93 031,26		93 031,26
	TOTAL GENERAL	1 992 051 185,75	1 992 051 185,75	13 390 552 818,08	13 390 552 818,08	3 961 338 669,70	3 961 338 669,70

الملحق رقم (11)

Etablissements AMOUR

Route d'Oran - Mouszala

TRUCUCUVUN

Unité de mesure

PRODUIT **Fruit Orange**

Année

2016

Code produit

DATE	Numéro bon	LIBELLE	ENTREES			SORTIES		STOCK	OBSERVATION
			Production	Dépôt	Client	Dépot	Autres		
18-01	88	HEMIS		40			1324		
18-01	92	Bockalen		40			1404		
18-01	93	HEMIS		40			1444		
18-01	96	Bockalen		40			1484		
18-01	99	Bockalen		40			1524		
18-01	100	HEMIS		40			1564		
18-01	101	Bockalen		40			1604		
18-01	103	HEMIS		40			1644		
18-01	104	Bockalen		40			1684		
18-01	115	Bockalen		40			1724		
18-01	116	Bockalen		40			1764		
18-01	117	HEMIS		40			1804		
18-01	121	Bockalen		40			1844		
18-01	123	HEMIS		40			1884		
18-01	126	HEMIS		40			1924		
18-01	128	HEMIS		40			1964		
18-01	129	HEMIS		40			2004		

TRUCUCUVUN Report

2016

Etablissements AMOUR

Route d'Oran - Mouzaia

TRINITE DE JUVIN

Année 2016

Code produit

Unité de mesure **Fil**
Orange
 PRODUIT

DATE	Numero bon	LIBELLE	ENTREES		Client	SORTIES		STOCK	OBSERVATION
			Production	Dépot		Dépot	Autres		
18-01	28	HEMIS		40			Report	1324	
19-01	92	Bochacem		40				1404	
19-01	93	HEMIS		40				1444	
19-01	96	Bochacem		40				1484	
20-01	99	Bochacem		40				1524	
20-01	100	HEMIS		40				1564	
20-01	101	Bochacem		40				1604	
20-01	103	HEMIS		40				1644	
20-01	104	Bochacem		40				1684	
23-01	115	Bochacem		40				1724	
23-01	116	Bochacem		40				1764	
23-01	117	Get Assouvi		40				1804	
23-01	121	Bochacem		40				1844	
23-01	123	Get Assouvi		40				1884	
24-01	126	BE ASSOUVE		40				1924	
24-01	128	BE ASSOUVE		40				1964	
24-01	129	HEMIS		40				2004	

SERIAL à Reporter / 2004

(13) الملحق رقم

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION	NIF 099109169119808		
Désignation de l'entreprise:	SARL CONSERVERIE DU MAGHREB		
Activité:			
Adresse:	Z.I AMOUR NOUREDDINE MOUZAIA BLIDA		
Exercice du	01/01/14	au	31/12/14

5/ Tableau des amortissements et pertes de valeurs :

Rubriques et Postes	Dotations Cumulées en début d'exercice	Dotations de l'exercice (1)	Diminutions éléments sortis	Dotations cumulées en fin d'exercice	Dotations fiscales de l'exercice (2)	Ecart (1)-(2)
Goodwill						
Immobilisations incorporelles						
Immobilisations corporelles	469 200 418	80 116 976		549 317 394	80 042 076	74 900
Participations						
Autres actifs financiers non courants						
TOTAL	469 200 418	80 116 976		549 317 394	80 042 076	74 900

6/ Tableau des immobilisations créées ou acquises au cours de l'exercice :

Rubrique (Nature des immobilisations créées ou acquises à détailler)	Montants bruts	TVA déduite	Montant net à amortir
Goodwill			
Immobilisations incorporelles			
Immobilisations corporelles	71 777 469	1 915 704	69 861 764
Participations			
Autres actifs financiers non courants			
TOTAL	71 777 469	1 915 704	69 861 764

الملحق رقم (14)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 099109169119808

Désignation de l'entreprise: SARL CONSERVERIE DU MAGHREB

Activité:

Adresse: Z.I AMOUR NOUREDDINE MOUZAIA BLIDA

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

8/1 Relevé des pertes de valeurs sur créances:

Désignation des débiteurs	Valeur de la créance	Provision constituée
NEANT		
TOTAL		

8/2 Relevé des pertes de valeurs sur actions et parts sociales:

Filiales	Valeur nominale au début de l'exercice	Perte de valeur constituée	Valeur nette comptable
NEANT			
TOTAL			

الملحق رقم (15)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		NIF 0991091691119808	
Désignation de l'entreprise: SARL CONSERVIERIE DU MAGHREB			
Activite: Z.I AMOUR NOUREDDINE MOUZAIA BLIDA			
Adresse: Z.I AMOUR NOUREDDINE MOUZAIA BLIDA			
Exercice clos le		31/12/14	
BILAN (PASSIF)			
	2014	2013	
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	50 000 000	50 000 000	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	4 533 095	4 533 095	
Ecart de réévaluation	41 627 882	71 012 270	
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	48 974 679	17 222 996	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	47 873 192	30 650 196	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I	193 008 850	173 418 559	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	316 005 143	316 005 143	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II	316 005 143	316 005 143	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	303 494 239	237 271 249	
Impôts	41 419 724	16 761 401	
Autres dettes	935 303 927	788 063 756	
Tresorerie passif	7 764 729	7 764 729	
TOTAL III	1 287 982 618	1 049 861 137	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 796 996 613	1 539 284 840	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (16)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 099109189119808

Désignation de l'entreprise: SARL CONSERVERIE DU MAGHREB

Activité: Z.I AMOUR NOUREDDINE MOUZAIA BLIDA

Adresse: Z.I AMOUR NOUREDDINE MOUZAIA BLIDA

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14



COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2014		2013	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués		1 157 551 795		528 758 093
Production vendue				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	231 746			
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		1 157 320 048		528 758 093
Production stockée ou déstockée		267 179 241		285 539 824
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		236 220 820		172 567 752
I-Production de l'exercice		1 660 720 110		986 865 670
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	345 536 301		529 046 968	
Autres approvisionnements	343 231 411		198 046 123	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	111 304			
Autres consommations	10 790 973		12 626 776	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				1 500 000
Locations	5 379 500			1 800 000
Services				
Entretien, réparations et maintenance	29 253 839		28 978 133	
Primes d'assurances	4 450 304		1 882 933	
extérieurs				
Personnel extérieur à l'entreprise	1 792 975		1 588 777	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	3 936 411		2 868 164	
Publicité	4 245 166		1 017 132	
Déplacements, missions et réceptions	520 955		438 816	
Autres services	34 092 183		7 110 120	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	1 383 441 328		787 703 967	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		277 278 781		199 161 703

/ la suite sur la page suivante

16

الملحق رقم (17)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 9 9 1 0 9 1 6 9 1 1 9 6 0 8

Désignation de l'entreprise: SARL CONSERVERIE DU MAGHREB

Activité:

Adresse: Z.I. AMOUR NOUREDDINE MOUZAIA BLIDA

Exercice du 01/01/14 au 31/12/14

10/ Tableau d'affectation du résultat et des réserves (N-1):

		Montants
Origine	Report à nouveau de l'exercice N-1 (à détailler)	30 650 197
	Résultat de l'exercice N-1	17 222 996
	Prélèvements sur réserves (à détailler)	
	TOTAL	47 873 193
Affectation	Reserves (à détailler)	
	Augmentation du capital	
	Dividendes	
	Report à nouveau (à détailler)	47 873 193
	TOTAL	47 873 193

11/ Tableau des participations (filiales et entités associées):

filiales et entités associées	capitaux propres	dont capital	Quoto-part de capital détenu %	Résultat dernier exercice	Prêts et avances accordées	Dividendes encaissés	Valeur comptable des titres détenus
<u>FILIALES</u>							
			NEANT				
<u>ENTITES ASSOCIEES</u>							
			NEANT				